

غاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول

تعريف بالكتاب

بحوث في أسرار الصلات ، لملوك النحو ، تمس اليها حاجة الكاتب ، وتربط النحو العالى باللغة والبلاغة ، ومع بعدها عن صب القواعد ، وقربها من القصص ، فهى تهون الخلاف ، وتسهل الحفظ ، وتدعو ألى الذكر .

وقد حوي الكتاب ، مالم يجتمع في كتاب قبله ، كان موضوعه أسرار الصلات ، ودقائق النحو ورقائقه .

وقد تناول منصوب الأسماء بمناسبات أخذت بحُجْزة الصلات .

وقد أتبعتِ القواعد بتدريب لايخلو من التوجيه أليها ، وبيان موضوعاته يدل أنه أصغر كتاب استقصي ماورد فى الفعل الواصل وأسرار الموصول .

قسم القواعد

« سر النحو الحذف والتقدير »

حسن عبد اللطيف عزام

مدرس بمدرسة المعلمين بالاسكندرية

سنة ١٣٥٤ هـ . ١٩٣٥ م .

مطبعة رمسيس بالعطارين بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى جلالة مولانا الملك "فؤاد الأول" ملك مصر (حفظه الله) يرفع كل عمل صالح للبلاد ، وإلى سدته الشريفه أرفع كتابى هذا بكل خضوع وخشوع ، فهو هديتى وعلى مقداري ، وحق أن أرفعه إلى محب القرآن الكريم العربى ، ومؤيد لغته بأنشاء مجمع اللغة العربية الملكى . إلى متمم بناء النهضة . إلى ملك هو المثل الأعلى فى المسارعة إلى الخير . إلى من أعاد للبلاد خير ماتصبو اليه ، وهو استقلالها الذى فقدته من زمن طويل . إلى من مسح يده الكريمة البيضاء على رأس مصر ، ومتعها بقسط عظيم من الرفاهية ، فمدارسها طاردت الجهل وأخرجت رجالاً ، يسيرون وراء مليكهم فى سبيل العظمة والفخار ، ومشافيها حاربت الداء ، ومتاجرها أتت بالربح الكثير ، ومصانعها حاكت كبرى المصانع في أعاظم البلاد ، وأرضها قد أتت بأجود المحصول ، ونيلها قد أصلح فيضانه ، وطرقها قد عبدت وقدر فيها السير ، ولا حصر لما نراه اليوم من مآثر مليكنا المعظم ، فقد رأينا ما لم يره آباؤنا من الخير ، فياله من ملك ولد ليكون خليفة ، وتربى ليدافع عن أشباله ويحمى وطنه ! ، وما أسعد مصر ! فقد صارت دولة مستقلة ذات سيادة . إلى روح الثقافة والنهوض ، ورب الجامعة المصرية والمعاهد العلمية ، من أعاد سيرة آبائة الطيبة ، وأسعد البلاد بطارفه والتلاد ، إلى خليفة الله في أرضه القائم على أمره ونهيه ، من تناول إصلاحه كل شيء من نواحى حياتنا المادية والأدبية والدينية ، فأصبحت مصر فى عهده المبارك جنة الدنيا ، للمصريين ومن نزح بهم ، وما هذا

إلا لنسجه على منوال آبائه الكرام ، فهو ابن رسول المدنيـة ، من أصلح برّ مصر وبحـرها ، وأنشأ معاملهـا وقصورها ، وشيد مدارسهـا ودار كتبها ، من لاتنسى له الانسانية ، إبطال العبودية ، الخديو « اسماعيل باشا » ابن المتوج بتاج الملك والنصر ، فخر مصر ، من خافته الدنيا ، واهتزت لصولته التيجان ، كامل الصفات السياسية والحربية ، من سجل اسم المصريين ، ثانية فى ديوان الفاتحين : « ابراهيم باشا » عضد الدولة في عهـد أبيه ، الرأس الاكبر ، واضع أساس النهضة المصرية : « محمد على باشا » صديق مصر والمصريين ، صاحب السيرة الراضية ، محب العلماء ومكرم الرعيـة ، مبدئ العمارة ومؤسس الاستقلال ، من بنى السفن والمصانع وفرغ لتقدم البلاد ، حتى أخرجها من الظلام ، ورفع لمجدها الاعلام ، وأوجد الامان في كل مكان ، صاحب الرهبة في الحق والصولة في علوّ كلمة مصر .

ولقد حق أن يؤدي المصريون فروض الاخلاص والشكر للأسرة المحمدية العلوية ، ويلهجوا بحسناتها ، فكم لمولانا الملك وأسرته الملكية ، وآبائه الكرام من آلاء على البـلاد ، وكم من نعـم أتمها الله علينـا في عهده الزاهر ، ولهذا نرفع أكفّ الضراعة إلى الله ، بكل ما أوتينا من إخلاص في النيـة ، أن يحفظ جلالتـه ، ويديم بهجته ، كما يحفظ مهجتنا ومهجته ، حلية شبابنا ، وزينة بلادنا ، حضرة صاحب السمو الملكى ، الأمير « فاروق أمير الصعيد » حفظه الله ، فى الحل والترحال ؟



حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" مجدد النهضة العربية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد الصادق الأمين ، من جاء بالكتاب المبين ، بين رؤساء الفصاحة والتبيين ، فلم يأتوا بسورة من مثل هذا القرآن ، فكان معجزة الزمان ، وكان عجزهم برهانا ساطعا ، وعلما قاطعا ، على رسالته وصحة نبوته ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ، من خصهم الله بمعرفته ، وحباهم بالسبق الى نصرته ، ففازوا بالخلافة والكرامة حتى جاوروا من أحبوا في دار المقامة .

وبعد فان أحسن تقدمة لمؤلف كهذا ، فى أيام كهذه ، اشتغل الناس فيها بكل جديد وإن لم يكن طريفاً ، وتركوا لغتهم وما فيها من الطرف وضروب الافتنان ، أن أذكر القول المأثور في فضل اللغة العربية عموماً ، وأصولها وقواعدها خصوصاً : « ان من أحب الله أحب رسوله ﷺ ، ومن أحب هذا النبي العربي أحب العرب ، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية ، التى بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب ، ومن أحب اللغة العربية عنى بها ، وثابر عليها وصرف همته اليها . . . .

فضل اللغة عموما

فالاقبال على تفهمها من الديانة ، اذ هى اداة العلم ومفتاح التفقه في الدين ، وسبب اصلاح المعاش والمعاد ، ثم هى لاحراز الفضائل والاحتواء

على المروءة ، وسائر أنواع المناقب كالينبوع للماء ، والزند للنار ، ولو لم يكن في الاحاطة بخصائصها ، والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر في جلائلها ودقائقها ، إلا قوة اليقين ومعرفة أعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة ، الذي هو عمدة الايمان ، لكفى بها فضلا يحسن أثره ، ويطيب في الدارين ثمره ، . . . ولما شرفها الله عز اسمه وعظمها ، ورفع خطرها وكرمها ، . . . قيض لها حفظة وخزنة ، من خواص الناس وأعيان الفضل وأنجم الارض ، فنسوا في خدمتها الشهوات ، وجابوا الفلوات ، ونادموا لاقتنائها الدفاتر ، وسامروا القماطر والمحابر ، وأنفقوا على تخليد كتبها أعمارهم ، فعظمت الفائدة وعمت العائدة .

وكلما بدأت معارفها تتنكر ، أو كادت معالمها تتستر ، أو عرض لها مايشبه الفترة ، رد الله تعالى عليها الكرة ، فأهب ريحها ونفق سوقها ، بفرد من أفراد الدهر يحب الله ورسوله ، ويتعصب للعربية ، فيجمع شملها ويكرم أهلها ، ويحرك الخواطر الساكنة لاعادة رونقها ، ويستثير المحاسن الكامنة في صدور المتحلين بها ، ويستدعي التأليفات البارعة في تجديد ماعفا من رسوم طرائفها ولطائفها » ومولانا جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الأول حفظه الله ، هو ذلك الفرد ، وخليفة الله في الأرض ، المهيمن على الآداب الاسلامية ، والثقافة الشرقية ، الذى صدر نطقه الملكى الكريم بأنشاء مجمع اللغة العربية ، بعد أن توجهت عنايته السنية ، الى إكثار المدارس والمعاهد العامية ، فشهدت البلاد لجلالته بأصلاحه أمور الدنيا والدين ، وتحسين أساليب التعليم ، بمؤازرة وزرائه العظام ، وولاته الكرام ، الذين لم يألوا جهداً فيما ينفع بلادهم ، ويرضي مليكهم .

تفضل مولانا جلالة الملك بنشر الثقافة

فضل قواعد اللغة وأصولها

ولما كان هذا المؤلف في القواعد ، ناسب أن يذكر القول



حضرة صاحب السمو الملكي "أمير الصعيد"

المأثور في فضلها أيضاً : « إن لعلم العرب أصلا وفرعاً ، أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا (رجل) و (طويل) و (قصير)، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعليم ، وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ورسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا ، والناس فى ذلك رجلان ، رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره ، وآخر جمع الأمرين معا ، وهذه هى الرتبة العليا ، لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يعول أهل النظر والفتيا ، وذلك أن طالب العلم العلوي ، يكتفى من أسماء (الطويل) بالطويل ، ولا يضيره الا يعرف (الأشق) و (الأمق) ، وان كان في علم ذلك زيادة فضل ، وانما لم يضره خفاء ذلك عليه ، لأنه لايكاد يجد منه في كتاب الله جل ثناؤه شيئاً ، فيحوج الى علمه ، ويقل مثله أيضا في ألفاظ رسول الله ﷺ ، إذ كانت ألفاظه ﷺ ، هي السهلة العذبة .

ولو أنه لم يعلم توسع العرب فى مخاطباتها ، لعَيَّ بكثير من محكم الكتاب والسنة ، ألا تسمع قوله تعالى جل ثناؤه : (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه) ، ألى آخر الآية فسر هذه الآية في نطقيها ، ولا يكون بمعرفة غريب اللغة، والحوشى من الكلام ، وأنما معرفته بغير ذلك . . .

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن مُتوسِّما بالأدب لو سئل عن (الجزم) و (التسويد) فى علاج النوق فتوقف أو عَيَّ ، أو لم يعرفه لم ينقصه ذلك ، عند أهل المعرفة نقصا شائنا ، لان كلام العرب أكثر من أن يحصى ، ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النفى بما لاتتكلم به فى الاثبات ؟ ثم لم يعلمه ، لنقصه ذلك فى شريعة الأدب عند أهل الأدب ، وأن لم يجره ألى مأثم .

كما أن متوسما بالنحو لو سئل عن قول القائل :

لَهِنَّكِ من عبسية لَوَسيمـةٌ   على هنوات كاذب من يقولها

فتوقف أو فكر أو استمهل ، لكان أمره عند أهل الفضل هينا ، لكن لو قيل له مكان (لَهِنَّكِ) ، ماأصل القسم وكم حروفه ، وما الحروف الخمسة المشبهة بالافعال ، التى يكون الاسم بعدها منصوبا وخبره مرفوع ؟ فلم يجب ، لحكم عليه بأنه لم يُشَامَّ صناعة النحو قط ، فهذا هو الفرق بين الأمرين » .

بعض ماجاء فى المقدمة

(١) الجزم : مايحشى به حياء الناقة .

التسويد : دق المسح البالى لتداوي به أدبار الابل .

(٢) لَهِنَّكِ : لَئِنَّكِ .

(٣) لَوَسيمة : لحسنة مليحة من وَسُم الشيء ككرم وَسَامَةً .

من عبسية : يصح أن تكون من بيانية ، لأنه يجوز أن تكون هى ومجرورها حالا . أى ناشئة من عبسية .

مايتكلم به فى النفى فقط

(٤) الجواب عن السؤال : « هل تتكلم العرب في النفى بما لا تتكلم به في الأثبات ؟ » نعم تتكلم العرب في النفى بما لاتتكلم به في الاثبات وذلك : «١» أن هناك ألفاظا لاتقع ألا في النفى ، مثل عريب وديار ، نحو ما بالدار من عريب وما بها من ديار ولا نافخ نار ، ومن هذا كثير في المزهر ، «٢» في مفردات الراغب الأصبهانى : أحد ، يستعمل على ضربين «١» في النفى مثل ما بالدار من أحد «٢» وفى الاثبات أذا ضم الواحد الى العشرات ، مثل أحد عشر وأحد وعشرين ، أوأضيف أوأضيف اليه ، مثل يوم الأحد وأحدكما ، أو استعمل صفة لله فقط مثل : (قل هو الله أحد) .

وأذا استعمل أحد في النفى ، كان لاستغراق جنس الناطقين ، وتناول

القليل والكثير اهـ .

(٣) وقط وعوض لا يستعملان ألا في النفى أيضا نحو مافعلت هذا قط ولا أفعله عوضُ .

(٤) والقاعدة المشهورة وهى : « دخول الباء الزائدة ، على خبر ما ، وليس ، ولا ، وكان المنفية » ، من هذا .

(٥) وكذا القاعدة المشهورة : « كل نكرة بعد ما ، أو ليس ، أو هل ، يجوز أن تدخل عليها من الزائدة ، بشرط أن تكون تلك النكرة مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا به » ، وقال ابن يعيش :لا يقال جاء من رجل، كما لا يقال : جاء من أحد ، لأن استغراق الجنس في الموجب محال ، أذ لا يتصور مجيء الناس جميعا فى الموجب ، ويتصور عدم مجيئهم في النفى .

وقد أجاز الأخفش زيادة من فى الموجب ، محتجاً بقوله تعالى : (ويكفر عنكم من سيئاتكم) ، وردّ بأن من ليست زائدة بل للتبعيض .

سبب اختيار الصلات

وقد اخترت أسرار الصلات الفعلية من بين مواضع القواعد ، لأنها تفيد نوعا من البلاغة ، مع أنها لم تفرد لها مؤلفات ، بل الصلات على جلال قدرها مبعثرة المسائل في أبواب النحو والبلاغة ، فلا يسهل الوقوف عليها بسرعة ، وهذا الزمن كما يقول الناس زمن السرعة ، بل الكهرباء وحق أن يقولوا ، فقد جدت في الحياة أمور شغلت الناس ، ولم تدع وقتا لأطالة النظر وكثرة الاطلاع والاستقصاء ، ولذا جمعت كل ما يتعلق بحروف الصلات ، لأن الكاتب قلما يشتبه فى المرفوع والمنصوب ، وأما الصلات فقد يسهو حين استعمالها بعض الكتاب وهم لايشعرون ، وقد كان التضمين من باكورات مجمع اللغة العربية الملكى ، وما التضمين إلا تعدّي الفعل بصلة غير صلته المعروفه له وضعا وعرفا ، واهتمام المجمع بالتضمين،يفيد أنه لم يجد موضوعا في النحو يستحق العناية ، وتختلف فيه الأنظار ألا باب الصلات ، ولذلك اهتممت به حتى أقوم بخدمة، تكشف عن أسرار الصلات .

وقد اخترت لترجمة كتابى : غاية المأمول في الفعل الوامل وأسرار الموصول ، راجياً أن يكون غاية محمودة في هذا الموضوع .

وما لى فيه من فضل ، وأنما لى فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر ، أو جمع متفرق ، وقد أتبعت القواعد بتدريب ، على استمال الصلات المعدية ، ولا يخلو هذا التدريب من القواعد .

مآخذ الكتاب

١ الهمع للسيوطي
٢ الدرر اللوامع على الهمع
٣ المفصل للزمخشرى
٤ شرح المفصل لابن يعيش
٥ طراز المجالس للخفاجي
٦ فقه اللغة لابن فارس
٧ نزهة الطرف للميدانى
٨ النفحة الاجمالية لمحمد طيب
٩ الاشمونى
١٠ الألفيتان وشرحها لابن بون
١١ أمهات كتب البلاغة
١٢ التصريح على التوضيح
١٣ المغنى وحواشيه
١٤ كتب الأصول فى الحروف
١٥ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية
١٦ الخصائص لابن جنى
١٧ الأساس للزمخشرى
١٨ المزهر للسيوطى
١٩ كليات أبى البقاء
٢٠ مفردات الراغب الأصفهاني
٢١ جواهر الأدب لعلاء الدين الأربلى
٢٢ فقه اللغة للثعالبى
٢٣ خزانة الأدب للبغدادي
٢٤ كتب التفسير

اعتذار

ذكر القدامى من النحويين ، زيدا وعمرا كرمزين لشخصين يفرضهما المؤلف ، ويفهمها على ذلك القاري . قال ابو البقاء : « وقد اختلف علماء الكلام في كون زيد موجودا لالفرد مشخص بالعوارض ، أذ لو كان موضوعا له لما صح وضعه لما لايعلم شخصه، والوضع لما لايعلم شخصه كثير » وما أنا ألا دارج على سنن الاولين .

الباب الأول

الفعل الواصل والفعل الموصول

الفعل الواصل هو المتعدي ألى المفعول به ، من غير تقوية بحرف الجر ، مثل كتبه وفهمه ، والفعل الموصول هو الذى وصل ألى العمل في المفعول به ، بتقوية حرف الجر له ، مثل خرج به وذهب به .

فأذا جر المفعول به ، سمى حرف الجر صلة ورفادة للفعل ، كما سمى الفعل موصولا .

والفعل الواصل أما واصل بطبعه ، مثل قرأه وعلمه ، وأما واصل بسبب من أسباب التعدية ، كالهمزة ، أو التضعيف ، مثل أخرجه وخرّجه .

والفعل الموصول أما أن يكون قاصرا بطبعه ، مثل قعد به حظّه ، وذهب به الشر طيّ ، وأما أن يكون واصلا بطبعه ألى مفعول وألى الآخر بحرف الجر ، مثل أخبره به ، وأقدره عليه ، وناله بالعطية ، وقدّر الشيءَ بالشيء ، وعلى هذا قد يتصف الفعل بأنه موصول ، ولو كان واصلا بطبعه أو بالهمزة ، أو بالتضعيف ، مادام واصلا بحرف جر مع تعديه بنفسه .

ولما كانت الباء هى أصل التعدية بالحروف ، قيل : أنها للنقل مثل الهمزة والتضعيف ، وأن معناها هي والهمزة والتضعيف سواء ، لأن ثلاثها تنقل الفاعل من فاعليته ألى المفعولية ، مثل خرج محمد وأخرجه غيره ، وفرح خالد وفرّحه غيره ، وذهب عمرو وذهب به غيره ، وسيأتى النقل أن شاء الله .

قبول الأفعال لأسباب التعدي

وليس كل فعل يقبل التعدي بهذه الطرق الثلاثة : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، وأنما ورد أفعال تقبل ذلك ، مثل أفرحه وفرّحه وفرح به ،

وأخرجه وخرَّجه وخرج به ، وأقعــده وقعَّده وقعد به ، والوارد من هذه الأفعال ، يحفظ ولا يقاس عليه لنُدْرته ، وقيد بعضهم هذا الندور بالباء فقط ، بناء على صحة تقدير المفعول الصريح معها ، مثل الهمزة والتضعيف ، وقال كما لايجمع بين الهمزة والتضعيف ، لايجمع بين واحد منهما والبــاء .

والجمهور على أطلاق عدم الجمع بين الهمزة أو التضعيف ، وحــرف الجر (أي ولو كان غير الباء) ، بناء على أن المراد بالتعدية بحرف الجـر أيصال معنى الفعل ألى الاسم ، من غير اعتبار المفعولية الصريحة ، وعلى هذا فلا يجمع بين اثنين من هذه الأشياء الثلاثة : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، عند الجمهور .

وأقول : هذا صحيح ، أذا كان مراد الجمهور عدم استعمال أثنين منها ، للحصول على مفعول واحد ، وفى استعمال واحد للفعل .

مثل أذهب به ، وجلّس به ، فأنه يكفي أذهبه أو ذهب به ، وجلّسه أو جلس به مثلا ، لأنه أذا كان المراد أيصال القاصر ألى مفعول واحد ، كفت وسيلة واحدة ، فأذا لم تفد هذه الوسيلة استعملت أخرى ، حتى يصل الفعل ألى المفعول به مثل أقبل على الخير ، وأعرض عن الشر ، وآمن بالله ، (آمن على وزن أفعل ، لأن آمن على وزن فاعل متعد بهذه الصيغة) . وذلك لأن الهمزة أفادت هذه الأفعال قصورا ، وأن كان مجردها متعديا ، فأتى بحرف الجر ليوصلها ألى المفعول .

وأذا أريد وصول الفعل ألى أكثر من مفعول ، أتى لكل مفعول بوسيلة من وسائل التعدى ، مثل : (ولما جهزهم بجهازهم) ، فالتضعيف لمفعول والجار لآخر ، ومثل : (أرسلنا أليهم رسلا) ، فالهمزة لمفعول والجار لآخــر .

الفصل فى اجتماع الأسباب عند التعدى

والمعقول أن الهمزة والتضعيف ، هما اللذان لايجمع بين اثنيهما مطلقا ، لأن

صيغة الفعل لاتقبلها معا ، وأما الهمزة وحرف الجر ، فالمشاهد اجتماعها وكذا التضعيف وحرف الجر، لأن كلا الهمزة والتضعيف لمفعول ، وحرف الجر لآخر ، ولم يكن حرف الجرمن صيغة الفعل، مثل الهمزة والتضعيف،اللذين هما بمعنى واحد ، وأحدهما بدل من الآخر ، وهذا معنى قولهم : أن الهمزة والتضعيف يتعاقبان ، أى أن أحدهما يقع موقع الآخر ، مثل أنزله ونزّله ، وأفرحته وفرّحته .

وقال الخاصة : أن اجتماع الهمزة أو التضعيف بالباء جائز ، ولكنه قليل ، ومن هؤلاء صاحب القصر المبنى على حواشى المغنى ، وقد مثلوا بمثالين لاجتماع التضعيف والباء ، وهما صلكّ الحجر الحجرَ ، وصككّتُ الحجر بالحجر ، ودفع زيد عمرا ، ودفّعتُ زيدا بعمرو . أى جعلت الحجر صاكا وزيدا دافعا .

وأقول أنه كثير ، مثل قدّر الشيءَ بالشيء . (وأنى مرسلة اليهم بهدية) . (أنا أرسلناك بالحق) . (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا) ، وذلك لأنه لايراد باجتماع هاتين الوسيلتين ، الوصول ألى مفعول واحد ، فهو الممنوع كما سبق .

أهمية التعدى بالصلة

ولما سبق يظهر أن التعدى بالحرف ، أهم وأعم وسائل التعدية ، لأن المجرد ، والمزيد ، واللازم ، والمتعدى ، كلها تتعدى بحرف الجر .

وفي حاشية الصبان : أن الفعل يعدى بحرف الجر ، ولو كان متعديا بنفسه ، مثل أخذ النقود ، فأنه لايفهم التبعيض ألا أذا تعدى بالباء ، مثل أخذ من النقود .

فصل

فى أقسام الفعل بالنسبة لوصوله ألى المفعول به وعدم وصوله

الفعل على ضربين متعد وغير متعد ، فالمتعدي مايفتقر ألى محل غير الفاعل ، لأن التعدى مجاوزة الحد . ألا ترى أن الفعل المتعدي تجاوز الفاعل ألى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به .

فكل فعل أنبأ لفظه بحلول الحدث في غير الفاعل ، فهو متعد ، نحو ضرب وقتل . ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا ، وكل مالم ينبىء لفظه بذلك فهو لازم ، نحو قام ، وذهب ، فأن القيام والذهاب لايتجاوزان الفاعل ، ولذلك لايقال بمن وقع القيام أو الذهاب .

أقسام الفعل بحسب التعدى واللزوم

وقد قسم الفعل ألى أربعة أقسام ، بحسب التعدي واللزوم ، وهى : متعد ، ولازم ، وواسطة بين المتعدي واللازم ، وما يوصف بالتعدي مرة وباللزوم أخرى.

فاللازم (ويقال له القاصر وغير المجاوز للزومه فاعله ، وعدم مجاوزته أياه ألى المفعول وقصوره عنه) : مالا يبنى منه اسم مفعول تام ، كغضب فهو مغضوب عليه) ، واسم المفعول التام : هو الذى لايتعلق به جار ومجرور) .

والمتعدى (ويقال له الواقع والمجاوز والواصل ، لوقوع أثر الفاعل على المفعول ومجاوزة الفاعل الى المفعول ، والوصول ألى المفعول بدون صلة) : مايبنى منه اسم مفعول تام . أي بدون تعلق جار ومجرور به ، كضربه فهو مضروب .

والواسطة بين المتعدى واللازم : الأفعال الناقصة ، لأنها لاتوصف بتعد ولا بلزوم ، فهى قيود لأخبار المبتدءات التى تدخل عليها . .

أفعال توصف بالتعدى مرة وباللزوم أخرى

وما يوصف بالتعدى مرة وباللزوم أخرى : هو الذى يتعدي بنفسه مرة وبحرف الجر أخري ، مثل : شكره وشكر له ، ونصحه ونصح له ، ووزنه ووزن له ، وكاله وكال له ، وعدّه وعدّ له ، فلما تساوى فيها الاستعمالان صارت قسما برأسه ، ومنهم من أنكر هذا القسم ، وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، ومنهم من قال الأصل تعديته بنفسه وحرف الجر زائد ، وقال ابن درستويه . أصل نصح أن يتعدي ألى واحد بنفسه ، وألى الآخر بحرف الجر ، والأصل نصحت لزيد رأيه .

أفعال تتعدى ألى مفعول بنفسها وألى الثاني بحرف الجر

وقيل : أربعة أفعال تتعدي ألى المفعول الأول بنفسها ، وألى الثاني بحرف الجر ، ثم قد يحذف ماتتعدى أليه بنفسها ويبقى المجرور ، وهى نصحت لزيد ، وكلت له ، ووزنت له ، وشكرت له ، ولا ينظر ألى قولهم : أربعة أفعال تتعدى بنفسها تارة وتتعدى بحرف الجر أخرى ، فأن المفعول الأول محذوف .

وقال السيوطي : « ولا أظن هذا مخصوصا بنصح ، فانه ممكن في باقى أخواته ، أذ يقال شكرت له معروفه ، ووزنت له ماله» ، وقال أبو حيان : « لم يسمع تعدى هذا القسم لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر » ، وقال الرضى : « وهذا النوع مقصور على السماع » .

فصـــــل

فى اقســـام المتعـــدى

المتـعدى على ثلاثة أضرب ، متعد ألى مفعول واحد ، ومتعـد ألى مفعولين ، ومتعد ألى ثلاثة مفعولات .

الضرب الأول وهـو ما يتعـــدى لمفعول واحـــد

ينقسم ألى قسمين : علاجى وغـير علاجي ، فالعـلاجي ما يفتقر في أيجاده ألى استعمال جارحة ، مثـل فتح محمد الباب ، وقتل اللص الرجل ، وغير العلاجى ما لم يفتقر ألى ذلك ، بل يكون ممـا يتعلق بالقلب ، مثل ذكرت زيدا وفهمت الحديث .

افعال الحواس تتعدى الى واحد

ومن المتعدى ألى واحد أفعال الحواس كلها ، نحو أبصرته وسمعته ، وكل واحـد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا ، ممـا تقتضيه تلك الحاسـة ، فالبصر يقتضي مبصراً ، والشم يقتضى مشموما ، والسمع يقتضي مسموعا ، ولو قلت أبصرت الحديث لم يجز ، لأن ذلك ممـا ليس يدرك بحاسة الأبصار وكذلك سائرها .

وذهب أبو على الفارسى ، أن سمع خاصة مما يتعـدى ألى مفعولين ، ولا يكون الثـانى ألا ممـا يسمع ، كقولك سمعت زيدا يقول ذلك ، والحق أن هذا على تقدير كلام زيد ، فحذف المضـاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وجملة : يقول ذلك حال ، وهي قرينـة على أن المفعول مما يسمع ، ومن ذلك قوله تعالى : (هل يسمعونكم إذ تدعون) ، فالكاف ضمير المخاطبين ، وليست ضمير قول ، وحسّن ذلك قوله تعالى : (إذ تدعون) ، ولا أشكال في قوله تعالى : (أن تدعوهم لايسمعوا دعاءكم) ،

لأن الدعاء مما يسمع .

إسقاط الخافض

أما دخلت البيت فقد قال فيه العلماء : « هل هو مما يتعدي ألى مفعول واحد بنفسه ، أو هو من اللازم ؟ » ، وسبب الخلاف استعماله تارة بحرف الجر وأخرى بغيره ، نحو دخلت البيت ودخلت في البيت ، والصواب أنه من قبيل الأفعال اللازمة ، التي تتعدى بحرف الجر ، وأنما حذف حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال ، والذى يدل على ذلك أن مصدره يأتى على فُعُول (دخول) ، وفعول في الغالب أنما يأتى من اللازم ، مثل الجلوس والقعود ، وأن مرادف دخلت : غبرت وهو لازم ، وأن ضد دخلت : خرجت وهو لازم أيضا .

(شرح : غبر بمعنى مضى وبقى ضد ، والغابر : الماضى والباقى) .

حمل الفعل على ضده وما هو في معناه

وقلما تجد فعلا لازما ، ألا وجدت ما هو في معناه كذلك وضده كذلك ، وقلما تجد متعديا ألا وجدت ما هو في معناه كذلك ، وضده كذلك ، ألا ترى أن تحرك لازم وضده سكن ، وهو كذلك لازم واسودّ وابيضّ كذلك .

ومثل دخلت البيت ، ذهبت الشام ، ولا يقاس عليها .

الضرب الثانى وهو مايتعدى ألى مفعولين

هذا الضرب على نوعين : النوع الأول مايتعدي ألى مفعولين ، ويكون الأول منهما غير الثانى ، والنوع الثانى مايتعدى ألى مفعولين ويكون الاول منهما عين الثانى في المعنى .

النوع الأول : أفعال تنفذ من الفاعل ألى المفعول وتؤثر فيه ، نحو أعطى محمد عبد الله درهما ، وكسا محمد عليا جبة ، فهذان الفعلان قد أثرا أعطاء الدرهم فى عبد الله ، وكسوة الجبة فى على ،

ولا بد أن يكون المفعول الاول فاعلا للثاني في المعنى ، ألا ترى أنك تقول : أعطيت زيدا درهما ، فزيد فاعل في المعنى لأنه آخذ الدرهم ، والأصل عطا زيدٌ درهما ، فهمزة النقل صيرت الفاعل قابلا لأن يفعل ، ولا يشترط فيه وقوع الفعل منه ولذلك يجوز أعطيته فما أخذ كما يقال أقعدته فما قعد ، وكذا كسوت زيدا جبة فزيد هو اللابس للجبة .

باب أمرتك الخير

ومن هذا النوع كل مايتعدى الى مفعولين ، ألا أنه يتعدى ألى الأول بنفسه وألى الثانى بحرف الجر ، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فكان لك فيه وجهان ، نحو اخترت الرجال بكرا وأصله اخترت من الرجال بكرا ، وأستغفر الله ذنبا ، وسميته وكنيته ووهبته الى آخر ماورد في اللغة ، والفعل وهب متعد في القرآن الكريم باللام للأول دائما ، وقال الفقهاء وهبتك مالا ووجهه أن يضمن معنى جعل ، فيعدى بنفسه ألى مفعولين ، ومن كلامهم : وهبنى الله فداك أي جعلنى لكن لم يسمع في كلام فصيح ، وقد ضبط منه ماعثر عليه صاحب القصر المبنى فقال :

حصر ما يعدى ألى اثنين والثانى منهما بحرف جر

تعدى من الأفعال طورا بنفسه وطورا بحرف الجر الثان ماترى
دعا في الندا سمّى وأسمى كذا كنى وزوّجه واستغفر اختار عيّرا
أمرت صدّقت الوعد كلت وزنته عفا وهدى مَنّى كذا سأل اذكرا

وقد جعل السيوطي مايتعدى ألى الأول بنفسه وألى الثانى بحرف الجر ، قسما خاصا في باب التعدية ، وقد ألم بالموضوع في هذا القسم فأجاد وأفاد ، وملخص ما قاله : « وقد يتعدى الفعل الى مفعولين أولهما بنفسه والثانى بحرف الجر ، نحو اخترت بكرا من الرجال ، وسمع حذف حرف الجر من الثانى ، قال تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ، أي من قومه ، وقال الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه   رب العباد اليه الوجه والعمل

أى من ذنب ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لايعرف قائلها ، وقال عمرو بن معد يكرب أو غيره .

أمرتك الخير فاعمل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أي أمرتك بالخير .

وسميت ولدى أحمد ، وكنيته أبا الحسن ، ودعوته زيدا ، أي بأحمد ، وأبى الحسن ، وبزيد ، وزوجت عمرا فاطمة أو بفاطمة أو من فاطمة ، قال تعالى : (ولقد صدق عليهم ابليس ظنه) ، أي في ظنه ، و (أنا هديناه السبيل) ، أي الى السبيل ، وعيرت زيدا سواده ، أي بسواده :

حذف حرف الجر من المفعول الثانى

وقال السيوطى : منع الجمهور القياس على هذه الافعال ، وجوزه الأخفش الصغير وابن الطراوة ووالد السيوطي ، فقالوا يحذف حرف الجر في كل مكان ليس فيه لبس ، بأن يتعين حرف الجر ومكانه نحو بريت القلم السكين ، فأن فقد الشرطان أو أحدهما ، لم يجز حذف حرف الجر ، بأن لم يتعين حرف الجر نحو رغبت ، أولم يتعين مكانه نحو اخترت إخوتك من الرجال ، لأن كلا من أخوتك والرجال يصلح لدخول من عليه ، وقال السيوطى : « ويُخرّج أمثال ماتقدم أما على أسقاط الخافض وأما على باب أمرتك الخير ، . . . ولا يرد أنهم لم يعدّوا أمثال ما تقدم من هذا الباب ، لأن ما قيس على كلامها فهو من كلامها » ، أي العرب أو العربية .

وضابط باب أمرتك الخير : كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر ، وأصل الثانى منها الجر بالحرف ، وهذا الضابط يشمل هذا القسم لامحالة ، وقيل يشترط مع ماتقدم عدم الفصل وعدم التقدير ، فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير ، ولا أمرتك زيدا ،

والقائل يريد بأمره وشأنه ، وهـذا الضـابط أولى من باب تمرون الديار أـي أسقاط الخافض ، المعبر عنه بالحذف والأيصال .

دليل على قياس التضمين

وقيل : أن صح التضمين كان حذف حرف الجر قياسيا ، وألا فلا ، وأقول : هذا أنفس ماعثرت عليه في قياس التضمين ، لأنه جاء مصححا لحذف الجار ، أذا كان الحذف غير سماعي .

ويجوز في هذا الباب حذف أحد المفعولين نحو اخترت النساء ، أي الرجال أو من الرجال .

حفظ الرتبة

وقد علم أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل بل على الفعل ، وكل ذلك عربي جيد ، ما لم يحصل لبس ، لأن الأعراب يفصل بين الفاعل والمفعول ، فأن حصل لبس بأن كان الأسمان مبنيين ، نحو ضرب هذا ذاك ، أو كانا معتلي الآخر ، نحو أكرم موسى عيسى ، لزم حفظ المرتبة ، ليعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره ، وكذا باب أعطى وكسا ، يجوز فيه تقديم أحد المفعولين على الآخر ، تقول أعطيت زيدا درهما ، وأعيطت درهما زيدا ، وهذا جائز لأنه لا لبس فيه ، من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا ، فان كان الثاني مما يصح منه الأخذ ، نحو أعطيت زيدا عمرا ، وجب حفظ المرتبة ، وقدم المفعول الأول لأنه فاعل في المعنى كما سبق .

<u>النوع الثاني</u> : وهو ما يتعدى ألى مفعولين ، والثاني منهما هو عين الأول في المعنى ، وهذا الصنف ليس من الأفعال التي تنفذ منك ، ولا من الافعال المؤثرة ، وأنما هو أفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فتجعل الخبر يقينيا أو مشكوكا فيه ، وتلك الافعال : حسب ، وظن ، وخال ، وعلم ، ورأى ، ووجد ، وزعم ، فحسب وظن وخال متواخية ، لانها بمعنى واحد وهو الظن ، وعلم ورأى ووجد متواخية ، لانها بمعنى واحد وهو اليقين ، وزعم مفرد ، لانه يكون

عن علم وعن ظن ، وتسمى هذه الأفعال بأفعال القلوب ، وأمثلتها : حسبت زيدا أخاك ، وظن محمد زيدا عالما ، وخلت بكرا ذا مال ، وعلمت جعفرا صادقا ، ووجدت الله غالبا ، وزعمت الامير عادلا ، فالمفعول الثاني من مفعولى هذه الأفعال هو الأول ، ألا ترى أن زيدا هو الأخ فى قولك حسبت زيدا أخاك ، وسائرها كذلك .

وأنما كانت كذلك ، لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، وخبر المبتدأ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى ، بخلاف أعطيت زيدا درهما ، لأن المفعول الثانى وهو درهم ليس هو الأول وهو زيد ، فلا يكون خبرا ، ويدخل في باب أعطى : مايتعدي ألى الأول بنفسه وألى الثاني بحرف الجر .

ما يدخل في باب أعطى

ولكون ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، لم يجز الاقتصار على أحدها دون الآخر ، وذلك لأنك أذا قلت : ظننت زيدا منطلقا شككت في انطلاق زيد لا فيه ، لأن المتكلم يعرف زيدا كما يعرفه المخاطب ، فانه كان مبتدأ ، فالمتكلم والمخاطب في معرفة المفعول الأول سيان ، وأنما الفائدة في المفعول الثانى ، كما كانت في باب المبتدأ والخبر ، الفائدة في الخبر ، وقد ظهر أنك تقول : زيد قائم ، فلا تقول : (زيد) حتى تقول : (قائم) ، ولا تقول : (قائم) حتى تقول : (زيد) لأنك لو اقتصرت على (زيد) قيل ما شأنه ؟ ولو اقتصرت على (قائم) قيل : من القائم ؟ فقد بان تعلق هذه الأفعال بالمبتدأ والخبر ، وأنه لايصح الاقتصار على أحد المفعولين .

لايستغنى عن احد المفعولين فى باب ظن

وقال الميدانى : ويجوز الاقتصار في ظننت وعلمت ووجدت ورأيت على مفعول واحد ، أذا كان ظن بمعنى اتهم ، وعلم بمعنى عرف ، ووجد بمعنى أصاب ، ورأى بمعنى أبصر ، قال تعالى : (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت) فضمن علم معنى عرف الخ ، ولا خلاف

في الاقتصار على مفعول واحد للتضمين ، قال ابن مالك :

لعلم عرفان وظن تهمه　　تعدية لواحد ملتزمه

وقد تعدى علم بالباء لتضمن معنى شعر ، قال تعالى : (ألم يعلم بأن الله يرى) ، وبهذه المناسبة أذكر قول الاصفهاني : العلم علمان «١» أدراك الشيء ، «٢» الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفي عنه ، والأول متعد لواحد ، والثاني لاثنين .

الالغاء في هذا الباب

وقال الميداني : أذا ابتدأت بهذه الأفعال نصبت مفعولين ، نحو ظننت زيدا قائما وعلمت أخاك فاضلا ، فاذا توسطت هذه الافعال جاز الأعمال والالغاء ، نحو زيداً ظننت منطلقاً ، وزيد ظننت منطلق ، والأعمال أحسن ، وإذا تأخرت جاز الألغاء والأعمال ، والألغاء أجود ، نحو زيد منطلق ظننت ، وزيدا منطلقا ظننت .

التعليق في هذا الباب

والالغاء والتعليق مخصوصان بأفعال القلوب ، وقد جمعها ابن مالك في قوله :

أنصب بفعل القلب جزأي ابتدا　　أعنى رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد　　حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا　　أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

ملاحظة : ما تحته خط غير مراد .

والتعليق هو ترك العمل لفظا لا محلا ، نحو ظننت لزيد قائم ، فأن لام الابتداء تمنع ظن العمل في (زيد قائم) ، لأن للام الابتداء الصدارة ، فلا يتخطاها العمل الى مابعدها ، لكن (زيد قائم) في محل نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت ، تقول ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا .

والالغاء هو ترك العمل لفظا ومحلا ، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره ، والافعال المخصوصة بالتعليق والالغاء ، هى التى قبل هب في أبيات ابن مالك السابقة ، قال ابن مالك :

وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد ألزما

والذي يوجب التعليق وجود شيء من الأشياء الآتية ، بعد أفعال القلوب المخصوصة بالتعليق والألغاء ، وهذه الاشياء هى ما وإنْ ولا النافيات ، ولام الابتداء والقسم والاستفهام ، فلا يعمل ما قبل هذه الاشياء فيما بعدها لأن لها الصدارة .

وقد ذكر ابن مالك ذلك في بيت وشطر بيت فقال :

في موهم تعليق ما تقدما والتزم التعليق قبل نفى ما

وأن ولا لام ابتدا أو قسم كذا والاستفهام ذا له حتم

ملاحظة : ماتحته خط غير مراد .

الضرب الثالث

وهو مايتعدى الى ثلاثة من المفعولات

هذا الضرب ثلاثة أنواع : الأول ما نقل من باب ظن وأخواتها ، والثانى خمسة أفعال مضمنة معنى أعلم ، والثالث ما كان متعديا ألى مفعولين ثم عدى ألى الظرف ، وجعل الظرف مفعولا به على التوسع .

النوع الأول ، وهو ما نقل من باب ظن وأخواتها ، وهو أعلم وأرى ، وهذا النقل مقصور عليها فقط ، وكان الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها ، فيجيز أظننت زيدا عمرا قائما ، وأزعمت بكرا

محمدا منطلقا ، ولكن المشهور قصر النقل على أعلم وأرى فقط .

النقل

وكان الأصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما ، ورأى بكر محمدا ذا مال ، فلما نقل من فَعَل ألى أفْعَل ، صار الفاعل مفعولا ، فاجتمع ثلاثة من المفعولات أولها كان فاعلا ، نحو أعلمت زيدا عمرا قائما ، وأريت بكرا محمدا ذا مال ، فالعلم والدراية في علم ورأى لم يكونا بعلم ، فأذا حصلا بعلم أدخلت على الفعلين همزة النقل ، وذكر هذا المعلم فاعلا ، وصار فاعل علم ورأى مفعولا أخذ العلم عن هذا المعلم المذكور ، وهذا هو النقل .

أصل أخبر وأخواتها في التعدية

النوع الثاني : وهو خمسة أفعال ، الأصل فيها أن تتعدى ألى مفعول واحد وهي أخبر وخبّر ، وأنبأ ونبأ ، وحدّث ، ومعناها الأخبار والحديث ، والأخبار هو الأعلام ، فضمنت معنى أعلم فتعدت ألى ثلاثة مفعولات كما تعدت أعلم ، فتقول أخبرت زيدا عمرا ذا مال ، وأنبأت محمدا جعفرا مقيما ، ونبأت أباك أخاك عاقلا ، وخبرت عليا الأمير عادلا ، وحدثت محمدا أخاك عالما ، قال الحارث بن حلزة :

أو منعتم ما تسألون فمن حُدْ ... دِثتموه له علينا العلاء

وحقيقة هذه الأفعال أنها تتعدى ألى المفعول الأول بنفسها وألى الثاني بحرف الجر ، فهي بمنزلة أمرتك الخير ، والمراد أمرتك بالخير ، وعلى الأصل قوله تعالى : « فلما أنبأهم بأسمائهم . . . نبئوني بعلم »

جواز ظهور عن

ولما كان أنبأ وحدث في معنى أخبر ، والأخبار يقتضي في المعنى عن ، فاذا ظهرت عن كان الأصل ، واذا لم تظهر كان الكلام على تقدير وجودها واللفظ به ، لأن المعنى عليه واللفظ محوج اليه ، فاذا قلت : أنبأت زيدا خالدا مقيما ، فالتقدير أنبأت زيدا عن قيام خالد .

لايستغنى عن حرف الجر الاصلى فى المعنى

وليست الباء فى أمرتك الخير ، ولا عن في نبأت زيدا عمرا مقيما ، بمنزلة الباء في ليس زيد بقائم ، ولا من في قولك ما جاءني من أحد ، لأن اللفظ مستغن عنها ، ولكن أدخلوهما لضرب من التوكيد ، فاذا لم يذكرا لم يكونا في نية الثبوت ، بخلاف الباء في أمرتك الخير وعن فى نبأت زيدا عمرا مقيما ، فان المعنى محوج اليها ، على أن عن لم تأت قط ألا بمعنى يحوج الكلام اليها ، فأذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه ، علمنا أنها مقدرة ، وقد عدّ الميدانى في نزهة الطرف ، أنبأ ونبأ أصلين كأعلم وأرى ، وهو المشهور وعد أخبر وخبّر وحدّث ملحقات بالتضمين .

لايجوز ألغاء ماتقل من باب أعلم

وهذه الأفعال لايجوز ألغاؤها كما جاز فيما نقلت عنه ، لأنك أذا قلت : علمت أو ظننت أو نحوهما ، فالعلم أو الظن شيء وقع في نفسك ، ولم تفعل شيئاً ، لأن هذه الأفعال ليست واصلة ولا مؤثرة ، وأذا قلت : أعلمت فقد أوصلت وأثرت أثرا أوقعته فى نفس غيرك ، ولهذا خالفت بعد النقل ما نقلت عنه ، ولم تكن متعلقة بالمبتدأ والخبر كما كانت .

التعليق فيما نقل من باب أعلم

وأذا ألغيت في باب علم وظن مثل : زيد منطلق أظن ، كان التقدير : زيد منطلق في غالب الظن ، وأذا أخذت تلغى ، مثل : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، كان الباقي : زيد عمرو منطلق ، وهذا كلام غير تام ولا منتظم ، ولا رابط بين (زيد) وعمرو منطلق ، حتى يكون (عمرو منطلق) خبرا عن زيد ، أما التعليق فلم يتعرض له أحد ممن اطلعت على كتبهم ، ويظن أنه جائز فى المفعولين الثانى والثالث ، لأنه كان جائزا فيهما قبل النقل ، فيقال : أعلمت محمدا لعلى كاتب كما سيأتى في الاقتصار على المفعول الأول .

الاقتصار على المفعول الأول في باب أعلم

ويجوز الاقتصار على المفعول الاول فى الافعال المتعديه الى ثلاثة مفعولات ، وألاّ يذكر الثانى ولا الثالث ، لأن الجملة (علم زيد عمرا منطلقا) ، يجوز فيها الاقتصار على الفاعل وحذف المفعولين معا ، فيقال : (علم زيد) ، فكذلك الجملة : (أعلمت زيدا عمرا منطلقا) بعد النقل ، يجوز فيها الاقتصار على (أعلمت زيدا) بذكر المفعول الأول بعد الفعل والفاعل ، لأنه كان فاعلا قبل النقل يجوز الاقتصار عليه ، فكما كان يجوز الاقتصار عليه وهو فاعل ، فكذلك يجوز الاقتصار عليه وهو مفعول أول ، وهذا لاخلاف فيه ، والظاهر من كلام سيبويه أنه لايجوز الاقتصار على المفعول الأول ، والصواب الذى حرره المحققون يخالف كلام سيبويه ، وحمل كلام سيبويه على القبح لا على عدم الجواز ، وقد أشار الميدانى الى رأى سيبويه فقال : « ولا يقتصر على أحد المفاعيل الثلاثة على رأى بعضهم » .

نتيجة في حذف المفعولات

ومن هذا ظهر أنه يجوز الاقتصار على الفاعل فى باب علم ، ولا يقتصر على أحد المفعولين ، وأنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول في باب أعلم ، ولا يقتصر على الثانى ولا على الثالث ، ولا على أحدهما مع الأول ، لارتباط الثانى بالثالث فقد كانا مبتدأ وخبرا .

جعل الظرف مفعولا به على التوسع

النوع الثالث : ما كان متعديا الى مفعولين ثم تعدى الى الظرف وجعل الظرف مفعولا به على التوسع ، مثل أعطيت عبد الله ثوبا اليوم ، فاذا جعل اليوم مفعولا ثالثا ، فكأن الفعل وقع عليه لا فيه ، وأما قولهم : سرق زيد عبد الله ثوبا الليلة ، فسرق يتعدى الى مفعول واحد بنفسه وهو الثوب ، وعبد الله منصوب على أسقاط الخافض ، والأصل سرق زيد من عبد الله الثوب ، والليلة ظرف جعل مفعولا به على سعة الكلام .

فأذا كان الفعل متعديا ألى مفعول واحد ، وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة ، صار كالأفعال المتعدية ألى مفعولين ، وأذا كان متعديا ألى مفعولين ، وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به ، صار كالأفعال المتعدية ألى ثلاثة مفعولات ، وأذا كان الفعل متعديا ألى ثلاثة مفعولات وجئت بالظرف ، فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف حينئذ ، لأن ثلاثة المفعولات نهاية التعدي ، وليس وراءها مايلحق به .

ومنهم من أجاز ذلك لأنه لايخرج عن حكم الظرفية ، بدليل تعدى اللازم ألى الظرف ومجاوزته حد الفعل في التعدي بالاتساع ، وقول الزمخشري : (ومن النحويين من يأبى الاتساع أذا كان الفعل متعديا ألى مفعولين) ، يفيد أن الفعل أذا كان لازما وعديته ألى الظرف ، صار كالمتعدي نحو قمت الليلة فتنصب الليلة على أنها مفعول به اتساعا ، وتشبّه الفعل بما يتعدى ألى مفعول .

فوائد

نصب ما سوى المفعول به

المتعدي وغير المتعدي سيان فى نصب المفعولات الأربعة ، وهى المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، تقول في اللازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا ، وتقول في المتعدى أكرم زيد عبد الله أكراما اليوم أمامك مستبشرا ، وأنما اشتركا فى التعدى ألى هذه الأربعة جميعا لأن المتعدي أذا انتهى فى التعدى ، واستوفي ما يقتضيه ، صار بمنزلة اللازم ، وكل لازم يعمل فى هذه المفعولات لدلالته عليها واقتضائه أياها .

قوة المفعولات

وما تدل عليه صيغة الفعل أقوى ، فتعديه ألى المصدر أقوى من تعديه لباقي المفعولات ، ولذا عبر عنه بالمفعول المطلق ، أي الذى لم

يقيد بحرف جر ومجرور ، مثل المفعول به وفيه وله ومعه ، لأن الفاعل فعله وأحدثه في كل فعل ، وأن لم يذكر ،.ولم يفعل الزمان والمكان وأنما وقع فيها الفعل .

ودلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ، ولذلك يختلف زمان الفعل باختلاف الصيغ ، التي تدل على الأزمان الثلاثة ، فدلالة الفعل على الزمان دلالة تضمن ، ودلالته على المكان ليست من اللفظ ، وأنما هي من الخارج ، فهي دلالة التزام ، ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام ، فأذا قلت ذهب فهذا الفعل يدل على الذهاب في زمن مضى ، وأذا قلت يذهب فهو موضوع للحال أو الاستقبال ، وليس المكان كذلك لأن لفظ الفعل لا يدل عليه ، ولا يشعر بمكان دون مكان ، ولذا يعمل الفعل في كل شيء من الزمان ، ولا يعمل في كل شيء من المكان .

مايتصب على الظرفية من المكان

فالفعل لا يعمل في المكان النصب على الظرفية ، ألا أذا كان ظرف المكان مبهما ، قال الجوهري في الصحاح : دخل دخولا . يقال دخلت البيت والصحيح فيه أن تريد دخلت ألى البيت ، وحذف حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول به ، لأن الأمكنة على ضربين مبهم ومحدود ، فالمبهم نحو جهات الجسم الست : قدام ، وخلف ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما جرى مجرى ذلك من أسماء هذه الجهات ، نحو أمام ، ووراء ، وأعلى ، وأسفل ، وعند ، ولدن ، ووسط بمعنى بين ، وقبالة ، فهذا وما أشبهه من الأمكنة يكون ظرفا ، لأنه غير محدود . ألا ترى أن خلفك يكون قداما لغيرك ، وأما المحدود الذي له خلقة وشخص وأقطار تحوزه ، نحو الجبل ، والوادي ، والسوق ، والدار ، والمسجد ، فلا يكون ظرفا ، لأنك لا تقول قعدت الدار ولا صليت المسجد ولا نمت الجبل ولا قمت الوادي ، وما جاء من ذلك

فهو بحذف حرف الجر ، نحو دخلت البيت ونزلت الوادى وصعدت الجبل ا هـ .

حمل الحال على المكان وعطف أحدهما على الآخر

ثم المكان أقوى من الحال ، لأن الحال محمول على المكان وفي تأويله ، وأن كانت دلالة الفعل عليها من الخارج . ألا ترى أنك أذا قلت جاء زيد ضاحكا ، فمعناه في هذه الحال ، وفي الظرف ، ولتقارب الحال والظرف في المعنى ، جاز عطف أحدهما على الآخر . قال تعالى : (وأنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) ، فعطف بالليل على الحال لأن المعنى في الصباح .

الملحق بالمفعولات

وكذلك المتعدي وغير المتعدى سيان ، في نصب ما يلحق بهذه المفعولات ، وهو المفعول له ، والمفعول معه ، وأنما كان المفعول له والمفعول معه محمولين على المفعولات الأربعة ، وليسا منها ، (وأن كان أكثر النحاة لايفصلها عنها) ، لأن الفعل قد يخلو من المفعول له ، والمفعول معه ، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال . ألا ترى أن أنسانا قد يتكلم بكلام مفيد ، وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو ساهٍ ؟ فلم يكن في كلامه أو فعله غرض ، ولا دلالة على المفعول له ، وكذلك قد يفعل الشخص فعلا لم يشاركه فيه أحد ، فلم يكن هناك مفعول معه .

والمفعول له أقوى من المفعول معه ، لأن الفعل أدل عليه ، فالغالب ألاّ يفعل العاقل فعلا ألا لغرض ، مالم يكن ساهيا أو ناسيا ، وليس كذلك المفعول معه ، لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشارك في الفعل ، ولما ذكر من قوة المفعول له ، تعدى أليه الفعل تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر ، ولم يتعدّ ألى المفعول معه ألا بحرف (الواو) لاغير .

فصـــــل

فى أسبـــاب وصول الفعل ألى المفعول به

أذا أريد تعـدى الفعل اللازم ، كان ذلك بأمور أهمها ثلاثة : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر (والمشهور أن تضعف العـين ، وقيل تضعف اللام ، مثل صعّـر خده وصعرّه ، واستغرب أبو حيـان تضعيف اللام) .

ولأن ما نحن هو فيه الصلات الفعلية ، أذكر التعدى بالحرف أولا ، لأنه شامل للثـلاثى وغيره ، والمتعدى واللازم ، ثم أتبعه التعـدى بالهمزة والتضعيف لأهميتها ، ثم أذكر الباقي من أسباب التعدية تتميا للفائدة .

التعـدى بحـــرف الجـر

حروف الجر التى فى قولنا : ذهب محمد ألى أهله ، وخرج خالد على قومه ، ونزل المطـر من السماء ، أنما دخلت على الأسمـاء التى بعدها للتعـدية ، وأيصال معنى الأفعال قبلها ألى الأسماء بعدها ، لأن الفعل بدونها لا يصل ألى الاسم بنفسه ، فهى أفعال ضعيفـة عرفا واستعمالا ، وتجب تقويتهـا بالحروف الجارة ، فيكون لفظ الاسم بعدها مجرورا ، وموضعه نصب ، لأنه مفعول به ، ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان : الجر والنصب ، نحو مررت بزيد وعمرو ، أو وعمرا ، وذلك لأن حرف الجـر ينزل تارة منزلة الجزء من الفعل ، من جهـة أنه وصـل به ألى الاسـم ، فكان كالهمزة في أذهبتـه ، والتضعيف فى خرّجتـه ، وتارة يـنزل منزلة الجـزء من الاسـم الذى جره ، فيعطف عليـه بالنصب أو الجر ، فالجـر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الجار والمجرور معا .

موضع المجرور

وقد ظهر أن كل فعل يتعدي بحرف جر مخصوص ، وأذا تعدى الفعل بحروف عدة ، كان له مع كل حرف معنى ، مثل ذهب به ، وذهب أليه ، وذهب عنه ، وسعى به ، وسعى أليه ، وسعى فيه ، وستأتى معانيها في التدريب ، ويكثر حذف حرف الجر كما سبق ، لكثرة الاستعمال ، نحو دخلت الدار ، فيقاس عليه دخلت البلد ، بخلاف ما لم يكثر ، نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة ، فيسمع ولا يقاس عليه .

اذا كثر حذف حرف الجر قيس عليه

ويطرد حذف حرف الجر بعد أنْ وأنّ ، أذ لا لبس ، كعجبت أن تذهب . أي من ذهابك ، بخلاف ما أذا لم يتعين الحرف ، فلا يجوز الحذف للألباس ، نحو رغبت أنك قائم ، أذ لا يدرى هل المحذوف في أو عن ؟ وأما قوله تعالى : (وترغبون أن تنكحوهن) ، فالحذف للاعتماد على القرينة ، أو لقصد الأبهام ، ليرتدع من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . قال ابن مالك :

حذف حرف الجر قياسا

وعد لازما بحرف جر ... وأن حذف فالنصب للمنجر
نقلا وفي أنّ وأنْ يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أنْ يدوا

وزاد ابن هشام ، أطراد الحذف بعد كي ، نحو جئت كي تكرمني ، فأنه بمعنى جئت لأكرامي ، وقال لايقدر قبلها ألا لام العلة ، لأنها لا تجر بغيرها ، بخلاف أنْ وأنّ .

وفي محل الصلة بعد أنْ وأنّ خلاف ، فقال الخليل والكسائي : نصب ، وهذا أقيس لضعف الجار عن العمل محذوفا ، ولذا وجب النصب هنا ، كما وجب بأسقاط الخافض ، وقال سيبويه عند ذكر أمثلة من هذا : لو قيل أن الموضع جر لكان قويا ، ولم يذكر رأيا صريحا ، ولكن الكسائي مال ألى رأي سيبويه أخيرا ، لظهور الجر في المعطوف على صلة أنْ ، في قول الشاعر :

موضع الصلة بعد أن وأن

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... ألىّ ولا دين بها أنا طالبه

وأما نسبة الجر ألى الخليل ، والنصب ألى سيبويه ، كما في الاشمونى، والبيضاوي عند قوله تعالى : (أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا) ، فسهو اهـ خضري .

سبب حذف حرف الجر قياسا

والسبب في حذف حرف الجر قياسا ، قبل أنْ وانَّ و كي المصدرية دون غيرهن ، كما أفاده ابن هشام في المغنى ، وابن بون في شرح الألفيتين : هو طول الصلة أى المجرور بهن ، وهو المصدر المؤول .

شذوذ الحذف

وشذ حذف حرف الجر في سوى ما ذكر ، كقول ساعدة بن جؤية :

لَدْن بهز الكف يعسل متنه   فيه كما عسل الطريق الثعلب

أي على الطريق ، والعسلان عدو الذئب ، والمرادلين الرمح ، وشذ أيضا قول الفرزدق يهجو جريرا وقومه :

أذا قيل أى الناس شر قبيلة   أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي ألى كليب ، وفي الصبان : يروى كليبٌ بالرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير هؤلاء كليب ، وأنما شذ حذف حرف الجر لأنه ليس في هذه الأفعال قوة تفضي ألى مباشرة الاسم ، فلما ضعفت عن تجاوز الفاعل ألى المفعول ، احتاجت كما سبق ألى ما تستعين به على تناوله والوصول اليه ، نحو مررت ، وعجبت ، وذهبت ، ولو قيل عجبت زيدا ومررت جعفرا لم يجز ذلك ، لضعف هذه الأفعال فى العرف والاستعمال ، عن الأفضاء والوصول ألى هذه الأسماء بنفسها ، فلما ضعفت اقتضى القياس تقويتها ، لتصل ألى ما تقتضيه من المفعولات ، فرفدوها بالحروف ، التى جعلوها موصلة ألى الأسماء ، فقالوا مررت بزيد ، وعجبت من خالد ، وذهبت ألى محمد ، وخص كل قبيل من هذه الأفعال ، بقبيل من هذه الحروف . هذا هو القياس .

للقياس تقوية الأفعال الضعيفة بحروف الجر

ألا أنهم يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال ، تخفيفا فى بعض كلامهم ، فيصل الفعل بنفسه ، ويعمل بلا صلة ، ومن هذا قوله

تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ، أي من قومه وقال الفرزدق:

ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا أذا هب الرياحُ الزّعازِعُ

أى من الرجال ، وقول عمرو بن معد يكرب أو غيره :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أي بالخير ، وقول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا ليس محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل

أي من ذنب .

قبول الحذف وعدم قبوله

ويقولون أستغفر الله ذنبي أو من ذنبي ، ويقولون دخلت البيت والأصل ألى البيت ، فحذف حرف الجر بعد هذه الأفعال ، وعدى الفعل بنفسه ، وهذا الحذف وأن كان ليس بقياس لا بد من قبوله ، لأننا أنما ننطق بلغتهم ، ونحتذى في جميع ذلك أمثلتهم ، ولا نقيس عليه ، فلا نقول مررت زيدا في مررت بزيد ، على أن ابن الاعرابي قد حكى عنهم ذلك وهو شاذ ، ومن ذلك قولهم دخلت الدار والمراد دخلت ألى الدار ، لأنه فعل لازم وقد تقدم ذلك .

وقد كثر حذف حرف الجر مع أنْ الناصبة للفعل المضارع ، وأنّ المشددة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، نحو أنا حريص على أن تحسن أليّ ، ولو قيل أنا حريص أن تحسن أليّ لجاز ، ونحو أنا حريص على أنك تحسن أليّ ، ولو قيل أنا حريص أنك تحسن أليّ لجاز ، ولو صرح بالمصدر فقيل : أنا حريص على أحسانك أليّ لم يجز حذف حرف الجر ، كما جاز مع أنْ وأنّ ، لأنهما وما بعدهما من الفعل ومتعلقاته ، او الاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر ، المعتبر هو وحرف الجر صلة للفعل وقد طالت هذه الصلة ، فجوزوا مع المصدر المؤول حذف حرف الجر تخفيفا ،

لا يجوز حذف حرف الجر أذا صرح بالمصدر

كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة ، نحو قوله تعالى : (أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه ، ولم يجوزوا حذف حرف الجر مع المصدر المحض لعدم الطول .

التعدى بالهمزة

هو زيادة الهمزة في أول الفعل ، نحو ذهب محمد وأذهبته ، وخرج محمد وأخرجته ، قال تعالى : (أذهبتم طيباتكم) ، وقال : (كما أخرج أبويكم من الجنة) ، ألا ترى أنه حدث بعد دخول الهمزة تعدّ لم يكن من قبل ، في قوله تعالي : (وتذهب ريحكم) ، والتعدية بالهمزة معان أهمها التعدية ، وربما أحدثت الهمزة في المتعدي لزوما على خلاف المعهود ، نحو أكب الرجل على وجهه وكببته أنا ، وأقشع الغيمُ وقشع السحابُ الغيمَ ، وأنسل ريشُ الطائر ونسلته أنا ، وهذه أفعال مسموعة ، ومنها كثير بخاتمة المصباح .

ربما أحدثت الهمزة لزوما

وتُعدّى الهمزة المتعدىَ لواحد ألى اثنين ، نحو كفل محمد عليا ، وأكفلت محمدا عليا ، ولا تعدى المتعدىَ لاثنين ألى ثلاثة ، ألا فى باب علم بالاجماع .

وأما أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث ، فتعديتها بالتضمين لأعلم ، فعلم من ذلك أن التضمين أقوى سُبُل التعدية .

أنبأ وأخواتها مضمنة معنى أعلم

وفى التعدى بالهمزة أقوال : (١) سماعي في اللازم والمتعدى وعليه المبرد (٢) قياسى فيهما ، وعليه الأخفش والفارسي ، (٣) قياسي في اللازم سماعي في المتعدى ، وعليه سيبويه ، (٤) قياسي مطلقا فى غير باب علم ، وعليه أبو عمرو ، (٥) قياسي فيما يكسب فاعله صفة لم تكن فيه قبل الفعل ، مثل قام وقعد ، (فأن المقيم والمقعد

صفتان لم تكونا للقائم والقاعد) ، وسماعي فيما ليس كذلك .

التعــدى بتثقيل العــين

هو مثل فرح محمد وفرّحته ، وغزم وغرّمته ، ونبل ونبّلته ، ونزل ونزّلته ، والمراد حمله على ذلك وجعله يفعله ، ولذلك صار متعديا بعد أن كان لازما ، وهذا البناء يشارك أفعل في أكثر معانيه ، ألا أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر ، وقد اختلف في التضعيف ، فقيل سماعى ، وقيل قياسى ، وادعى الخضراوي : الاتفاق على أن التعدية بالتضعيف قياسيه ، وهو الأصح ، وقال أبو حيان ليس بصحيح ،

تتمــة

بقية أسباب التعدية

(١) ويعدى الفعل بتضمنه معنى فعل متعد مثل : (أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني ؟) ، أي وسعكم ، ورحبتكم الدار ، أي وسعتكم ، وقد خص التضمين بالذكر على حده لأهميته ، واشتماله على كثير من الصلات ، التى استعملت فى التعدى لأغراض بلاغية ، وسيأتى ذلك أن شاء الله تعالى ، كما أنه سيأتى فى الفصل التالى ، تعريف بابن الكرمانى أن شاء الله .

(٢) ويعدى الفعل أيضا أذا كان على صيغة استفعل ، الدالة على الطلب أو النسبة الى الشيء ، مثل استخرجت المال ، واستحسنت القول ، وتنقل صيغة استفعل من التعدى لواحد ألى التعدى ألى اثنين ، نحو استكتبته الكتاب ، وأستغفر الله ذنبا .

(٣) ويعد الفعل أيضا أذا كان على صيغة فاعل ، مثل قاعده وجالسه .

(٤) ومن أسباب التعدى تحويل اللازم ألى باب نصر ، بقصد المغالبة (لا المبالغة) ، مثل جالسته فجلسته فأنا أجلُسه .

(٥) ومن أسباب التعدي تغيير بعض شكل الفعل ، مثل حزِن فأنه أذا فتحت عينه صار متعديا ، مثل حزَن عليًا كذا يحزنه . قال تعالى : (أني ليحزنني) .

(٦) ومن أسباب التعدى عند الكوفيين ، تحويل الفعل من باب فرِح ألى باب نصرَ ، مثل كسِيَ العريانُ ، وكسا العريان ثوبا فأنه لما حول كان بمعنى ستر وتعدى لواحد كما سبق أو بمعنى اعطى الكسوة غالبا وتعدى لاثنين وهذا راجع الى السبب السابق .

فصل

فى الأمور التى لا يكون معها الفعل الا لازما

أذا حللنا قول النحاة : الفاعل من فعل الفعل أو قام به الفعل ، عرفنا اللازم بدون معرفة الأمور التى لا يكون معها الفعل ألا قاصرا ، فالفاعل الذي فعل الفعل هو الذى أثر أثرا تمداه الى المفعول به ، ولا يكون فعل هذا الفاعل ألا متعديا ، والفاعل الذي قام به الفعل ، هو الذي لم يؤثر فعله في شيء مطلقا ، بل كان فعله صفة له لا تتعداه ألى غيره .

ومثال الاول أكل محمد التفاحة ، فأن الأكل تعدى محمدا ألى التفاحة ، ومثال الثانى كرُم محمد أو قام ، فأن الكرم والقيام لازما محمدا ، ولم يخرجا عنه ألى شيء آخر ، وأذا أردنا خروجها عنه ، قلنا قام محمد بالعمل ، وكرم في قومه ، فعدي الفعل بحرف الجر ، أو حول ألى صيغة أخرى من الصيغ المعروفة .

فاللازم ما استقر حدوثه في نفس الفاعل نحو كرم محمد ، أو قام

حدوثه بالفاعل نحو قعد محمد ، ومن الأفعال ما يختص باللزوم ، وهى أفعال دلت على عاطفة ، مثل شح وكرم وجُبن ، أو هيئة كطال وقصر ، أو لونٍ كحمر وزرق ، أو حلية كسمِن وكحِل ، أو عيب كعور وعمش ، أو نظافة كطهر ونظف ، أو دنس مثل قذر ووسخ ، أو بعض الانفعالات الطبيعية كغضب وفرح ، أو العوارض الطبيعية كمرض وبرئ .

ومن أسباب اللزوم المطاوعة لمتعد ألى واحد ، مثل كسرته فانكسر ، والتضمين لمعنى فعل لازم ، كسمع الله لمن حمده أي استجاب .

ملاحظة لاتخفى : كما تجعل المطاوعة المتعدى لواحد لازما ، فهى تجعل المتعدى لثلاثة متعديا لاثنين ، مثل أعلمته محمد كاتبا ، فعلم محمدا كاتبا ، وتجعل المتعدي لاثنين متعديا لواحد ، مثل علمّته المسألة فتعلم المسألة .

وقد عدّ ابن هشام للازم عشرين حالة ، فمن أراد الوقوف عليها رجع ألى المغنى ، وأن كانت هذه الحالات ترجع ألى ما ذكر . فالمراد هنا عدم التشعب ، وتركيز القواعد وضبطها .

وقد ذكر ابن مالك أحوال اللازم في ثلاثة أبيات من الألفية ، وهى من خير ما يحفظ :

ولازم غير المعدّى وحتّم   لزوم أفعال السجايا كنهم
كذا أفعللّ والمضاهي اقعنسا   وما اقتضى نظافة أودنسا
أو عرضا أو طاوع المعدى   لواحد كمده فامتدا

فائدتان

قد يعدى تفاعل وفعل بضم العين

الأولى : تفاعل لا يتأتى ألا من أثنين فصاعدا ، ولذا لا يكون ألا لازما، مثل تشاجر الرجلان ، وقد جاء متعديا قليلا مثل : (تجاوزت

حراسا أليها ومعشرا) ، وأجاز الخليل : يتعاهد الرجل ضيعته ، وفى فصيح ثعلب فى المشدّد : يقال تعهّد الرجل ضيعته فقط .

قد يبقى فعل متعديا بعد المبالغة

الثانية : المتعدى يصير لازما ، أذا حوّل وزنه ألى فعُل لغرض المبالغة والتعجب ، نحو فَهُم التلميذ : أى ما أفهمه ! وعلم أي ما أعلمه ! وقد سمع قول سيدنا على كرم الله وجهه . (وأن بُسْرا طلُع اليمن) وقول نصر بن سيّار : (أرحُبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى ؟) ، ببقاء الفعلين على التعدى ، بعد النقل ألى فعُل ، والوجه أنهما ضُمّنا معنى بلغ وَوسِع .

تعريف ببسر وابن سيار وابن الكرمانى

تعريف برجال هذين المثالين : سيدنا على أشهر من أن يُعرّف به ، وبسر بضم الباء وسكون الراء ، هو ابن أبى أرطأة ، أرسله معاوية ألى الحجاز واليمن ، ليأخذ له البيعة ، فهرب من وجهه ولاة سيدنا على ، وهم أبو أيوب الأنصاري وكان على المدينة ، وأبو موسى الأشعرى وكان على مكة ، وعبيد الله بن عباس وكان على اليمن ، فأخذ بسر البيعة لمعاوية ، فأرسل أليه سيدنا على جارية بن قُدامة السعدي ، ففر بسر من وجهه ألى معاوية .

ونصر بن سيّار ، ولاه هشام بن عبد الملك خراسان ، وبقى بها ألى خلافة مروان بن محمد ، وكان ابن سيار قاسيا على اليمانية ، وكان سيد اليمانية بخراسان ، جُديع بن على الأزدي المعروف بابن الكرمانى وقد حصل بين ابن سيار وابن الكرمانى نزاع ، سجن بعده ابنُ سيار ابنَ الكرمانى ، فهرب من سجنه ، وقاتل ابنَ سيار عشرين شهرا ، تمكن في اثنائها أبو مسلم الخراسانى ، من الدعوة لبنى العباس ،

لشغل ابن سيار بقتال الكرماني ، وقد انضم الكرماني لأبي مسلم ، ثم صالح ابن سيار الكرماني فانضم أليه ، ولكن دس ابن سيار للكرماني من قتله ، ولما رأى ابن سيار قوة أبي مسلم الخراساني هرب هو وأهله من مرو ومرض ومات بساوة . ا ﻫ باختصار من ابن الأثير والطبري ، ولا ننس تبصر سيدنا على بالكلام ، وأنه سيد أهل الفصاحه ، وأن ابن سيار عربي عاش في عصر يحتج بكلام أهله .



الباب الثانى

فى صلات الأفعال اللازمة

قال ابن قيم الجوزية فى البدائع : الصلات في كلامهم ، التى وضعوها للتوصل بها ألى غيرها ، خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجر التى وضعوها ليتوصلوا بالأفعال ألى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل أليها ولا باشرها .

الثاني : حروف التنبيه وضعت ليتوصل بها ألى نداء ما فيه أل ،

الثالث : ذو ، وضعوه وصلة ألى وصف النكرة بأسماء الأجناس غير المشتقة ، كرجل ذى مال .

الرابع : الموصول ، وضعوه وصلة ألى وصف المعارف بالجمل ، ولولاه لما جرت صفات الموصولات عليها .

الخامس : الضمير ، جعل وصلة ألى ارتباط الجمل بالمفردات ، أخبارا وأحوالا وصفات وصلات ، فأتوا بالضمير لجريان الجمل على هذه المفردات ، أخبارا وأحوالا وصفات وصلات ، والذى يعنينا من هذه الصلات ، هو القسم الأول .

وقال ابن قيم الجوزية أيضا : كل فعل يقتضي مفعولا ويطلبه ، ولا يصل أليه بنفسه ، توصلوا أليه بأداة وهي حرف الجر ، ثم انهم قد يحذفون الحرف ، لتضمن الفعل معنى فعل متعد بنفسه .

فصل

فى الضابط لاختيار الصلة عند التعدى بالحرف

أذا ورد سماع فى تعدي الفعل بحرف مخصوص ، كان ذلك الحرف هو الموصل لأثر الفاعل ألى المفعول ، مثل ذهب الرجل ألى المنزل ، وركب محمد على الدابة ألخ ، وأن لم يرد سماع نظر ألى المعمول ، هل له دخل في وجود الفعل ، أو لا دخل له فى وجود الفعل ؟ فهاتان حالتان عند عدم سماع الصلة .

فأن كان له دخل ، كان مادة ، أو صورة ، أو غاية ، أو سببا ، أو آلة ، أو شرطا ، أو عدما مانعا للفعل .

وأن لم يكن له دخل في وجود الفعل ، كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المفعول ، على معنى اللصوق ، أو انتهائه به ، أو وقوعه عليه ، أو فيه ، أو ابتدائه منه ، أو بعده عنه .

<u>ففي الحالة الاولى</u> : وهى أن يكون للمعمول دخل في وجود الفعل :

١ — أذا كان المعمول مادة ، تعدى الفعل أليه بمن ، تقول صنعته من الطين ، وصغته من الذهب .

٢ — وأذا كان المعمول صورة ، فأما أن يكون صورة للفعل ، وأما أن يكون صورة للمعمول ، فأن كان صورة للفعل ، فلا معنى لتعدي الفعل ألى نفسه ، فأن صورة الشيء هي نفسه التى يكون بها شيئا ، اللهم ألا أن يراد بهذا المعمول المفعول المطلق ، لأنه مؤكد للفعل ، وان كان المعمول صورة لنفسه ، عدى الفعل بنفسه ، لأن المفعول صورة المعمول ، نحو جعلته حجرا وصبغته أحمر .

٣ — وأن كان المعمول غاية للفعل ، عدى أليه باللام ، نحو جئت لأكرامك وقمت أجلالا للأمير ، ومثل اللام من أجل ، ومثل من أجل من جرّاء ، تقول قمت لك ومن أجلك ومن جرّائك ، ولأجلك ولجرّائك ، ومعنى الغاية هنا : الباعث الذى فعل الفعل ليحصله .

٤ — وأن كان المعمول سببا مع كونه جزاء للفعل ، عدى اليه الفعل باللام ، أو الباء ، أو في ، أو من أجل ، يقال : قطعت يده للسرقة ، وبالسرقة ، وفي السرقة ، ومن أجل السرقة ، وفي الأثر : « دخلت امرأة النار في هرة » .

ويعنى فى هذا الموضع بالسبب : ما كان باعثا ومتقدما على الفعل في الوجود ، ولكنه ليس بالسبب الوحيد ، الذي يلازم المسبب ، فأن كلا القطع والسرقة قد يتخلف عن الآخر ، فقد تقطع اليد ولا سرقة ، وقد يسرق ولا تقطع اليد ، والزيارة في الموضع السابق كانت هى السبب الوحيد للمجيء .

٥ — وأن كان المعمول آلة أو ما فى معنى الآلة ولو توهما ، فالجر بالباء خاصة ، تقول قطعت بالسكين وصبغت بالحمرة .

٦ — وأن كان المعمول شرطا فالجر بالباء أيضا ، نحو لا صلاة ألا بطهور ، ولا حج ألا بعمرة ، وأنت موجود بحياتك ، ومحبوب بدراهمك ، ولو قلت لدراهمك لكان علة لا شرطا ، فالشرط كالآلة لا يجر ألا بالباء ، وما توهم فيه أنه علة جر باللام كما سبق .

٧ — وأن كان المعمول عدما مانعا للفعل ، فالتعدي باللام أو الباء ، تقول ارتحت لعدم قدرتي على العمل ، أو بعدم قدرتى على العمل .

وفى الحالة الثـانية ، وهى أنه لا يكون للمعمول دخل في وجود الفعل :

١ — أذا كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول على وجه اللصوق حقيقة أو توهما ، فالجر بالباء ، نحو ادَّهنت بالعطر ، وتمسحت بالماء ، ومررت بزيد ، وذهبت بعمرو .

٢ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول على وجه الوصول أليه ، فالجر باللام ، مثل قلت له ورثيت له .

٣ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول على وجه انتهائه به ، فالجر بألى ، نحو سرت ألى السوق وصبوت ألى العلم .

٤ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول ، على وجه وقوعه عليه حقيقة أو حكما ، فالجر بعلى ، مثل مشى على الأرض ، وضرب على التراب ، وذهب عليه الأمر أذا فاته ، فكأن الأمر أوقع عليه الذهاب حيث فاته ، كما يُوقِع الضارب الضرب .

٥ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول ، على وجه وقوعه فيه حقيقة أو توهما ، فالجر بفى ، نحو قوله تعالى : (ادخلوا في السلم كافة) ، وقوله تعالى : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) .

٦ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول ، على وجه ابتدائه منه فالجر بمن ، نحو قوله تعالى : (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام) .

٧ — وأن كان المراد أيصال معنى الفعل ألى المعمول ، على وجه بعده عنه فالجر بعن ، نحو رميت السهم عن القوس ، وبعدت

عن المحـرم ، قال تعـالى . (عالم الغيب لا يعزب عنـه مثقـال ذرة) .

وهذه هي المعانى الأصول ، التى تستعمل فيها الصلات الفعليـة ، على حسب ما وضعت له ، أما تقارض الحروف ، وهو حلول حرف مكان آخر ليؤدى معناه ، فأن التضمـين يدمغـه أذ لا تقـارض في الحـروف وحدها ، والله الموفق للصواب .

فصـــــــــل

فى الصلات المعـــدية للفعل القـاصر وعملها وحصرها

ما كانت تسمى به حروف الجر قديمـا

الصلات المعدية للفعل هى حروف الجـر ، وتسمى حروف الأضافة ، لأنها تضيف معـانى الأفعـال قبلها ، ألى الأسمـــاء بعدها ، وكما تسمى حروف الأضافة ، يسميها الـكوفيون حروف الصفات ، لأنها تقع صفات لما قبلها من النـكرات ، وتقع أحوالا وأخبارا ، والحـال والخـبر لا يخرجان عن معنى الصفـة .

وهى متساوية في أيصال معانى الأفعال ، ألى ما بعدها من الأسماء ، وفي عمل الجـر ، ولذا قال الزمخشرى : هى فوضى فى ذلك ، لا رئيس فيها ولا مرؤوس ، خـلافا لمن قال أن البـاء هى الأصـل في التعدية بالنسبة لحروف الجـر ، لأنها تعاقب الهمـزة والتضعيف .

عمـل الصلات

وقد جعلت تلك الحـروف جارة ، ولم تفض ألى الأسماء النصب من الأفعال التى قبلهـا ، لأنهم أرادوا الفصـل بين الفعل الواصـل بنفسه ، والفعل الواصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقـوى من السبب الأضعف ، وليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القـوي ، ولمـا امتنع النصب لما ذكر ، لم يبق ألا الجر ، لأن الرفع استبد به الفاعل واستولى عليه ،

فلذلك عدلوا ألى الجر ، لأن الجر أقرب ألى النصب من الرفع ، وقد قالوا أن الجر من مخرج الياء ، (والياء من علامات الجر والنصب) ، والنصب من مخرج الألف ، (والألف من علامات النصب والرفع) وأن الألف أقرب ألى الياء من الواو . هذا تعليل . . .

واو المعية وإلا

وقال ابن يعيش : فأن قيل فما بالهم لا يخفضون بواو المفعول معه ، وألا في الاستثناء ، وكل منهما أنما جعل مقويا للفعل قبله ، وموصلا له ألى ما بعده مثل حروف الجر ، وفي عدم اعتبار ذلك دليل على فساد العلة ، فالجواب : أن حروف الجر عملت لشبهها بالأفعال ، واختصاصها بالأسماء ، واختصت بالجر لما ذكر ، وأما واو المفعول معه وألا في الاستثناء ، فلم يستحقا أصل العمل لعدم اختصاصها ، فلم يعملا جرا ولا غيره ، فالواو أصلها العطف ، (وحروف العطف لا عمل لها لعدم اختصاصها ، فهي تعطف الأسماء كما تعطف الأفعال) ، بدليل أنها لا تستعمل بمعنى مع ، ألا في المواضع التي يجوز أن تكون فيها عاطفة ، (وأقول هذا في الغالب ، لأن وجوب المعية ، لعدم صحة العطف كما هو معلوم) . هذا على أن الأخفش كان يذهب ألى أن انتصاب المفعول معه كانتصاب الظرف ، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل ، فلا حاجة ألى مقوّ للفعل .

وألاّ كذلك غير مختصة ، لأنها تدخل على الأفعال والحروف ، نحو ما رأيت محمدا ألا يضحك ، ولا نظرت خالدا ألا في المسجد ، فلمّا لم تختص لم يكن لها عمل جر ولا غيره ، على أن المبرد كان يذهب ألى أن الناصب للمستثنى ، فعل دل عليه مجرى الكلام ، تقديره أستثني أو لا أعني أو نحوه ، فليست ألاّ مقوية أيضا ، فاختلف حال الواو وألاّ ، وحال حروف الجر .

وحروف الجر وأن كانت متساوية في العمل ، ألا أنها تختلف بها وجوه الأفضاء بمعانى الأفعال ألى الأسماء ، فالمعانى التى تصل من الفعل الواحد ، تختلف باختلاف حروف الجر التى تصل بها ، فالفعل ذهب مثلا تختلف معانيه ، باختلاف صلاته ، نحو ذهب الشرطي بالجانى أذا صاحبه فى الذهاب ، وذهب عليه ضاع أو خفى ، وذهب عنه زال ، (الحمد لله الذى عنا الحزن) .

اختلاف معانى الأفعال باختلاف صلاتها

والصلات على ثلاثة أضرب : ضرب ملازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وفعلا ، وضرب كائن فعلا وحرفا .

ضروب الصلات وحصرها

فالملازم للحرفية تسعة أحرف وهي من ، وألى ، وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وتاؤه .

والكائن اسما وحرفا خمسة ألفاظ وهى على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

والكائن حرفا وفعلا ثلاثة ألفاظ ، وهى حاشا ، وعدا ، وخلا .

والمراد باستعمال اللفظ اسما وحرفا أو فعلا وحرفا ، أن يكون اللفظ مشتركا مثل (العين) ، للناظرة ، والجارية ، والنقد ، ألخ ، لا أن الحرف يكون بنفسة اسما وفعلا ، فهذا محال .

فصل

فى الصلات التى من بابة افعالها

فى هذا الفصل يبحث عن الايصال ، الذي يوافق فيه الحرف معنى الفعل ، ولسنا بصدد المعني الذي يخالف فيه الحرف معني فعل سبقه ، وأنما نبين المواضع التى يكون فيها حرف الجر صلة قياسا

مطردا ، أى مستعملا في معناه الذى وضع له ، (الأصلى) ، أما أذا استعمل حرف الجر في معنى من معانيه الفرعية ، فأننا نجتهد أن نقربة من موضع أطراده ، وهو معناه الأصلى ، تقريبا يكاد يجعله منه ، وأن لم يمكن الا خروجه عن موضعه ، فلا يمكن أحدا أن يمنع ذلك ، وأنما يوجه هذا الخروج بالتضمين غالبا .

ومن كان من العلم بحيث يعرف مواضع استعمال الحروف ، فليس له ألى قواعد استعمال الصلات كبير حاجة ، لأن مرتبته بعدها وهذا بعون الله تعالى ، شروع فى معانى الصلات المعدية ، بحسب الترتيب السابق ، عند سردها ، لبيان المعنى الأصلى لكل حرف ، وأرجاع مواضع استعماله ألى هذا المعنى .

الضرب الأول من حروف الصلات

(وهو الذى لازم الحرفية)

(من)

يبتدئون عادة بمن وهى حرية بهذا ، لكثرة دورانها وسعة تصرفها ، وتلاحم معانيها وأن تعددت ، ومناظرتها لألى ، فألى في الغالب تابعة لها ، لأن كل فاعل أخذ في عمل ، لفعله ابتداء منه أخذ ، وانتهاء أليه ينقطع عمله ، وقد ذكر ابن هشام لها خمسة عشر استعمالا ، يمكن أرجاعها ألى ابتداء الغاية ، نحو سرت من البيت ، وكونها مبعضة في نحو أخذت من الدراهم ، وللبيان فى قوله تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) ، ومزيدة فى نحو ما جاءنا من أحد ، راجع ألى ابتداء الغاية .

وقد سبق في الضابط أن من مختصة بجر أصل الشيء ومادته ، لأن أصل الشيء مبدؤه الذي أُخذ منه ، نحو قوله تعالى : (وأذ تخلق من الطين كهيئة الطير) .

والأخذ من الشيء على ضربين ، ابتداء منه وتبعيض له ، فالابتداء نحو أمشي من المنزل ، والتبعيض نحو أخذت من الدراهم .

وهذا يدل على أن الفعل لم يقع على المفعول بتمامه ، فأنك لو قلت مشيت مصر ، وأخذت الدراهم ، لدل هذا القول على أن الفعلين قد وقعا على مصر والدراهم ، فأذا دخلت من دلت على وقوع الفعل على جزء من كليهما ، فأذاً يعدى بمن كل فعل لم يقع على كل مفعوله ، فأذا كان الفعل واقعاً على كل مفعوله أو بلا تعيين ، فلا تكون من هي المعدية .

من البيانية

فأن قيل أن محصل ما ذكر : أن من للابتداء أو التبعيض ، مع أنها أتت للبيان ولغير البيان ، يقال أن من البيانية تكون مع مجرورها حالا ، نحو قوله تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) ، وقوله تعالى : (يحلون فيها من أساور من ذهب) ، ومن في هذين المثالين جارة لما يفسر مادة الفعل ومبهمه ، ومادة الفعل أصله الذى أخذ منه ، فهى هنا للأخذ ، وهو أما ابتداء من الشيء ، وأما تبعيض له ، على أن بعض النحاة أنكر أن من تأتى للبيان ، وجعلها في الآية الأولى للتبعيض ، وفي الثانية للابتداء ، وأما المعاني الأخرى فلم يقل بها المتقدمون ، لأنهم لم يزيدوا على الابتداء والتبعيض والبيان مع الاختلاف في البيان ، وعلى مذهب البصريين وجمهور أهل التحقيق ، لسنا بصدد بيان معانى من ، وأنما نحن بصدد المواضع التى تكون فيها من صلة قياسا مطردا ، لقربها من معناها الأصلى ، وعلى هذا فلا ضرورة لبيان زيادة من ، على أنها من باب الصلات ، لأنها أذا كانت زائدة لم تكن صلة ، وأنما نبين من الزائدة لأتمام الفائدة ، فمن تزاد عند سيبويه في النفي

من الزائدة

لتخليص الجنس ، وتأكيد معنى العموم بثلاثة شروط ، وهى أن تكون الزيادة مع النكرة ، وأن تكون النكرة عامة ، وأن تكون في غير الموجب ، خلافا للأخفش فأنه يزيدها فى الموجب ، بدليل قوله تعالى : (ويكفر عنكم من سيئاتكم) ، ورد بأنها للتبعيض ، وعلى مذهب الأخفش صح قولهم رفع من شأنه وحط من قدره ، أذا كان المراد رفع شأنه وحط قدره ، ولم يرد التبعيض .

من وعن

فأن قيل أن من تأتى بمعنى عن ، مثل بعد منه وعنه ، وأن قوله تعالى : (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) بمعنى عن ذكر الله وأن قوله تعالى : (قد كنا فى غفلة من هذا) بمعنى عن هذا ، وعن أنما تعدّى على معنى الانفصال ، قيل أن من تأتى بمعنى عن لما بينهما من المناسبة والتشابه ، لأن التبعيض يستلزم الانفصال والبعد ، فمن هذه الجهة اشتركا معنى .

(الى)

ألى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية ، نحو سرت من البصرة ألى بغداد ، وكونها بمعنى المصاحبة ، نحو قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالهم ألى أموالكم) راجع ألى معنى الانتهاء ، وكانت من نقيض ألى لأنها طرف وألى الطرف الآخر ، ولهذه المضادة ، تختص من بجر ظروف المكان ،وألى لا تجر ظروف المكان ، يقال من عنده لا ألى عنده ، وتختص ألى بجر ظروف الزمان ، ومن لا تجر ظروف الزمان ألا بتأوّل ، فيقال ألى يوم كذا ولا يقال من يوم كذا ، ألا بتقدير مرّ يوم كذا .

جر الزمان والمكان

وقد أجاز الكوفيون جر من للزمان ، وهو رأي المبرد وابن درستويه ، واحتجوا بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ، ومن لا يرى استعمالها في الزمان ، يتأول بأن ثمّ مضافا محذوفا ، تقديره من تأسيس أول يوم ، ولذا صح قول المحققين :

أن ألى حرف تحد به النهاية من الأزمنة والجهات ، فجرورها متوجه أليه وهى لميل الفاعل نحو المجرور بها ، فلذلك كانت صلة للوصول ، والبلوغ ، والميل ، والتوجه ، والانتهاء وما في معانيها ، وأن من حرف لابتداء غاية المكان ، وقد تجر الزمان بتأول قال ابن مالك :

بعض وبين وابتدىء في الأمكنة بمن وقد تأتى لبدء الأزمنة

أى بتأول .

(الى وحتى)

حتى ، فى معنى ألى ، ألا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشىء ، أو مايلاقي آخر جزء منه ، لأن الغرض من الفعل المعدى بها ، أن ينقضى شيئا فشيئا حتى ينتهى ، فمثال أن مجرورها آخر جزء ، دخلت البلاد حتى الكوفة ، ومثال ما يلاقي آخر جزء ، نمت البارحة حتى الصباح ، فالكوفة مدخولة والصباح منوم فيه بحتى ، لأنه من حقها أن تدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف ألى ، فأنها لا تدخل الكوفة أذا قلت سافرت ألى الكوفة ، وأن كانت تدخل شيئا منها .

آية الوضوء

وفي آية الوضوء دخلت المرافق في غسل الأيدي ، لاسقاط الحكم عما بعدها ، لأن الأيدي من أطراف الأصابع ألى الأبط ، فألى أفادت عدم امتداد الغسل ألى ما بعد مجرورها وهو المرافق ، (على ما في ذلك من الخلاف) ، ولأن مجاور الشيء يعطى حكمه ، ولأن العبادة تؤدى على الوجه الأكمل .

والحق أن السنة هى التى أدخلت المرافق في غسل الأيدي ، كما حددت المسح بالرأس في المذاهب لا أن ألي هي التى حددت الغسل ، والباء هى التى حددت المسح ، وقد أخذ كل أمام بحديث حدد الغاية والبعض .

حتى بمعنى ألى فهى حرف جر فقط

ولا تدخل حتى على مضمر عند سيبويه ، وأجاز ذلك المبرد والصحيح مذهب سيبويه ، لموافقته الفصيح من كلام العرب ، أما ألى فتدخل على المظهر والمضمر .

وقد تكون حتى بمعنى ألى بالتحديد ، نحو فلان يصوم الأيام حتى يوم الفطر ، فلا يدخل يوم الفطر ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تكون للنسق ، ولا يجوز في مجرورها ألا الجر .

﴿ فى ﴾

في ، معناها الظرفية ، مثل زيد فى أرضه ، والركض في الميدان ، ومن الظرفية نظرت في الكتاب ، وسعى محمد في الحاجة على التوسع .

وهى في قوله تعالى : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) على أصلها ، لتمكن المصلوب في الجذع ، كتمكن الحال فى الظرف ، وقولهم : أنها بمعنى على فى هذه الآية حمل الظاهر .

الحمل على المقابل والضد حين التعدى بالصلة

وقال بعض المحققين : أن في صلة لما تضمن الدخول ، فمجرورها مدخول فيه حقيقة أو حكما ، ولذلك كانت صلة للدخول وما في معناه ، كالخوض والعوم ، وقولهم زهدت فيه لم يخرج عن القياس ، لأن الزهد عدم الرغبة ، وهو مظروف في المجرور ، مع أنه يجوز أن يحمل على مقابله ، وهو رغبت فيه ، وقد سبق أن العرب تحمل على المقابل والضد في تعدي الأفعال بأنفسها ، كما حملوا عدوة على صديقة في الصفات ، فأنثوا فعُولا والأصل فيه استواء المذكر والمؤنث .

وقد يتوسع فيقال في فلان عيب ، وفي يده دار . جعل الرجل مكانا للعيب ، واليد مكانا للدار مجازا ، وكذلك أتيته فى عنفوان شبابه وفي أمره فهذا تشبيه وتمثيل . أي فى هذه الأمور وقد أحاطت به ، وكذلك نظر في الكتاب ، وسعى فى الحاجة ، جعل الكتاب

والحاجة مكانين ، الأول للنظر والثاني للسعي ، ومن هذا قولهم في هذا الأمر شك .

والحاصل : أن مجرور في ، لا بد أن يصلح لظرفية مصدر الفعل حقيقة أو حكما ، وقال ابن فارس : في للتضمن ، نحو المال في الكيس اهـ .

زيادة في

وتزاد في ، نحو : أسرع في مشيه أسراعا ، والأصل أسرع مشيه ، وفي زائدة ، وقيل الأصل أسرع الحركة في مشيه ، فيكون (في مشيه) ظرفا مستقرا حالا من الحركة ، لا صلة ، وكذا نحو : زاد في أجره ، والتقدير زاد أجره ، أو زاد قرشا في أجره مثلا ، فيكون (في أجره) ظرفا مستقرا صفة لقرش .

(البـاء)

الباء للالصاق ، وقولهم مررت به وارد على الاتساع ، والمعنى التصق مروري بموضع وجوده ، ويدخلها معنى الاستعانة في نحو كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، وحججت بتوفيق الله ، وأصبت بفلان ، ويدخلها معنى المصاحبة ، نحو خرج بعشيرته ، واشترى الفرس بسرجه ولجامه ، وتكون زائدة ، نحو قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم ألى التهلكة) ، واليد هنا النفس ، أو ذات اليد وهو المال ، وزيادتها تخرجها عن الصلات .

زيادة الباء

الباء للالصاق فقط عند الرضى

وقد نص أفضل المتأخرين الرضى رحمه الله تعالى ، أن الباء للالصاق فقط فقال : أن حروف الجر لتعدية الفعل القاصر ألى المفعول به ، لكن معنى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل بالهمزة أو التضعيف ، وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر ، فهي تعدى الفعل بأن تلصق معنى مصدره بالمجرور ، وأنه كانت للالصاق أفادت معنى زائدا ، وهو الصاق الفاعل بالمفعول ، وأما غيرها فكما يعدى يفيد معناه اهـ .

فكل فعل أريد ألصاقه فقط يعدى بالباء ، نحو ذهبت بزيد ومررت بيكر ، وكل فعل أريد ألصاقه وألصاق مفعوله بفاعله يعدى بالباء ، نحو لصقت بزيد وادهنت بالعطر ومسحت بالباء ، وكل فعل أريد ألصاقه وألصاق أحد مفعوليه بالآخر يعدى بالباء ، نحو ألصقت زيدا بعمرو ودهنته بالعطر ، وصبغ ثوبه بالعصفر ، وطعن عدوه بالرمح .

وما يراد به غير اللصوق المذكور بأقسامه ، (سواء أكان ذلك المعنى متضمنا للصوق ، أم مستلزما له ، أم مفصلا ومقيدا له ، أم مباينا له) ، يعدى بغير الباء .

فمثال المتضمن للصوق : سحبت عليه ثوبه ، وركبت على الفرس ، فأن السحب والركوب يتضمنان اللصوق ، ومثال المستلزم للصوق : ضربت بيدي على كتفه ، أذ ليس اللصوق داخلا فى مفهوم الضرب ، ومثال المفصل والمقيد : غاص في الماء ، فأن الغوص لصوق ، وفي الماء تفصيل وتقييد ، والسوريون يعدون المتضمن للصوق ، والمستلزم له ، والمفصل والمقيد له بالباء ، ولذا كثرت الباء في كلامهم ، بقياس وبغير قياس ، ومثال المباين للصوق : بعدت عنه .

وقد علم من الضابط أن الباء تختص بجر آلة الفعل ، وأنها صلة لكل فعل تتصور له آلة ولو بالحكم والتكلف ، وهذه الباء تجر ما يجوز أن يجعل فاعلا ، نحو كتبت بالقلم ، أذ يجوز أن يقال : كتب القلم ، وكان القدماء يسمونها باء الاستعانة ، ورأي المحققون أنها تستعمل فيما يعزي ألى الله تعالى ، ولا يجوز أطلاق الآلة والاستعانة عليه سبحانه ، فسموها باء السببية فيما ينسب لله تعالى .

الباء للسببية عند المحققين فيما ينسب لله

والآلة الحقيقية نحو مسح بيده وضرب بالسيف ، والحكمية نحو سرقه بفكره وغلبه بحيلته ، وربما توهم في الآلة الحكمية السبب ، فجر باللام أو من أجل ، والآلة التكلفية مثل عظم بالجود ، وكرم

الآلة الحكمية والشرط يوهمان السبب

بالتقـوي ، وغلب بالصبر ، وقـولك أكرمك بالتقـوى شـرط ، وقد سبق في الضابط أن اللام تشرك البـاء في الشرط ، فيضح أن يقال أكرمك للتقوى ، لأن للشرط جهتـين ، فمن حيث أنه شرط جر بالباء ، ومن حيث أنه علة جـر باللام .

الباء ومن وفى للأعواض

وكذلك تختص الباء بجر الأعواض . يقال أخذت هذا بهذا ، وقد تشاركها من في الأعواض ، قال الراعى :

أخذوا المخاض من الفصيل غُلُبَّة ظلما ويُكتب للأمير فصيلا

والقياس لا يمنع دخول في . أي أخذوا المخاض في الفصيل ، وذلك لأن البدل والجزاء من واد واحد .

وتجر الباء الأسباب والعدم المانع كما سبق في الضابط :

ولما كان القول ونحوه كالآلة ، تعدى بالبـاء تقـول : من قال بهذا ؟ قال تعالى : (ماسمعنا بهذا) . أي ماسمعنا من يقول هذا .

(اللام)

اللام للاختصاص ، نحو المال لزيد ، والسرج للفرس ، وجاء أخ له ، وابن له ، وقد تقع مزيدة ، كما فى قوله تعالى (ردف لكم) .

زيادة اللام وكونها أصل حروف الأضافة

وهي أصل حروف الأضافة ، لأن أصح الأضافات وأخلصها أضافة الملك ألى المالك ، وسائر الأضافات تضارع أضافة الملك ، فأضافة الملك نحو المال لزيد ، ومضارع الملك نحو اللجام للفرس ، والرأى لزيد ، والبيـاض للثلج ، وقـولك أكرمت لزيد ، يدل على أنك ملكت زيدا الأكرام .

اللام الداخلة على المضارع حرف جر للاختصاص

واللام الداخلة على الأفعال ، الناصبة له ، نحو جئت لأكرمك ، حرف جر ، وليست من خصائص الأفعال ، وهي تنصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، والمصدر من أن والفعل في موضع خفض باللام ، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل جئت ، ومعنى هذه اللام الاختصاص ، لأن المجيء مختص بالأكرام أذ كان سببه .

كسر اللام

وقد تكسر لام الجر مع الظاهر ، للفرق بينها وبين لام الابتداء ، وبقيت مفتوحة على الأصل مع المضمر لعدم اللبس ، ألا تراك تقول أن هذا الغلام لزيد ، أذا أردت أنه هو ، وتقول أن هذا الغلام لِزيد ، أذا أردت أنه عليه ، فأن قيل الأعراب يفصل بين اللامين ، قيل قد يزول الفصل بالأعراب عند الوقف ، مع أن بعض الأسماء مبنى ، وبعضها لا تظهر عليه الحركة لاعتلال لامه ، والمراد الفصل بينهما في جميع الأحوال ، فقولهم أن زيدا لهذا بفتح اللام ، يدل على أن زيدا هو هذا ، وكسرها يدل على أنه مملوك لهذا ، وكذلك أن الغلام لعيسى بفتح اللام يدل على أن الغلام عيسى ، وكسرها يدل على أن الغلام مملوك لعيسى ،

ضابط اللام

والحاصل : أن كل فعل يتعدى باللام ، يمكن أن يجعل مصدره مفعولا به للوصول ، أو الأمالة أو التبليغ ، تقول : أذنت له . أى أوصلت أليه الأذن ، وأذنت له بمعنى سمعته . أي أملت أليه أذني ، وقلت له . أى بلغت له قولي ، ولما كان التبليغ في معنى القول ، كانت لام التبليغ صلة القول وما في معناه ، يقال : قلت له فهو مقول له ، وحكيت له فهو محكي له ، لأن القول يتعدى ألى المقول بنفسه ، وألى السامع باللام .

ولأن اللام للاختصاص قيل : أن اللام للنفع وعلى للضرر : أي أنهما صلتان لما تضمن النفع والضرر ، نحو دعوت له ودعوت عليه .



(اللام وكي)

كي ، حرف يقرب معناه من معنى اللام ، لأنها تدل على العلة والغرض ، وتستعمل ناصبة للفعل ، فلهذا تدخل عليها اللام ، فيقال جئت لكي تقوم معي ، كما تقول لأن تقوم معي .

كي حرف جر

وقد تستعمل كي استعمال حرف الجر : (اللام) ، فتدخل على الاسم . قالوا : كيمه ؟ والأصل أن كي دخلت على ما الاستفهامية ، كما تدخل اللام عليها أيضا ، ثم حذفوا الألف وأتوا بهاء السكت في الوقف ، فقالوا : كيمه ؟ كما قالوا : لمه ؟

وقال بعضهم أنها حرف مشترك ، فتكون ناصبة للفعل مثل أن ، وتكون حرف جر ، فأذا قلت : جئت كي تقوم ، كانت كي الناصبة للفعل ، لأمكان دخول اللام عليها ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه مثله ، وأذا قلت كيمه ؟ كانت كي جارة لدخولها على الاسم ، فأذا قيل جئت كي تقوم من غير قرينة ، جاز أن تكون كي ناصبة للفعل ، وجاز أن تكون جارة ، ويكون النصب بتقدير أن ، كما تكون أن كذلك مع اللام ، نحو جئت لتقوم معي .

وقال ابن السراج : ويجوز أن تكون كي حرفا ناصبا على كل حال ، وأما دخولها على ما ، فلشبهها باللام لتقارب معنييهما .

(رب)

شروط رب

رب للتقليل ، وقيل تجيء للتكثير ، ومن خصائصها ألاّ تدخل ألاّ على نكرة ظاهرة أو مضمرة ، نحو رب رجل جواد ، وربه رجلاً ،

ومن خصائصها أن الفعل الذى تتعلق به يتأخر ، وقد يكثر حذفه ، كما حذف مع الباء في باسم الله ، ومن خصائصها أيضا أن يكون هذا الفعل ماضيا وجوبا ، نحو رب رجل كريم لقيت . هذه شروط رب العامة .

شروط النكرة التى تدخل عليها

ويشترط فى النكرة الظاهرة التى تدخل عليها رب : أن توصف بمفرد أو جملة ، نحو رب رجل جواد ، ورب رجل يكرمنى ، ورب رجل أبوه كريم .

ويشترط في النكرة المضمرة : أن تفسر بمنصوب يكون تمييزا ، نحو ربه رجلا ، والضمير هنا يشبه المضمر في نحو : نعم رجلا زيد ، والفرق بينهما : أن المضمر في نعم مستتر مرفوع وجوبا ، والمضمر هنا ظهرت صورته على لفظ واحد دائما ، والكوفيون يسمون هذا المضمر بالمجهول ، لكونه لا يعود ألى اسم مذكور قبله ، ويسميه الزمخشرى نكرة ، وغيره لا يرى ذلك ، لأن المضمرات معارف ، وهذا المضمر لا يوصف مثل الضمائر كلها ، وأنما كان في حكم المنكور ، لأن المعنى يؤول ألى النكرة ، لعدم رجوعه على مذكور قبله .

صدارة رب

ويإستعمال رب في النكرات أشبهت كم الخبرية ، وكانت مقابلة لها ، لأن رب للتقليل وكم للتكثير ، وكم الخبرية يجب أن تصدر ، فكذلك مقابلها ، وقيل أن صدارتها من جهة أنها دخلت على القليل ، والقليل نفى الكثير ، فضارعت النفى ، فكان لها الصدارة كالنفى .

سبب تأخر الفعل وحذفه

ولما كانت رب كباقي حروف الاضافة ، وجب أن يذكر بعدها فعل لما كان لها هى الصدارة ، وهذا الفعل أما مذكور ، نحو رب رجل صالح لقيت ، وأما مقدر ، نحو رب رجل صالح ، ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل في رب ، حتى أن بعضهم خص أظهاره بالضرورة ، وأنما حذف الفعل بعدها كثيرا ، لأنها جواب لمن قال لك : ألقيت رجلا صالحا ؟

أو لمن قدّرت أنه يقول لك ذلك ، فتقول في جوابه : رب رجل صالح . أي لقيت ، فشاع حذف العامل ، لأنه علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره ، كما حذف العامل في باسم الله ، والمراد أبدأ باسم الله .

كف رب وزيادة ما

وقد تكُف (ما) ، رب ، كما تكف أنّ عن العمل ، فتدخل على الاسم والفعل ، نحو ربما قام زيد ، وربما زيد قائم ، وقد تكون ما، ملغاة مؤكدة مثلها في قوله تعالى : (فبما رحمة من الله) ، فتقول ربما رجلٍ عندك بجر رجل ، ويكون دخول ما كخروجها .

اسمية رب وحرفيتها

وقال المبرد : رب تبين أن ما أوقعتها عليه كانَ وليس بالكثير ، ولذا لا تقع ألا على نكرة .

ولما كانت رب للتقليل ، وكم الخبرية للتكثير ، وكلاهما للخبر ، ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين ، ألى أن رب اسم مثل كم ، واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب : رب رجل ظريفٌ ، على أنه خبر ، وبقول الشاعر :

أن يقتلوك فأن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتلٍ عارُ

برفع عار ، وقالوا ليس لحروف الجر الصدارة ، بل تقع متوسطة ، لأنها لأيصال معانى الأفعال ألى الاسماء ، واختار الرضى اسميتها ، وقال لو كانت حرفا لأفضت بالفعل ألى مجرورها ، في نحو رب رجل صالح لقيته ، لأنه متعد بنفسه ، وقال صاحب المغنى : أن العامل هنا

القول بتقوية رب للفعل المتأخر

قوّى برب لما جاء متأخرا ، وقال الرضى : أن مثل هذا مختص باللام . والصواب أنها حرف وأما قول سيبويه : أذا قلت ربّ رجلٍ يقول ذلك ، فقد أوصلت القول ألى رجل برب ، وأذا قلت رب رجل ظريف ، فقد أوصلت الظرف ألى رجل برب ، ففيه نظر ، لأن اتصال الصفة بالموصوف وثيق لا يحتاج ألى صلة ، ولأن رب لا توصل ألى رجل ألا معنى الفعل الذي تعلقت به ، وهو لقيت المحذوف أو المتأخر وجوبا .

وورد البصريون ألحاق رب بكم للمشابهة ، بأن الاسمية لا تُثبَت بالألحاق في المعنى وألا لزم الحكم باسمية كثير من الحروف لمشابهة الاسماء .

﴿ فائدة ﴾

(أضمار رب خصوصا ، وحروف الجر عموما)

وتضمر حروف الجر قليلا اختصارا ، أذا كان فى اللفظ ما يدل عليها ، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجري الثابت الملفوظ به ، وتكون مرادة في المحذوف منه ، وهى في ذلك على ضربين :

الأول : ما يحذف ثم يُوَصَّل الفعلُ بعد الحذف ألى الاسم فينصبه ، وقد سبق في التعدى بحرف الجر ، نحو قمت اليوم . أى في اليوم ، واخترت الرجال محمدا . أى من الرجال .

الثاني : ما يحذف ولا يوصل الفعلُ بعد حذفه ، فيكون الحرف المحذوف كالثابت ، فيجرون به الاسم كما يجر به وهو ثابت ، وهذا نظير حذف المضاف وأبقاء عمله ، نحو :

أكل امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تَوقَّدُ فى الليل نارا ؟

على أرادة وكل نار .

حروف الجر التي تجر مضمرة

وأشهر الحروف التى تضمر : رب ، والباء في القسم وغيره ، واللام أذا جرت لفظ الجلاله ، نحو : (الله) .

وقال ابن مالك رحمه الله :

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يُرى مطردا

فمثال حذف رب بعد بل ، (وهو قليل) ، قول الشاعر :

بل بلدٍ ملءِ الفِجاج قَتَمه   لا يُشترَى كتانه وجَهْرَمه

ومثال حذفها بعد الفاء (وهو أكثر من سابقه) :

(فحورٍ قد لهوت بهن عين) . . .

ومثال حذفها بعد الواو : (وبلدةٍ ليس بها أنيس) . . .

وقد يجر برب محذوفة بدون هذه الأحرف ، مثل قول جميل ابن مَعْمَر العذرى :

رسمِ دارٍ وقفت فى طلله   كدت أقضي الحياة من جلله

وفي التسهيل : يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل اهـ .

ومذهب البصريين أن الجر برب مضمرة بعد هذه الأحرف ، خلافا لمن أنابها عن رب وجر بها .

ومثال الباء فى القسم : اللهِ لأقومن ، أى بالله . حكى سيبويه ذلك في الخبر لا في الاستفهام ، ومثالها في غير القسم ما حكاه أبوالعباس المبرد : أن رؤبة قيل له كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ عافاك الله أي بخير ، فحذف الباء لوضوح المعنى .

ومثال حذف اللام : لاهِ أبوك ، يريدون لله أبوك ، قال ذو الأصبع العدوانى :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب   عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

والمراد لله ابن عمك ، وفى هذا البيت ما فيه ، وسيذكر في باب التدريب بالتضمين أن شاء الله تعالى .

وقال ابن يعيش : «ومن هذا ما ذهب أليه بعض متقدمى البصريين

في قوله عز وجل : (أن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات) ، الآية ، على تقدير في قبل اختلاف ، لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين ، وعليه حمل بعضهم قراءة حمزة : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) ، على تقدير وبالأرحام ، لأن العطف على المكنى المخفوض ، لا يسوغ ألا بأعادة الخافض » ، اهـ . قول ابن يعيش .

العطف على معمولى عامل واحد جائز

والقاعدة مشهورة وهى : أن العطف على معمولى عامل واحد جائز ، نحو أن محمدا فى البستان وعليا في الدار ، وأما العطف على معمولى عاملين ، فالصحيح امتناعه .

وبسط المسألة : أن حرف العطف ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه ، نحو جاء زيد وعمرو ، فأن الواو قد نابت عن تكرار جاء مع عمرو ، ولا ينوب حرف العطف عن أكثر من عامل واحد لضعفه ، فلا يصح العطف على معمولى عاملين ، فأذا وقع في الكلام كان معيبا ، نحو : كان ضاربا غلامك زيدٌ وأخاك عمروٌ ، فأن عمرا مرفوع (بكان) ، وأخاك منصوب (بضاربا) ، ولا ينوب العاطف مناب عاملين لضعفه ، ولكنهم استثنوا من هذه المسألة ، ما يصح عطف « اختلاف الليل » ، على ، « خلق السموات » ، فقالوا : ألا أذا كان أحد العاملين جارا ، فيجوز العطف مع تقدم الجار ، سواء أكان الجار حرفا ، نحو فى الدار زيد والحديقة عمرو ، أم اسما نحو ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة ، وهذا هو المشهور عند النحاة .

جواز العطف على معمولى عاملين



﴿ فائدة اخرى ﴾

(يطرد حذف حرف الجر فى اثنى عشر موضعا)

كما فى الاشمونى

الأول : قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو اللهِ لأفعلن .

الثانى : بعد كم الاستفهامية ، أذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت ، أى من درهم خلافا للزجاج في تقريره الجر بالأضافه.

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو زيدٍ فى جواب : « بمن مررت ؟ »

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف ، بحرف متصل ، نحو : « وفي خلقكم وما يبث من دابة » أي وفيما يبث ، ونحو :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ... ومدمنِ القرع للأبواب ان يلجا

أى وبمدمن .

الخامس : في المعطوف بحرف منفصل بلا ، نحو :

ما لمحب جلد ان يُهجَرا ... ولا حبيبٍ رأفة فيجبرا

اى ولا لحبيب .

السادس : فى المقرون بالهمزة ، بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو أزيدِ بن عمرو ؟ استفهاما ممن قال مررت بزيد .

السابع : في المقرون بهلاً ، نحو : هلا دينارٍ ! يقال لمن قال جئت بدرهم .

الثامن : فى المقرون بأنْ نحو : امرر بايهم أفضل ، أنْ زيدٍ وأن عمروٍ .

التاسع : المقرون بفاء الجزاء . حكى يونس : مررت برجل صالح ، ألا صالحٍ فطالحٍ ، أى ألا أمرَّ بصالحٍ فقد مررت بطالح ، والذي حكاه سيبويه : « ألا صالحا فطالح ، وألا صالحا فطالحا » . تقديره : ألا يكن صالحا فهو طالح ، أو ألا يكن صالحا يكن طالحا .

العاشر : لام التعليل أذا جرت كى وصلتها ، نحو جئت كي تكرمنى .

الحادى عشر : مع أنْ وأنَّ وقد سبق .

الثانى عشر : المعطوف على خبر ليس وما ، بشرط أن يصلح لدخول الجار . أجاز سيبويه في قول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً أذا كان جائيا

الخفض فى سابق على توهم وجود البـاء فى مدرك اهـ ببعض حذف .

﴿ واو القسم وتاؤه ﴾

واو القسم مبدلة من الباء الالصاقية في أقسم بالله . أبدلت منها عند حذف الفعل ، نحو والله والاصل اقسم بالله ، والتاء مبدلة من الواو كما سيأتى .

والباء لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر ، فيقال بالله وبك ، والواو لا تدخل ألا على المظهر ، لنقصها عن الباء ، والتاء لا تدخل ألا على لفظ واحد وهو لفظ الجلالة ، نحو تالله وروى الاخفش : « ترب الكعبة »

وكانت الباء أصل حروف القسم لأمرين :

(١) لأنها حرف الجر الذى يوصل أحلف وأقسم ألى المحلوف به أو المقسم به ، فيعدى بالباء . تقول أحلف بالله ، وأقسم بالله ، قال تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) ، ولما كثر استعمال ذلك في القسم ، آثروا التخفيف فحذفوا الفعل من اللفظ ، وهو مراد في المعنى ليتعلق به الحرف .

(٢) لأنها الأصل في التعدية بالحروف ، ولأن معناها الألصاق ، وهذا كاف فى أيصال الحلف ألى المحلوف به .

ونابت الواو عن البـاء لأمرين : أحـدهما لفظى ، وهو أن مخرجها واحد ، (الشفتان) ، والثانى معنوى ، وهو ان معنييها متقاربان ، فألصاق الباء والاجتماع الذى تفيده الواو ، من واد واحد .

وأبدلت التـاء من الواو ، لأنه قـد كثر أبدالها منهـا ، في نحو تُكأة ، وتُراث ، وتوراة ، وتُخَمَة ، والأصل وُكأة ، ووُراث ، وَوَوْرَوَة ، (ثم وَوْراة بالقلب) ، ووُخَمة .

اختصاص التاء بالله والتعجب

وقد يقال في اختصاص التاء بالله : أن دخولهـا على الاسم الأعظم بطريق الاختصاص ، ليـكثر دورانها في الـكلام ، فتستميض ما أحرمته من التصرف في الاسمـاء الأخري ، فـكان حظها عظيما ، لـكثرة الحلف بالله ، وقـد يقـال : أنها تفيد معـنى التعجب نحو : (تالله تفتأ تذكر يوسف) .

الجر ب م

وقولهم : مُ اللهِ ، أصله مُن الله ، فحذفت النون لالتقاء الساكنين ، واستدلوا على أن أصلهـا مُن الله ، بقول بعض العرب : مُن ربى لأفعلن كذا ، ولا يدخلون مُنْ في القسم ألا على ربى فـكأنهم اختصوا بعض الألفاظ ببعض ، فتصرفوا فى القسم هذا التصرف لـكثرته .

وقد جعـلوا ضم الميم في مُن الله دلالة على القسم ، كما جعـلوا الواو

مكان الباء دلالة عليه، ومنهم من يقول : مِنِ الله بكسر الميم والنون، ومنهم مَنْ يقول : مَنَ الله بفتحهما ، وفي القواميس متسع لهذا البحث .
ورأى بعضهم أن الميم في مُ الله ، بدل من الواو لقرب المخرجين .
أى أن مُ جارة ، لا بالأضافة .

الضرب الثاني من حروف الصلات
وهو الكائن اسما وحرفا

(على)

على للاستعلاء حقيقة أو حكما ، قال تعالى : (فأذا استويت أنت ومن معك على الفلك) ، وقيل لفلان عليّ دين ، وفلان أمير على الجيش ، ويقال على الاتساع : مررت على زيد أذا جزته ، وليس فيه استعلاء حقيقة ، وأنما جرى مجرى المثل ، ويجوز أن يكون المراد المرور على مكانه ، فيكون فيه استعلاء .

وتكون على اسما نحو أمررت يدى عليه ، فأن على فيه ظرف بمعنى فوق ، والمراد أمررت يدي فوقه .

أسمية على

ويدخل عليها حرف الجر ، فتزيد اسميتها تأكدا ، كما في قول الشاعر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما   رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

أى من فوقه .

وكان المبرد يقول : أنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف ، لا أنّ الاسم هو الفعل والحرف ، لكن اتفق الاسم والفعل والحرف فى اللفظ ، وبهذا القول علم أنها من الألفاظ المشتركة .

والفرق بين على الاسمية وعلى الحرفية : أن الحرفية تدل على معنى في غيرها ، وتصل الفعل بمجرورها ، وهذا شرط حروف الأضافة ، وأن الاسمية تدل على معنى في نفسها ، وهو الظرفية ، (الفوقية)

وأذا كانت علا فعلية دلت على حدث وزمان معين وتصرفت ، مثل علا يعلو ، وهي من باب الفعل ، وليست من على الاسمية ولا الحرفية فى شيء ، أكثر من الاشتراك اللفظى ، وترسم لأمها ألفا ، وكل واحد من الثلاثة مباين للآخر ، ألا من جهة اللفظ .

وقال قوم : أن الأصل أن تكون على حرفا ، وأنما كثر استعمالها ، فشبهت في بعض الأحوال بالاسم ، ودخل عليها حرف الجر ، كما يشبه الاسم بالحرف نحو كم وكيف .

(فائدة)

جميع باب المكافأة وما في معناها يعدى بعلي ، ومن ذلك باب الشكر ، لأن هناك شاكرا ومشكورا وما يشكر به وما يشكر عليه ، فالشكر كالمكافأة بالنسبة ألى النعمة .

(عن)

عن للبعد والمجاوزة ، مثل رمى الرجل عن القوس ، وبعد عن الدنايا ، وأطعم المحسن الفقير عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه جعل الجوع والعرى متباعدين عنه ، وجلس عن يمينه ، لأنه تنحى عن المكان الذى بحيال بدنه ، وتجاوزه ألى المكان الذى بحيال يمينه ، وهى حرف في ذلك كله . قال أبو العباس المبرد : أذا قلت على زيد نزلت ، وعن عمرو أخذت ، فهما حرفان ، (على وعن) ، ويعرف ذلك

من أنهما أوصلا معنى الفعل ألى زيد وعمرو ، كما تقول بزيد مررت وفي الدار نزلت ، وأليك جئت اهـ .

تكون عن اسمية

وتكون عن اسمية ، كما في قول قطرى بن الفجاءة :

فلقد أرانى للرماح دريئة   من عن يمينى تارة وأمامى

أى من ناحية يمينى ، وهي ظرف ولذا دخل عليها حرف الجر ، وقد اعتبر الزمخشرى عن في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) اسما . أى يخالفون جانب أمره ، مع أنها لم تسبق بحرف جر .

ومتى اعتقد في عن الاسمية ، دخلت عليها من الجارة ، ودلت على معنى فى نفسها وهو المكان ، نحو جلست من عن يمينه . أى الناحية اليمنى . وأذا لم تدخل عليها من وهي اسم قدرت ، نحو جلست عن يمينه أى من جهة يمينه .

تعاقب من وعن بعد أطعم وكسا

وتعاقب من عن في صلة أطعم وكسا . يقال أطعمه من جوع وعن جوع ، وكساه من عرى وعن عرى ، فأذا جئت بمن كانت لابتداء الغاية ، لأن الجوع ابتداء الأطعام ، والعرى ابتداء الكسوة وأذا جئت بعن كان المعنى صرف الجوع بالأطعام ، والعرى بالكسوة ، لأن عن للبعد والصرف .

عن وعلى

ولا شك فى أن الفعل أذا تعدى بعلى تضمن معنى العلو والاستيلاء أو الوقوع حقيقة أو توهما ، وقد يشبه العلو بالبعد ، فتجعل عن محل على ، أو على محل عن ، ولاستعمال كليهما في موضعه ينظر في الأمر ، فأذا قصد البعد الخالص وصل الفعل بعن ، وأذا قصد العلو والاستيلاء الخالصان وصل الفعل بعلى ، وأذا تردد الفعل بين البعد والعلو ، وتضمن العلو مع البعد ، أو البعد مع العلو ، فعن وعلى يتناوبان . قال الراغب أبو محمد البصري : تستعمل عن أعم من على ، لأنها تستعمل في الجهات الست ، ولذا صح : « أذا رضيت على بنو قشير ... » ،

وقبح أطعمه على جوع ، وكساه على عرى ، وقال محمد طيب المنـدى : لا أرى قبحا في أطعمه على جوع ، وكساه على عرى ، وكأن أبا محمـد البصرى ، ظن أن على لا تستعمل ألا في العلو ، وهو سهو ، لأن العلو يشمل الحقيق والحكى والوهمى ، فبـاب على أوسع ، وهى أدور في الكلام من البـاء ، التى هى أدور من عن .

عن للنزول

وقال ابن فارس : عن للانحطـاط والنزول ، مثـل نزل عن الجبل ، وأخذ العلم عن فـلان ، لأن الآخـذ أدنى من المعلم .

﴿ الـكاف ﴾

(كاف التشبيه فى البيان)

مقدمة فى المشبه به عند البيانيين

قال البيانيون : أن الاستعارة تشبيه مختصر ، ولـكنها أبلغ منـه . ذلك لأن قـول القائل : رأيت بحـرا على منبر ، أصـله رأيت خطيبا فى تتابع كلامه ، كالبحر في تتابع موجه ، على منبر . فحـذف المشبه وهو خطيب ، وأداة التشبيه وهى الكاف ، ووجه الشبه وهو تتابع الكلام ، وبقى على منبر قرينة ، تدل على أن المـراد الخطيب لا البحر ، وقـد اشترط في الاستعارة تناسى التشبيه ، وادعاء أن المشبه عـين المشبه به ، أو أنه فـرد من أفـراده ، ولذا لاتأتى الاستعـارة من علم ، لأنها ادعاء دخول المشبه في جنس المشبـه به ، والعـلم جزئى يقتضى التشخص ومنع الاشتراك ، والجنس يقتضى التعـدد والاشـتراك ، وهما يقتضيان العموم وتناول الأفراد ، فالعلم يدل على تعيـين شىء ، من غـير أشعار بأنه أنسان أو غـيره ، فلا اشـتراك فيـه ، ألا أذا دل على نوع وصفية ، كحاتم الذي تضمن الوصف بالجـود ، فأنه أصبح كجنس موضوع للجواد ، فيدل على صاحبه الأول بالحقيقة ، وعلى غيره ممن يتصف بالجود مجـازا .

المشبه به في البيان اسم جنس

وبهذا الشرط في الاستعارة ، وهو أن المستعار منه لا بد أن يكون اسما مشتركا كالأجناس ، أو علما اشتهر بصفة ، فكان كالجنس لكل من يتصف بهذه الصفة ، علم أن المشبه به كان الواجب فيه ذلك وأن لم يذكر ذلك صراحة في باب التشبيه ، فهو من باب اللزوم .

وبهذا الشرط أيضا يعلم أن كافي التشبيه ، عند النحويين والبيانيين ، بينهما العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان في التشبيه النحوى ، وينفرد الأخص وهو البيانى ، لأن كاف التشبيه في البيان لا تدخل ألا على الأجناس ، وأما كاف التشبيه النحوي فأنها تدخل على الأجناس والأعلام على حد سواء ، نحو رأيت رجلا كالبدر ، ورأيت رجلا كمحمد ، ومررت بالذى كزيد ، وتكون دالة على التشبيه حقيقة ، مثل هذا الدرهم كهذا الدرهم أذا تساويا كمًّا وكيفاً . أما كاف التشبيه في البيان فأنها تدل على التشبيه المجازي مثل محمد كالأسد .

المشاركة

على أن البيانيين قالوا : أن التشبيه ألحاق ناقص بكامل ، وهذا غير مشروط في التشبيه عند النحاة ، لأنه مشاركة مفرد لمفرد في أمر مطلقا ، بالكاف فقط ، أما التشبيه البيانى ، فهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى ، بأداة كالكاف ونحوه ، والمشاركة على ثلاثة أقسام في البيان : (١) مشاركة تسمى تشبيها بلا خلاف ، وهي ماذكرت فيها الأداة ، نحو محمد كالبدر . (٢) ومشاركة تسمى تشبيها على المختار ، وهى ماحذفت فيها الأداة ، وكان المشبه به خبرا عن المشبه ، نحو محمد بدر ، فقد قيل في نحو هذا المثال أنه استعارة ، والمختار أنه تشبيه . (٣) ومشاركة لا تسمى تشبيها ، مثل المشاركة في عين الفعل ، نحو تفاهم الرجلان وجاء زيد وعمرو ، لأنها ليست مشاركة لمعنى من المعانى ، ومن المشاركة التى لا تعد تشبيها ، الاستعارة والكناية ، لأن الأداة غير موجودة ولا منوية ، فأذا لم يوجد وجه الشبه الذى من أجله

كانت المشاركة ، وهو المعنى الذى اشتركا فيه لألحاق الناقص بالكامل ، أو لم ينو ، فلا تسمى المشاركة تشبيها ، وكذا كل المشاركات ، التى لم توجد فيها أداة التشبيه ، لفظا أو تقديرا ، وقد عد صاحب المفتاح ، بعض صورالا تجريد تشبيها ضمنيا ، نحو لقيت بزيد أسدا ، ورأيت منه بحرا ، ولي في منزلي جنة لأنه يمكن تحويل الكلام ألى تشبيه .

التشبيه الضمنى

والآن قد عرفت كاف التشبيه البياني بما تدخل عليه ، أغا بقى أن يقال : هل لهذه الكاف من متعلق عند البيانيين ؟ ألجواب نم أذا اعتبرت حرف جر ، أما أذا اعتبرت اسما ، فأنها تكون مضافا والمشبه به مضاف أليه .

اسمية الكاف وحرفيتها

وقال سيبويه : لاتكون اسما ألا في الضرورة ، وقال الأخفش والجزولى : في الضرورة والسعة ، وقال أبو البقاء في كلياته : « الكاف التى هى من الحروف الجارة تحتاج فى الدلالة على المعنى ألى متعلق ، والتى بمعنى المثل لا تحتاج أليه ، . . . وترد الكاف اسما بمعنى مثل ، فيكون لها محل من الأعراب ويعود عليها الضمير ، كما في قوله تعالى : (كهيئة الطير فانفخ فيه) . أى في ذلك الشيء المماثل » .

كاف التشبيه فى النحو

قال النحاة : الكاف حرف يفيد التشبيه ، لكن في المفرد ، نحو الذى كزيد حضر ، واسم بمعنى مثل ، كما في قول العجاج :

بيض ثلاث كنعاج جمّ يضحكن عن كالبرد المنهمّ

وأذا كانت اسمية فلا تدخل على الضمير ، استغناء عنها بمثلك ومثله الخ ، وشذ قول العجاج :

نحىّ الذنابات يمالا كثبا وأمّ أو عالٍ كها أو أقربا

كها ، أي مثلها .

الكاف الحرفية

والكاف الحرفية لا تقع موقع الاسماء المفردة ، نحو مررت بالذى كزيد ، فالكاف حرف لا محالة فى هذا المثال ، لوقوع الجار والمجرور موقع الجملة الفعلية ، لتكون صلة للموصول ، فأن قيل : الكاف اسم بمعنى مثل ، في موضع رفع خبر والمبتدأ محذوف ، والتقدير مررت بالذى هو مثل زيد ، على حد قولهم : ماأنا بالذى قائل لك شيئا ، والمراد بالذى هو قائل لك شيئا ، قيل : لايحسن حمله على موضع يقبح فيه حذف العائد المرفوع ، فلما ساغ أن يقال مررت بالذى كزيد ، من غير قبح ، أذا قدرت الكاف حرفا ، واستقبح أن يقال : مررت بالذي مثل زيد ، أو مررت بالذى شبه زيد ، لحذف العائد المرفوع (ولم يكن عائد أى) ، دل ذلك على أن الكاف حرف جر ، بمنزلة في ، في قولك مررت بالذى في الدار ، وبهذا استدل سيبويه على الحرفية .

الكاف الاسمية

وقد تقع الكاف فاعلا فتكون اسما ، نحو قول امرئ القيس :

وأنك لم يفخر عليك كفاخر ... ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب

وقد يدخل عليها الجار فتكون اسما ، كقول امرىء القيس أيضا :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ... تصوب فيه العين طورا وترتقى

أي بمثل ابن الماء ، فأن هذه الكاف وقعت موقع الاسم المفرد وهو مثل .

زيادة الكاف والوحدانية

وقد تكون الكاف زائدة ، ولا يحكم بزيادتها ألا أذا كانت حرفا ، كقول رؤبة : « لواحق الاقراب فيها كالمقق » . أي فيها المقق ، وهو الطول ، وقوله تعالى : « وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون » . أي أمثال اللؤلؤ .

أما قوله تعالى : (ليس كمثله شيء) ، فقال الكثيرون : أن الكاف زائدة ، فرارا من أثبات المثل لله ، أذ يكون المعنى على الاصالة ، ليس مثل مثله شيء ، وقال بعض المحققين : أن مثل مثله منفى ،

فضلا عن مثله ، فانتفى من جميع الوجوه ، واختير أن يكون مثل بمعنى ذات ، فيكون المعنى ، ليس مثل ذاته وتمام البحث في تفسير الشورى ، ولم يرتض الألوسى زيادة الكاف في هذه الآية ، على أن الحكم بالزيادة ليس فيه ارتكاب محظور ، كما أن الحكم بالاصالة يفيد الظاهر ، وهو نفى المثل ، فقد قالوا : ليس ابن زيد ذكرا ، وأن لم يكن له ولد ، ذكر ولا أنثى ولا خنثى ، بل ولم يكن متزوجا ، وصرح الرضى بأن كل كاف دخلت على مثل ، أو دخل مثل عليها زائدة .

الكاف على أربعة أوجه

وقد تحتمل الكاف الاسمية والحرفية نحو زيد كعمرو ، وأنت كزيد ، فيصح أن تكون الكاف بمعنى مثل ، وأن تكون حرف جر :

وقد ظهر أن الكاف تستعمل على أربعة أوجه ، حرفية ، وأسمية ، ومحتملة للحرفية والاسمية ، وزائدة .

ضعف الاسمية عن جر الضمير

وقد ذهب سيبويه ، ألى أن الاسمية لا تدخل على المضمر . تقول : رأيت كزيد ، ولا تقول : رأيتكه ، لاستغنائهم عنه بمثله وشبهه ، لأن الكاف بمعني مثل ، والأضمار يرد الأشياء ألى أصولها ، وقال : أن حتى ، ومذ ، ومنذ كذلك ، لا تدخل على مضمر ، وقد خولف في الكاف وحتى ، ومن منع دخول هذه الحروف على المضمر ، احتج بعدم تمكنها في بابها ، لخروجها عنه ألى أبواب أخرى ، فهذه الكاف تكون اسما وتكون حرفا ، وبهذا التردد ضعفت فلا تضاف ألى المضمر ، لأن المضمر ضعيف أيضا بالنسبة للمظهر ، ولا يجمع بين ضعيفين ، وأما قول العجاج : (يضحكن عن كالبرد) فهو من ضرورة الشعر .

﴿ مـــذ ومنـــذ ﴾

مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان ، مقابل من في المكان ويكونان اسمين وحرفين ، ونحن بصـدد الكلام عليهما من باب الصلات . أى أذا كانا حرفين ، لكن لا تتأكد معرفتهما من باب الصلات ، ألا أذا تميزت اسميتهما .

حرفيتهما واسميتها

وتعرف اسميتهـما وحرفيتهـما من جهة اللفظ ، ومن جهـة المعنى ، فمعرفة ذلك من جهة اللفظ بأمرين : أحـدهما ، أنهما أذا كانا اسمين رفع ما بعدهما ، وأذا كانا حـرفين جر ما بعـدها ، وثانيهـما ، أنهما أذا كانا حرفين ، تعلق كل منهما بالفعل الذى قبـله وكان الكلام جملة واحدة ، وأذا كانا اسمـين ورفع ما بعدها ، نحو ما رأيته مذ يومان ، كان الكلام جملتين : الأولى فعلية وهى مارأيته ، والثانية اسمية وهى مـذ يومان ، وهى في معنى قولك ، أمد انقطاع الرؤية يومان ، فيصح الصدق فى أحداها ، والكذب في الأخرى ، وهذا المعنى مستحيـل أذا كانا حرفين ، لأنهما يكونان حرفي أضـافة ، بمثابة زيد قائم في الدار ، فلا يجوز أن يصدق أنه قائم ، ويكـذب أنه في الدار ، لأنه خبر واحد .

ومعرفة اسميتهما وحرفيتهما من جهة المعنى ، متوقفـة على دلالة كليهما على معنى في ذاته ، أو فيما دخل عليه ، فأذا دل على معنى في ذاته فهو اسم ، وأن دل على معنى فيما دخل عليه فهو حرف ، فعـلى اعتقاد أن مذ حرف جر ، في نحو محمد عندنا مذ شهر ، الشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار ، لأن مذ لاتدل على معنى فى نفسها .

وعلى اعتقاد أن مذ اسم ، فى نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ، يدل مذ على معنى فى نفسه ، لأنه يراد بذلك : مارأيته ، والوقت الذي انقطعت فيه الرؤية ابتـــداء يوم الجمعـــة .

والغالب على منذ الحرفية ، وعلي مذ الاسمية ، للحذف الذي لحقها ، لأن الحذف بابه الأسماء .

والحرف بمنزلة جزء من الفعل والاسم الذى توسطها ، وجزء الشيء ليس له تصرف بالحذف أو غيره .

وكما يدل رفع المفرد بعدهما على اسميتهما ، (والمفرد هنا ماليس جملة) ، كذلك تدل أضافتهما ألى الجمل بعدها على الاسمية ، فيكونان حينئذ ظرفين ، نحو مارأيت محمداً منذ سعيدٌ مسافرٌ ، أومذ سافر سعيد ، ومن الأضافة ألى الجمل أن يقدر بعد أحدهما فعل ، فيكون الزمن المرفوع فاعلا ، نحو مارأيته مذ يومان ، والتقدير مارأيته مذ مضى يومان فكلاهما ظرف مضاف ، والجملة بعده مضاف أليه ، وتقدير فعل بعدهما فيه ضعف ، كما سيأتى أن شاء الله ، وظهور الفعل بعدهما موجب للظرفية (الاسمية) وألى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

اذا كان احدهما بمعنى فى كان حرف جر

ويكون مذ أو منذ حرف جر عند أكثر العرب ، أذا كان بمعنى في ، نحو مارأيت خالدا مذ يومنا . أى في يومنا .

وأجمالا فلا يكون أحدهما حرفا ، ألا أذا كان مابعده مفردا (غير جملة) مجرورا .

وقد سبق أن من لابتداء الغاية فى المكان ، ومذ ومنذ لهذا المعنى في الزمان ، وذهب الكوفيون أن من تصلح للزمان ، واحتجوا بقول زهير :

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر

وبقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ، وقال البصريون لاحجة في ذلك ، لاحتمال أن يكون المراد ، من مر حجج ومن تأسيس أول يوم .

من ومنذ لا يدخل واحد منهما على الآخر

والمشهور ماذهب اليه سيبويه ، وهو : مذ تكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت من . أى كما كانت من لابتداء غاية المكان ويؤيد هذا قوله : (لايدخل واحد منهما على الآخر) . اه

وأذا كان مذ أو منذ حرف جر فله معنيان :

أحدهما أن يكون بمعنى من فقط ، أذا كان مجروره معرفة ، نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ، أو بمعنى « من وألى » معا ، أذا كان مجروره نكرة ، نحومارأيته مذ يومين . اي من ابتداء يومين ألى انتهائهما ، ولا تكون النكرة ألا معدودة لفظا كمذ يومين ، أو معنى كمذ شهر ، لأن مذ ومنذ لايجران المبهم .

معناهما اذا كانا حرفين

الثانى أن يكون أحدهما بمعنى « في » نحو مارأيته مذ الساعة . أى فى هذه الساعة ، ومذ يومنا . أي في يومنا هذا .

فاذا كان معنى أحدهما (من) أو (من وألى) معا كان الزمن ماضيا ، وأذا كان معناه (في) ، كان الزمن حاضرا ، وألى هذا أشار ابن مالك بقوله :

معنى من ماض وفي حاضر

وأن يجرا في مضى فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن

ولا يجوز في الحاضر عند أكثر العرب ألا الجر بعدهما ، ويترجح جر الماضى بعد منذ ، ويترجح رفعه بعد مذ ، والزمن الماضى يصدق معهما ألى زمن التكلم ، فهما في هذا المعنى مثل لما في النفى ، فأنه ينسحب النفى بها ألى زمن التكلم ، فمعنى مارأيته مذ الشهر أو منذ العام : مارأيته من ابتداء الشهر ألى انتهائه ، أو من ابتداء العام ألى انتهائه ، فهما ينظمان الوقت من أوله ألى آخره .

وأذا كان أحدهما بمعنى (من وألى) معا ، كان بمعنى الأمد ، وصح أن يكون اسما ، فيرفع مابعده على أنه خبر له ، وأذا كان بمعنى من فقط ، كان بمعنى أول الوقت ، وصح أن يكون اسما وما بعده مرفوعا على أنه خبر له أيضا .

معناهما في حالة الاسمية

فمعناهما في حالة الاسمية الأمد ، وأول الوقت .

فالأول وهو الأمد ، ينظم الوقت كله من أوله ألى آخره ، نحو مارأيته مذ يومان ، والمعنى أمد عدم الرؤية يومان ، والكلام فى هذا جواب عن سؤال ، هو : كم مدة انقطاع الرؤية ؟ أو مذ كم يوما لم تره ؟ وهذا المعنى لايختص بدخول مذ ومنذ على المعرفة بل يدخلان فيه على النكرة ، ولا تكون النكرة بعدهما ألا معدودة لفظا كيومين ، أو معنى كشهر ، لعدم دخولهما على المبهم في حالة الاسمية أيضا .

معنى الأمد يدخل على النكرة

والثانى وهو أول الوقت ، نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ، والمعنى ابتداء عدم الرؤية يوم الجمعة ، فيذكر ابتداء الوقت على جهة التعيين والتعريف ، فتدخل مذ ومنذ في هذا المعنى على المعرفة .

معنى أول الوقت يدخل على المعرفة

فكأن سائلا على المعنى الأول سأل المتكلم بقوله : هل رأيت فلانا ؟ فأجابه بقوله : لم أره فسأله سؤالا آخر، هو : كم مدة انقطاع الرؤية ؟ فكان جواب ذلك : العدد وهو يومان ، ولا يقتضى هذا المعنى التعريف فدخلت مذ ومنذ على النكرة .

وكأن سائلا على المعنى الثانى سأل المتكلم بقوله : هل رأيت فلانا ؟ فاجابه بقوله : لم أره ، فسأله سؤالا آخر ، هو : مامبدأ انقطاع الرؤية ؟ فكان الجواب يوم الجمعة وهو معرفة ، لأن الجواب عن هذا يكون أوقات معلومة ، والمراد مارأيته من ذلك الوقت ألى وقتنا هذا ، ألا أنه لم يذكر منتهى الغاية للعلم به .

ماقيل فيهما خلاف ماتقدم

وقيل : مذ ومنذ خبران وما بعدها مبتدأان ، ويقدران حينئذ تقدير الظروف المكانية ، فكأنه قال : بينى وبينه يومان ، وما سبق أظهر وأشهر .

وقولهم : يقدر بعدها فعلان يرفعان الظاهر ، مخل بكونها لابتداء غاية الزمان ، فنحو مارأيته مذ يومان ، يقدر بنحو ما رأيته مذ مضى يومان .

وقال بعضهم : أن مذ ومنذ اسمان على كل حال ، فأذا رفعت ما بعدها فعلى الابتداء ، وأذا خفضته فعلي الأضافة ، وهذا قول متين ، ألا أن مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان مقابل من في جر ابتداء الغاية في المكان ، ومن حرف جر ، فهما كذلك حين الخفض .

أصل مذ ومنذ

ومذ مخففة من منذ بحذف العين ، كما كانت لد مخففة من لدن بحذف اللام ، ولأن مذ أذا سمى به يصغر على منيذ ، ويكسر على أمناذ ، فتعود العين . حكى ذلك سيبويه ولذلك قيل :

١ــأن الخفض بمنذ أكثر من الخفض بمذ ، لظهور النون الدالة على من ، نحو : مارأيته منذ كان كذا ، فكأن الأصل من أذ كان كذا ، على تركيب

منـذ من : من الحرفية وأذ الظرفية .

٢—وأن منذ مركبة من : من الجارة وذو الموصولة ، وحملهم على ذلك قول بعض العرب : مِنْذُ بكسر الميم ، والأظهر عدم التركيب لأن الأصل العمـل بالظاهر ، فنحن أذا رأينا ظاهرا قضينا به ، وأن احتمل غيرَ ذلك ، أن لم تقم بينة على خلافه ، ولم يقم دليل على استعمال من أذ أو من ذو في كلام العرب . ولا تركيب في الوارد عنهم :

فأن المـاء ماء أبي وجدي　　　وبئرى ذو حفرت وذو طويت

الضرب الثالث من حروف الصـلات

(وهو الـكائن حرفا وفعلا)

(حاشا)

قال سيبويه : أن حاشا حرف يجر مابعده ، كما يجر حتى مابعده وفيـه معنى الاستثناء ، فيضارع ألاّ ، بما فيه من معنى النفى ، أذ كان معناه التنزيه والبراءة ، ألا ترى أنك أذا قلت : قام القوم حاشا زيدٍ ، فالمراد أن زيدا لم يقم ، فأُدخل حاشا باب الاستثناء ، كما أدخل ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، لما فيها من معنى النفى أيضـا .

وموضع حاشا نصب بما قبله من الفعل . يدل على ذلك أنه لو وقع موقعه اسم لـكان منصوبا ، نحو جاء القوم غير زيد .

حاشا حرف عند سيبويه

وتكون حاشا حرف أضافة للاستثناء أذا ذكر المستثنى منه كما سبق ، وتكون حرف أضافة فقط ، والفرق بينهما : أنها للاستثناء متضمنة معنى جمـلة أستثني ، يخرج بها المجرور ، وأذا كانت حرف أضافة فقط فليست كذلك لأنه لم يذكـر المستثنى منه . تقول حاشا زيد أن يناله السوء ، فـكأنك قلت حاشاه نيـل السوء فتفيد حاشا نفى الاستقرار . أي حاشاه استقرار نيل السوء ، ومنه قوله تعالى :

(قلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء) وتعلق حاشا بعـــدم الاستقرار المفهوم ، واللام قبل لفظ الجلالة زائدة ، ولم يجز سيبويه في حاشا غير الجر .

وقد خالف جماعة من البصريين والـكوفيين سيبويه ، في أنها حرف جر فقط فذهب المبرد والأخفش ، ألى أنها حرف خفض ، كما قال سيبويه ، وأنها قد تكون فعلا من حاشيت ، فتنصب مابعدها مثل خلا وعدا ، لأنك أذا قلت جاء القوم ، حصل فى نفس السامع أن زيدا فيهم ، فاردت أن تخـــرج ذلك من نفسه ، وقلت حاشا زيدا . أى جاوز من جاء زيدا ، والحجة على فعليتها عندهم ، أنها تتصـرف تصرف الأفعال ، فتقول حاشيت أحاشى ، وقوله تعـالى : (حاش لله) ، بحـذف الألف ، والحذف لايكون في الحروف ، وقول النابغة الذبيانى :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

وجوب الفعلية

وأذا قلت : حاشا لزيد ، فلا يكون حاشا ألا فعلا ، لأن حرف الجر لايدخل على مثله ، فأذا استعمل بغير لام ، جاز أن يكون حرفا ، وجاز أن يكون فعـلا، والصحيح ماذهب أليه سيبويه ، وهو أنها لو كانت فعلا ، لجاز أن تقع في صلة ما، فيصح أن تقول : جاء القوم ما حاشا زيدا ، كما تقول ماخلازيدا ، وما عدا زيدا، فلمَّا لم يجز ذلك ، ظهـــر أنها حرف ، وأما قوله : (وما أحاشي من الأقوام من أحد) ، فيجوز أن يكون أحاشى تصرف من فعل من لفظ حاشا ، مثل عالى من علا

ولا يصح الاستثناء بحاشى ، لأنه فعل منحوت ، مثل هلل ، أذا قال : لاألـــه ألا الله ، فـكأن النابغة قال : وما أقول حاشا أحدا ، وهذا حـكاية للاختصار .

دخول اللام على مجرور حاشا

وأما دخول اللام على مجرور حاشا ، في نحو (حاش لله) ، فعلى سبيل الزيادة والعوض ، من ألف حاشـــا التى حذفت لضرب من التخفيف ، وحاشا هي الجارة واللام مثلها في : (ردف لـكم) ، وفي الصحاح يقال : حاشاك وحاش لك ، والمعنى واحد ، ويقال حاش لله ، والأفصل حاشا بالألف اه . (لولا أنـ القرآن جـــاء حاش لله) .

﴿ خلا وعدا ﴾

أصل خلا وعدا وجواز الجر بهما

هما فعلان ، وبعضهم يجر بهما ، أما خلا فهو فعل لازم في الأصل ، لايتعدى ألا فى الاستثناء ، وأما عدا فهو فعل متعد ، والأصل عداه الأمر يعدوه ، وهذان الفعلان وأن لم يكن لفظها جحدا ، فقد جريا في هذا المكان مجرى ليس ، ولا يكون ، أو غير ، لما فيهما من معنى المجاوزة ، والخروج عن الشيء ، وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير ، كما في ليس ، ولا يكون ، أذ استعملا في الاستثناء .

وأذا جرت خلا كانت حرفا كحاشا ، فيكون لفظها مشتركا بين الفعل والحرف ، وأما عدا فهى فعل ، وحكى الأخفش فيها الجر ، فعدُّها مع خلا مما يجر ، ولم يحك سيبويه والمبرد فيها الجر والحرفية .

ولا يتوقف النصب علي الايجاب في خلا وعدا ، فكما تقول جاء القوم خلا زيدا وعدا بكرا ، تقول ماجاء القوم خلا زيدا وعدا بكرا ، وما بعدها مُخرَج مما قبلها ، فهو بعد الموجب منفى ، وبعد المنفى موجب .

ماخلا وما عدا فعلان لاغير

وأما ما خلا وما عدا ، فلا يجوز فيهما ألا النصب ، نحو جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ، لأن (ما) فيهما مصدرية ، فلا تكون صلتها ألا فعلا ، وفاعلها مضمر مقدر بالبعض ، وما المصدرية في موضع نصب ، فأذا قلت : جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا ، فكأنك قلت : جاء القوم مجاوزتهم زيدا أو بكرا ، والمصدر مؤول بالحال ، كما هو في قولهم : « رجع عودَه على بدئه » . قال لبيد :

ألا كل شيء ماخلا اللهَ باطل وكل نعيم لا محالة زائل

فاعل خلا وعدا وحاشا

وحيث كانت خلا وعدا وحاشا أفعالا ، كان المنصوب مفعولا به ،

وكان الفاعل مضمرا مقدرا بالبعض ، أى خلا بعضهم زيدا ، وحاشا بعضهم زيدا ، وهذا الفاعل موحد دائما ، وأن كان المستثنى منه مثنى أو مجموعا ، لأن البعض يصدق على الاثنين والجمع .

ليس ولا يكون

وقولهم : قام القوم ليس زيدا ، أو لايكون زيدا ، فيه المستثنى بليس ولا يكون منصوب ، على أنه خبر لليس ولا يكون ، واسماهما مضمران والتقدير ليس بعضهم زيدا ، ولا يكون بعضهم زيدا ، ولا يظهر الاسم على ماتقدم في خلا ، وعدا ، وحاشا ، لأن هذه الأشياء أنيبت عن ألا ، ولا يكون بعد ألاً ، ألاً اسم واحد ، فكذلك هذه الأفعال لايكون بعدها ألا اسم واحد ، لأنها في معناها ، وهذا ماذهب أليه البصريون وهو الأمثل ، ولا يُخرِج المنصوبَ عن كونه مستثني أنه مفعول أو خبر .

وقال الكوفيون . تقديره لا يكون فعلُهم فعلَ زيدٍ . حذف الاسم وحذف من الخبر المضاف ، وأقيم زيد مقامه ، فانتصب انتصابه ، وفى هذا كثرة تقدير .

موضع ليس ولا يكون

فأن قيل : ما موضع ليس ، ولا يكون ، من الأعراب ، في الاستثناء ، قيل : يحتمل وجهين ، أحدهما أنه ليس لهما محل من الاعراب ، لأنهما للاستئناف ، فكأنك قلت فى جاء القوم ليس زيدا : جاء القوم وما جاء زيد ، والثانى أن يكونا في موضع الحال . أى جاء القوم وليس بعضهم زيدا ، أو ، ولا يكون بعضهم زيدا ، لأنه يجوز أن تقول : جاء زيد ليس معه عمرو ، علي أن سقوط واو الحال فى الاستثناء ألزم ، لأن الواو لاتكون مع ألا ، فكذلك لاتكون مع ليس ولا يكون .

سقوط واوالحال مع ألا

وعلى الحال يكون التقدير ، جاء القوم خالين من زيد أو عادين من زيد ، وتكون الجملتان كلاما واحدا .

(فائدتان)

عامل المستثنى

الأولى — قال النحاة : العامل فى المستثنى الفعل السابق ، فأن كان لازما قوته ألا ، كما يقوي الفعلَ حرفُ الجر في مررت بزيد ، فكذلك ألاّ أوجدت في الفعل معني الاستثناء ، وأن لم يوجد فعل مثل : القوم في الدار ألا زيدا ، عمل في المستثنى معنى الفعل المفهوم من الكلام .

ولما كانت ألا غير مختصة بالأسماء ، بل تدخل على الفعل والحرف كما سبق ، لم تعمل الجر عند التقوية كحروف الجر المختصة بالأسماء ، وهذا قول سيبويه ، وقال المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين : أن الناصب ألاً بنيابته عن أستثنى ، وهذا ضعيف لأنك تقول : جاء القوم غير زيد ، فأذا قدرت أستثني قلت : جاء القوم أستثني غير زيد ، مع أن هذا مفسد للمعنى ، فقولهم هذا ليس بشيء .

تركيب ألا وأفرادها

الثانية — قال الفراء (وهو المشهور مِنْ مذهب الكوفيين) : أن ألاّ مركبة من حرفين « أن المشددة بكسر الهمزة ولا النافية العاطفة » ، فأعملت فيا بعدها عملين ، النصبَ في الأيجاب باعتبار أنَّ والخبر محذوف ، والعطفَ في النفى باعتبار لا ، فأذا رفع مابعدها كان معطوفا على المستثنى منه ، نحو ما جاء القوم ألا زيدٌ ، والتقدير ماجاء القوم وزيد والتأويل أن زيدا لم يجيء ، وهذا قول فاسد ، لأن قولك ماجاء ألا زيد ، برفع زيد ، وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب ، مبطل للتركيب المذكور .

الباب الثالث

فى صـــلات ماأشبـه الفعـــل

اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من اللازم

اسم الفاعل واسم المفعـول والمصدر صلتها صلة أفعالها أذا كانت أفعالها لازمة . يقال كرُم محمد عليّ ، فهو كريم عليّ ، وقوى خالد عليه فهو قوى عليـه ، وفلان مكروم على فلان ، وفلان مَقـْـوِيٌّ على فلان ، وفلان له كرم على فـلان ، وله قوة عليه .

اسم الفـــاعل والمصدر من المتعدى

وأما اسم الفاعل والمصدر من المتعـدي ، فقد يخالفان الفعل ، وذلك لأن المتعدى ، أن كان له اسم مفعول بصلة ، مثل قال ، كانت تلك الصلة ثابتة لاسم الفاعل والمصدر ، تبعا لاسم المفعول ، فالقـول يتعدى ألى المقول بنفسه ، وألى سامعه باللام ، نحـو قال له ذلك فهو قائـل له وهو مقول له ، والقول له .

قد يكتسب اسم الفاعل والمصدر صلة الاضافة

وأن كان للمتعدى اسم مفعول تام . أى بلا صلة ، فاسم الفاعـــل والمصدر ، يكتسبان صلة من الأضافة ، وهى اللام ، لأنهما يضافان ألى المنصوب ، نحو أنت ضارب زيدٍ ، أو ضارب لزيد ، وضربى زيدا ، وضربى لزيد ، ومضروبى زيدٌ فقط .

اللام للأضافة اللفظية

وكانت الصـلة اللام ، لا (من) ، لأن الأضافة غـير محضة ، بل هى لفظية ، تفيـد نوعا من الاختصاص ، والاختصاص باللام .

الصفة المشبهة

وأما الصفة المشبهة ، والصفة التى على وزن أفعل ، فهما من اللازم ، وصلتهما صلة الفعل الذي اشتُقا منه .

المفعول له

وأما المفعول لأجله ، فأن كان مصدرا ، وكان فاعل الفعل هو فاعل المفعول لأجله ، عدى ألى فاعل الفعل بمن ، وألى المفعول لأجله باللام ، سواء أكان لذلك الفعل اسم مفعول تام ، أم كان له اسم مفعول ناقص . تقول ضربته تأدبا منى له ، ومررت به تكريما منى له .

وأن لم يكن المفعول له مصدرا ، أو كان مصدرا واختلف فاعل الفعل وفاعل المفعول له ، فالصلة اللام ، وهي تجر المفعول لأجله ، نحو ضربته ليتأدب ودعوته للأكل .

وحاصل ماتقدم أن المفعول له المستجمع الشروط ، صلته ألى الفاعل في المعنى من ، وألى المفعول في المعنى اللام .

فعلا التعجب والتفضيل

وأما فعلا التعجب والتفضيل ، فهما يتعديان بالحرف الذى يتعدى به فعلاهما ، قبل أن يكونا تعجبا أو تفضيلا ، يقال ماأمرّه بزيد ، وهو أمرّ بزيد من عمرو ، وما أزهدنى فيه ، وهو أزهد فيه منى ، وما أقربه مني وألىّ ، وما أبعده من الشر وعن الشر ، وهو أقرب ألى الشر من عمرو ، وأقرب منى من عمرو ، وهو أبعد عن الشر من خالد ، وأبعد من الشر من خالد ، وآخذ من الدراهم من بكر .

ملاحظة : من الثانية تفضيلية ، والأولى لأصل الفعل قبل الصوغ .

هذا فيما له صلة ، وأما أذا كان الفعل ينصب مفعوله بلا صلة ، فصلة التعجب والتفضيل اللام ، نحو هو أضرب لزيد ، وما أضربه لزيد .

باب السمع والبصر فى التفضيل

وفي باب السمع والبصر والفقه ، صلة التفضيل الباء ، مع جواز اللام .

يقال هو أفقه بالكتاب ، وللكتاب ، وما اسمعه للصوت ، وبالصوت .
أما أذا تضمن السمع معنى العلم ، فليست الصلة ألا اللام . يقال هو أسمع القرآن ، وذلك لان أدراك القرآن ليس للسمع ، وأنما السمع يدرك الصوت ، وفي باب العلم ، صلة أفعل التفضيل الباء بأرجحية ، كما يقال ظن به ، وعلم به ، وأيقن به ، وقيل اللام راجحة ، وقيل هما سيان .

وأذا كان المجرور آلة ، فصلة أفعل التفضيل والتعجب الباء فقط .
يقال هو أكتب بالقلم ، وأشد ضربا بالسيف ، وما أكتبه بالقلم ، وما أشد ضربه بالسيف .

باب الحب والبغض والجهل في التفضيل والتعجب

وفي باب الحب والبغض ، يتعدى التفضيل والتعجب ألى المفعول بفي ، وألى الفاعل في المعنى بألى ، يقال : ما أحبه في عمرو ، وما أبغضه في بكر ، وهو أحب ألىّ ، وذاك أبغض ألىّ من خالد ، وزيد أحب ألى من عمرو .

والتعجب من الجهل يعدى بالباء واللام ، وكذا التفضيل ، يقال : ما أجهله بكذا ولكذا ، وهو أجهل به من فلان وأجهل له من فلان .

فالتعجب وصنوه قد تعديا بما تعدى به فعلها ، ولهذا الباب بقية في باب الموصول والظرف المستقر ، منقولة عن أفضل المتأخرين ، عناسبة تعلق الصلة بالجامد والناقص ، فأرجو الانتفاع بها هنا ، كما أنه سينتفع بها أن شاء الله هناك .

مخالفة المشتق لأصله

وقال بعض الاشتقاقيين : أن صدق الأصل على الاصل لا يستلزم صدق المشتق على المشتق ، وذلك لأن أحد الأصلين ، قد يكون متعديا بنفسه ، فيصاغ منه اسم مفعول بلا صلة ، والآخر قد يكون متعديا بنفسه

كذلك ، ويصاغ منه اسم مفعول بصلة ، فلا يلزم من صــدق أحدهما بلا صلة ، صدق الآخـر كذلك في المشتقات ، فأذا كان الحمـد قولا خاصا ، وكان الحمـد والقول متصادقين في التعـدى بأنفسهما ، فلا يلزم أن يكون المقول والمحمود متصادقين في الصـلة وعدمها ، وذلك لأن القول له مفعولان ، يتعدى ألى أحدهما بنفسـه ، وألى الآخـر باللام ، والحمد له مفعول واحد ، يتعدى أليه بنفسه ، وهذا المفعول ، هو الذي يتعدى أليـه القول باللام ، فنحو قلت له أنك متصدق ، يعـبر عنه في باب الحمد بالجملة (حمدته) ، فالمحمود مقـول له لا مقول فقط .

ولما كان التبليغ بمعنى الأسماع ، والأسماع بمعنى القول ، كانت لام التبليغ صلة للقول وما في معناه . يقـال : قلت له فهو مقول له ، ولا غرابة ، فأن الأبلاغ والتبليغ الأيصال كما فى القاموس ، والايصال يتعدى باللام كما يتعدى بألى ، لما سبق من أن البلوغ والانتهاء واحـد .



الباب الرابع

في بلاغـــة التضمـــين

(فصل في الأمثلة)

١ — قال تعالى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) . أى حامدين على ما هداكم .

٢ — وقال تعالى : (يؤمنون بالغيب) . أى يعترفون بالغيب ، لأن أمن متعد بنفسه ، وأمن منه مثل سلم منه وزنا ومعنى .

٣ — وقال تعـــالى : (أذا اكتـالوا على النـاس) . أي تحكموا وتسلطوا على الناس في الكيل .

٤ — وقال تعالى : (الرفث ألى نسائكم) ، والأصل الرفث بنسائكم، أو مع نسائكم ، لكن لما تضمن الرفث معنى الأفضـــاء ، تعدى بألى ، لأنه يقـال أفضى الرجل ألى امرأته .

٥ — وقال الحافظ أبو داود في كتابه ألى أهل مكة : أني أحمد أليكم الله ، فضمن الحمد معـنى الأنهاء ، فكأنه قال :

أنهى أليكم حمد الله .

٦ — وقال تعالى : (رسولا ألى بنى أسرائيل أنى قد جئتكم) .
ضمن الرسول معنى الناطق . أى رسولا ناطقا بأنى قد
جئتكم ، فقدرت صفة للرسول وهى ناطق ، وقد قال التفتازاني
فى حواشى الكشاف : أن تقدير الصفة خروج عن
قانون التضمين ، ورد عليه بأنه لم يرد قانون للتضمين ، وأنما
يجب أن يقدر المضمون تقديرا يصح به المعنى ، سواء أكان
المضمون عاملا ، كما فى : أحمد أليكم الله . أي أنهى حمده ،
أو معمولا كما فى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) . أى
حامدين على هدايتكم ، فأنه حال ، وقد يكون المضمون صفة ،
كما في : (رسولا ناطقا بأنى) ، أو غير ذلك ، كما في قوله
تعالى : (أنما يأكلون في بطونهم نارا) . أى يدخلون .

ذكر الصلة

وقال العلامة الشهاب الخفاجى رحمه الله ، والأكثر أن يذكر معمول
المحذوف ، ويحذف معمول المذكور ، وقد يذكران معا كقولهم : لم آل
في كذا جهدا ، حيث قد ضمن آل معنى أترك ، وآل يتعدى
بفي ، وأترك يتعدى بنفسه ، وقد ذكر (في) معمولا لآل ، بمعنى
أقصر وذكر (جهدا) معمولا لأترك :

وقال ابن الصائغ : وقد يذكر لكل منها معمول ، ويحذف الآخر
كما في قوله تعالى : (وحرمنا عليه المراضع) . ضمن حرم معنى منع ،
وحرم يتعدى ألى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بعلى ، ومنع يتعدي
ألى مفعولين بنفسه ، وقد ذكر ما يتعدى أليه حرم بحرف الجر ، وحذف
ما ينصبه بنفسه ، وذكر لمنع مفعول واحد ، وهو المراضع ، وحذف

تعدى حرم

الآخر ، والذي دعا ابن الصائغ ألى هذا ، أن حرم عنده لا ينصب

أسماء الذوات ، بل ينصب المعانى ، مثل حرم الله القتل والسرقة على الناس . وأقول أنه يمكن التأويل على مذهبه بحذف مضاف . أي رضاع المراضع فلا يكون في (حرمنا عليه المراضع) تضمين .

وقال ابن الصائغ أيضا : وقد يذكر معمول المحذوف ، ولا يذكر للمذكور معمول ، كما في قوله تعالى : (الرفث ألى نسائكم) وقد يعكس ، فيذكر معمول المذكور ، ولا يذكر للمحذوف معمول ، ولكنه لابد من ذكر شيء من لوازمه ، أو دلالة المقام عليه ، وقيل : هذا الأخير لم يظفر له بمثال .

فائدة التضمين

وقد ظهر من الأمثلة ، أن الفعل الذى تضمن معنى فعل آخر ، صار مفيدا للمعنيين ، وربما روعى كلاهما ، وربما روعي أحدهما وفى هذه الحالة ، الأكثر رعاية الفعل المضمون ، أذ اللفظ لا يدل عليه ، فلو لم يلحظ جانبه ، لم يعلم أصلا ، ورعاية جانب المضمون لاتحصل ألا بالصلة ، وأما الرمز له بقرينة غير الصلة ، نحو قوله تعالى : (فأماته الله مائة عام) . أى ألبثه ميتا ، فليس من علم الصلات .

الفعل والحرف في التضمين

واعلم أن هنا أمرين : أحدهما تضمين الفعل فعلا يتعدى بالحرف المذكور ، وثانيهما جعل الحرف المذكور بمعنى حرف غير مذكور ، والمختار : بقاء الحرف على حاله ، وتضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، وذلك لأمرين :

الأول : أن البصريين لايجيزون أقامة حرف مقام حرف ، ولا يرون التجوز في الحروف ، لأن معناها فى غيرها .

والثانى : أنه لما كان الحرف موصلا لمعنى الفعل ألى الاسم وجب أن يكون ذلك المعني فى الفعل . قال الرضى رحمه الله : أذا أمكن

في كل حرف جر ، يُتَوهم فيه أنه مجاز أو زائد ، أن يجرى على معناه ، ويضمن فعله ما يستقيم به الكلام ، فهو أولى بل واجب ، وهذا يدل على أن التضمين قياسي عنده ، وهو أفضل المتأخرين .

فصـــــل

(فى التضمين من علم الصلات)

جاء التضمين من أسباب التعدى واللزوم كما سبق ، وكان من أثر التضمين ، أن عدى اللازم بغير صلة ، كما عدى المتعدى بنفسه بصلة ، لتضمنه معنى اللازم ، وقد سبق أن تعدي اللازم بصلة غير صلته ، التى عرفت له وضعا وعرفا هو التضمين .

تعدى فعل الهداية

ولم يذكر التضمين غالبا ، ألا فى معرض حروف الجر ، التى خرجت عن مواضع استعمالها الأصول ، ولذا قال العلامة ابن قيم الجوزية ، عند التكلم على قوله تعالى : (ويهديك صراطا مستقيما) : أن فعل الهداية متى عدي بألى ، تضمن الوصول ألى الغاية المطلوبة . قال تعالى : (وأنك لتهدي ألى صراط مستقيم) ، ومتى عدى باللام ، تضمن التخصيص بالشيء المطلوب . قال تعالى : (أن هذا القرآن يهدي للتى هى أقوم) ، وأذا تعدى بنفسه ، تضمن المعنى الجامع لكل ذلك ، وهو التعريف والبيان والألهام . قال تعالى : (ويهديك صراطا مستقيما) ، فتعدي الفعل بحرف يعين معناه ويخصصه ، بحسب معنى ذلك الحرف ، فتأمله ، فأنه من دقائق اللغة وأسرارها . ثم قال : أن الفعل المتعدى بالحروف المتعددة ، لابد أن يكون له مع كل حرف معنى ، بحسب اختلاف معانى الحروف ، مثل رغب فيه ، ورغب عنه ، وعدل أليه ،

ظهور معنى الحرف فى الفعل

وعدل عنه ، ومال أليه ، ومال عنه ، وسعى أليه ، وسعى فيه ، وسعى به ، ثم قال : وجمهور النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر ، وأما فقهاء أهل العربية ، فلا يرضون هذه الطريقة ، بل يجعلون للفعل ، معنى مع كل حرف ، فينظرون ألى الحروف وما تستدعي من الأفعال ، فيشربون الفعل المتعدى بالحرف معنى ذلك الحرف ، وهذه طريقة أمام الصناعة سيبويه رحمه الله ، (وهذا هو معنى أن الحرف يظهر معناه في غيره أو مع غيره) ، وطريقة الحذاق من أصحاب سيبويه ، أنهم يضمنون الفعل معنى الفعل ، ولا يقيمون الحرف مقام الحرف ، وهذه قاعدة جليلة المقدار تستدعي فطنة .

ثم مثل ابن قيم الجوزية ، لأغراض التضمين البلاغية بمثالين :

١ — (عينا يشرب بها عباد الله) ، فقال ضمن يشرب معنى يروى ، فكان في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما بالتصريح ، والثانى بالتضمين والأشارة ألى المضمون ، بالحرف الذي يقتضيه ، مع غاية الاختصار ، وهذا أحسن من : (يشرب منها) ، فأنه لا دلالة فيه على الرى ، ومن : (يروى بها) ، لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم .

٢ — قوله تعالى : (ومن يرد فيه بألحاد بظلم نذقه من عذاب السعير) . ضمن يرد معنى يهُمّ ويهمُّ يعدى بالباء . (ولقد همت به) ، وكان تعدي يرد بالباء أبلغ ، لاستحقاق العذاب بمجرد الهمّ ، وهو الأرادة غير الجازمة ، فما بالنا بالأرادة الجازمة ، وهذا خير من ترك الباء ، أذا عبر بفعل الأرادة . اهـ قول ابن قيم الجوزية

رأى ابن قيم الجوزية في الدلالة على المعنيين

وهذا يدل على مذهب ابن قيم الجوزية ، فى الدلالة على المعنيين

فى التضمــين ، وهو دلالة الفعـل المذكور على معنــاه بلفظه ، وعلى مضمونه بالصلة بعده .

وقد تعرض ابن هشام للتضمين ، بما يخالف ذلك في مواطن كثيرة ويجدر أن نذكر هذه المواطن ، لنتبع أحسن ما قيل ، مع أن قول ابن قيم الجوزية ، فصل في الدلالة على المنيــين ، فصلا ينــدر أن يؤخذ من كلام غيره .

ماذكره ابن هشام فى التضمين

قال ابن هشام فى حرف الباء : مذهب البصريين ، أن أحـرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقيــاس ، كما أن أحـرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم غير ذلك فهو عندهم ، أما مؤول تأولا يقبله اللفظ ، كما فى قوله تعالى : (ولأصلبنــكم في جذوع النخل) ، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعـدى بذلك الحـرف ، وأما على شـذوذ وأنابة كلمة عن أخرى ، والأخير محل الخلاف ، بين البصريين والـكوفيين ، وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شـاذا ، ومذهبهم أقل تعسفا . اه

وقال في الأمور التى يتعدى بها الفعل القاصر : عدى رُحب وطلُع ألى مفعول ، لما تضمنــا معنى وسِع وبلَغ ، وفرقت زيدا وسفه الرجل نفسه ، لتضمنها معنى خاف وامتهن (أي حقَّر) ، ويمتاز التضمــين عن غيره من المعديات ، بأنه ينقل الفعـل ألى أكثر من درجة ، ولذلك عدى ألوت القاصر ألى مفعولين ، لمَّا تضمن معنى منعت ، نحو لا آلوك جهدا ، أى لا أمنعك ، وعـدى أخبر ، وخـبر ، وحدث ، وأنبـأ ، ونبأ ، ألى ثلاثة مفـاعيل ، لما ضمنت معنى أعــلم وأرى ، بعد أن كانت متعدية ألى واحد بنفسها ، وألى الثـانى بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (فلمـا أنبـأهم بأسمائهم) ، وقوله : (نبئونى بعـلم) .

أصل أخبر وخبر فى التعدى

وقال في الجهات التي يدخل الاعتراض منها على المعرب : أن المتبادر انتصاب مائة بأماته ، فى قوله تعالى : (فأماته الله مائة عام) ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعى ، لأن الأماتة سلب الحياة ، وهي لا تمتد (مائة عام) ، والصواب أنه ضمن أماته معنى ألبثه ، فكأنه قيل ألبثه الله بالموت مائة عام ، وحينئذ يصح تعلق الظرف (مائة عام) ، بالفعل أمات ، لتضمنه معنى ألبث ، ثم قال وفائدة التضمين ، أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، فتعقبه الأمير وقال : ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقد سبق الخلاف فى ذلك . قال بن جني : لو اجتمعت تضمينات العرب لملأت مجلدات ، فظاهر القول أنه قياسي . اه قول الأمير على ابن هشام فى هذا الموضع .

لا يرى ابن هشام أطلاق الأنابة فى حروف الجر

ثم قال فى باب التحذير من أمور ، اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها : قولهم ينوب بعض الحروف عن بعض ، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بأدخال (قد) ، على قولهم : (ينوب) ، وحينئذ يتعذر استدلالهم به ، . . . ولو صح قولهم ، لجاز مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت ألى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم ، يرون في الأماكن التى ادعيت فيها النيابة ، أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ، لأن التجوز في الفعل ، أسهل منه فى الحرف . اه

ثم قال في الباب الثامن عند ذكر كليات ، يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية : قد يشربون اللفظ معنى لفظ ، فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا ، وفائدته أن تؤدى كلمة ، معنى كلمتين . قال الزمخشرى : ألا ترى كيف رجع معني : (ولا تعد عيناك عنهم) ، ألى قولك ولا تقتحم عيناك ، متجاوزتين عنهم ألى غيرهم ، (وأقول :

يجوز أن يكون تعدو ، ضمن معني تنبو) ، وقوله تعالى :
(ولا تأكلوا أموالهم ألى أموالكم) ، أي لا تضموها أليها آكلين . اهـ
فتعقبه الأمير عند ذكر فائدته بقوله : « ظاهرٌ في الجمع بين
الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة فقط ، وقيل حقيقة
ملوحة بغيرها ، وقدر السعد العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى ،
مقابل التضمين النحوى » . اهـ قول الأمير ، على قول ابن هشام في
هذا الموضع .

والصبان رحمه الله تعالى ، يميل ألى أن الفعل يدل على كل من
المعنيين وحده ، وأن لزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز ، الذى اختلف
فيه علماء الأصول ، وأيد هذا الميل بما نقله عن ابن عبد السلام ،
وجزم به الدماميني وغيره، من أن الفعل مستعمل في حقيقته ومجازه ،
ويقول : وهذا هو التضمين النحوى ، وفي كونه مقيسا خلاف ،
ونقل أبو حيان فى (ارتشافه) عن الأكثرين ، أنه ينقاس . اهـ

الدلالة على معنى المضمون بالتبعية

والقول بالحقيقة الملوحة بغيرها ، يشبه الاستتباع ، وهو أن
يُتْبَع معنى اللفظ بمعنى لفظ آخر ، ويشبه ما حققه الشريف الجرجانى ،
وهو أن الكلام قد يستفاد من عُرض معني ، ليس دالا عليه ،
حقيقة ولا مجازا ، ولا كناية ، كما تقصد من قولك : (آذيتني
فستعرف) التهديد ، وقد زيف الشهاب التلويح والاستتباع فقال : لا يُدل
على معنى بغير الطرق الثلاثة : الحقيقة ، والمجاز ، والكناية ، وقال :
أن صاحب الكشاف ، قد جعل الرفث كناية عن المجامعة ، فكيف
يكني بلفظ عما لا يدل عليه ، بل كيف يعمل اللفظ ، باعتبار معنى
لا يدل عليه ، وقال أن الاستتباع يخرج المعنى الطارىء ، وهو معنى

الفعل المضمون . عن حد الأصالة في القصد ، والتضمين ليس كذلك ، فأن الاهتمام بأحد المعنيين ، ليس بأقل من الآخر ، بل قد تكون العناية بالمعنى الطارىء أوفر ، ولهذا حصل التضمين ، فهذا أفساد لمذهب من يقول : بدلالة المذكور على معناه بلفظه ، وعلى المضمون بالتبعية .

فصل

(فيما ظهر من الاراء)

والذي ظهر على مسرح هذه الأقوال :

(١) أن المتأخرين ، قالوا بدلالة الفعل على المعنيين وحده . هذا على أن الأمير تعقب ذلك ، ومال ألى قياس التضمين .

(٢) وأنه لم يكن للتضمين قانون ولا طريق واضح .

(٣) وأنه لا فرق بين التضمين النحوي والبياني ، على ما ظهر من خصاص قول الأمير .

(٤) وأن دلالة الفعل المذكور على المضمون بالحقيقة ، التى تلوح بغيرها ، أو الاستتباع .

(٥) وأن ما سبق من الأقوال ، راجع في جوهره ألى الدلالة على معنى المضمون بالفعل المذكور ، أللهم ألا قول ابن قيم الجوزية ، فأنه يشف عن حذفه لدليل ، وهو الصلة ، وهذا من باب الحقيقة .

(٦) وأن من قال بدلالة الفعل على المعنيين وحده ، جمع بين الحقيقة والمجاز ، وقلد تقليدا يخرجه من النظار ، الذين عرفوا أصول العربية .

(٧) وأن الأمير يقول بظهور القياس في التضمين .

(٨) وأن أبا حيان قد نقل هذا القياس عن الأكثرين .

(٩) وأن ابن جني يشيد بذكر التضمين ، ويعضد القياس .

(١٠) وأن الرضى يقول : أن تضمين الفعل أولى بل واجب ، ولا يرى أنابة بعض الحروف عن بعض .

(١١) وأن ابن هشام يميل ألى عدم التجوز فى الحروف .

(١٢) وأنه لم يعين المخالف في قياس التضمين ، حتى يعلم مقدار رأيه .

(١٣) وأن أكابر القوم قد عرفوا فضل التضمين ، فخرجوا عليه عبارات لم تفهم ألا به .

(١٤) وأن التضمين النحوى ، ما درج عليه ابن قيم الجوزية ، والتضمين البيانى ، ما درج عليه كثير من المتقدمين والمتأخرين وخصوصا الزمخشرى .

فصـــــــــل

(فى طـريق التضمـــين)

قد بين ابن قيم الجوزية ، طريق التضمين النحوى ، وبين الزمخشرى طريق التضمين البيـانى ، ومن كان مثلهما عرف الطريق وبينه ، فاتبعه العقلاء ، فابن قيم الجوزية سـار على الغالب ، فقرر أن التضمين يحصل بأقامة الصلة ، مقـام الفعل المضمون ، فيــدل الفعل المذكور وصلته على فعلين ، لأن الفعـل المضمَّـن يدل على معنـاه بلفظه ، وعلى المضمون بالصلة المناسبة له ، وهى التى يتعـدى بها غالبا أن ظهر ، وهـذا من النحو ، وقد قـدر الزمخشرى في قوله تعـالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) حالا ، يتعلق بها حرف الجـر ، لأنه يناسبها لتعديها به ، فقال : يخالفون خارجـين عن أمر ربهم ، وجرى على هذا السعد وغيره من البيانيين ، وأنى أقول أن هذا من النحو أيضا ، لأنه بتقدير حال ، وقال الزمخشرى فى قـوله تعـالى : (الرفث ألى نسائكم) ، الرفث كناية عن الجماع ، فاستعمل هـذا التضمين في المجـاز قصدا .

فظهر من هـذا أن كل تضمـين ، يصح أن يكون بيانيـا ، ولو كانت هنـاك صلة ، تدل على المـتروك كهـذه الآية ، فالتضمين البياني أعم من النحوى ، لأن النحوى لا يكون ألا من باب الصلات ، وهذا طـريق لا يخـفى ، وعجيب أن يقـال ، أن التضمـين غـير قياسى ، لأنه لم يبـين له طريق ، وهل هنـاك طريق أوضح من هـذا ؟

الحقيقة والمجاز في الدلالة على المعنيين

وأذا لم يقصد المجاز قصدا ، كان التضمين من باب الحقيقة ، لأن الفعل المتضمن أذا دل على المضمون ، بأحدى الدلالات الثلاث ، كان دالا عليه ، بطريق الحقيقة لا المجاز ، فدلالة الفعل على مرادفه من باب الحقيقة ، لأنها دلالة مطابقة ، أذا تنوسي الفرق بين المترادفين ، مثل رحب بمعنى وسع ، ودلالة الفعل على جزء معناه ، من باب الحقيقة أيضا وهى دلالة تضمن ، مثل حرم بمعنى منع ، لأن التحريم منع مخصوص ، وهو جزء من المنع المطلق ، ودلالة الفعل على لازم معناه ، من باب الحقيقة أيضا ، لأنها دلالة التزام ، مثل هيج بمعنى ذكر ، لأن التهييج مستلزم للذكر ، فهذه الدلالات المنطقية الثلاث ، تدل بالوضع العربى على المعنى المراد .

وقد ذكر الشهاب الخفاجي طريق التضمين فقال ، (عند تعقبه من قال : أن الفعل المذكور أصل والمضمون تبع له على الحال ، وهذا أولى من عكسه) : أن ما ذكر من جعل أحدهما أصلا والآخر حالا ، وقع من علمة القوم ، لكنه يحتمل أن يكون بيانا لمآل المعنى ، على أنه لا ينحصر في ذلك ، بل له طرق :—

١ — أن يكون المذكور فاعلا للمحذوف ، كما في قوله تعالى : (وما فعلته عن أمري) . أى ما صدر فعله عن أمري ؛ لأن عن صلة لصدر ، وهى مثلها في قول شاعر يصف مضيافا ، صدر الأضياف عنه شباعا :

معنى نهى

يعشون رسما فوق قنته ينهون عن أكل وعن شرب

أي صدر تناهيهم سمنا عن الأكل والشرب ، وفي القاموس طلب حاجة حتى نهي عنها أو أنهى عنها ، أى تركها ؛ وفي الأساس تناهى البعير سمنا ، فالنهى هنا ليس ضد الأمر ،

بل هو الترك نفسه لا طلبه . اهـ بزيادة من شواهد الكشاف ، لمحب الدين افندى .

٢ — أن يكون المذكور مفعولا للمحذوف ، كما في قوله تعالى : (فاستزلهما الشيطان عنها) . أى أصدر عنها زلتها .

٣ — أن يعطف أحدهما على الآخر ، كما قدر في قوله تعالى : (الرفث ألى نسائكم) . أي الرفث والافضاء ألى نسائكم .

٤ — أن يكون المذكور متعلقا بحرف جر ، كما قدر الرضى فى قوله تعالى : (أذا اكتالوا على الناس) ، بأذا تحكموا على الناس في الاكتيال .

٥ — أن يقدر المضمون صفة للمضمن ، كما فى قوله تعالى : (رسولا ألى بنى أسرائيل أني) . أى رسولا ناطقا بأني .

وقال الشهاب : ولا تنحصر طرق التضمين ، فقد يكون بغير ما ذكر ، كحذف أحد الفعلين بدون صلة تنوب عن المحذوف ، كما في قوله تعالى : (يأكلون في بطونهم نارا) .

ثم قال ايضا في تضاعيف الرد على السعد ، (لمَّا قال في حواشي الكشاف : أن تقدير أحدهما حالا خروج على قانون التضمين) : هذا غير وارد لأن طرقه لا تنحصر . فلم يبق اعتراض على قول صاحب الكشاف في التضمين . (المؤلف)

طريق التضمين على رأى المؤلف

والحق أن هذا كله ليس بطريق للتضمين ، وأنما هو بيان لمآل المعنى ، وتقدير يستقيم معه الكلام .

أما الطريق فهو أن يقصد المجاز قصدا ، أذا لم توجد صلة تناسب

المضمون ، مثل قوله تعالى : (فأماته الله مائة عام ثم بعثه) ، أو وجدت صلة تناسب المضمن والمضمون ، مثل قوله تعالى : (يأكلون في بطونهم نارا) ، ويكون التضمين حينئذ بيانيا ، وأذا وجدت الصلة وكانت تناسب المضمون فقط ، صح أن يكون التضمين نحويا ، ويكون حينئذ من باب الحقيقة ، لأن الصلة دليل على المضمون ، والحذف لدليل من باب الحقيقة ، نحو يخالفون بمعنى يخرجون ، وصح أن يكون التضمين بيانيا بالكناية . (المؤلف).

فصل

(فى التضمين البيانى)

دخل في الأذهان ، أن التضمين البيانى تقدير حال تناسب حرف الجر ، فيتعلق ذلك الحرف بتلك الحال ، لكونها تتعدى به ، ولايناسب الفعل المذكور ، لأنه لا يتعدى بذلك الحرف ، والذي حدا بهم ألى ذلك قول الزمخشري السابق : فليحذر الذين يخالفون خارجين عن أمر ربهم ، في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) .

وقال البيانيون : أن التضمين عندهم قياسى اتفاقا ، لكونه قصد به المجاز قصدا ، ولكن هذا من النحو كما سبق ، وقال ابن كمال باشا : والحق أن التضمين البيانى هو النحوي ، وأنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف ، حيث قدر في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) ، بيخالفون خارجين عن أمر ربهم ، فتوهم أنه تقدير لعامل آخر ، وليس كذلك ، بل هو تفسير للفعل المضمّن . اه

ولا مراء في أن التضمين فى هذه الآية ، يصح أن يكون نحويا ،

كما قال ابن كمال باشا ، لأن الصلة موجودة ، وتقدير الحال من النحو ، والتضمين البيانى لا يتحتم ألا في الأفعال غير الموصولة ، مثل : (فأماته الله مائة عام) ، وبهذا لا يكون من باب الصلات ، وقول ابن كمال باشا ليس بحجة ، فقد قال المتقدمون : أن من التضمين ما هو بيانى وما هو نحوي .

فالبياني كل ما لم يجد فيه النحوي صلة ، وهو ضرورى فى بعض الاحوال ، أذ ليس لكل فعل متضمن صلة ، تدل على المضمون ، والآن وقد ثبت أن هناك تضمينا بيانيا ، وجب أن نعرف نوع مجازه ، وهذه المعرفة لا تكلف أكثر من النظر فيما سبق ، فقد قال الزمخشرى : الرفث ألى النساء كناية عن الجماع .

انطباق التضمين البياني على الكناية

ولتوضيح المقام بانطباق التضمين البيانى على الكناية ، دون سواها من أنواع المجاز يقال : ما هو محفوظ مفهوم ، وهو أن اللفظ أذا اطلق وأريد به لازم معناه ، فلا يخلو الحال من أمرين : أحدهما أن يكون معناه الذي وضع له مقصودا ، ليكون وسيلة ألى المعنى المراد بالكلام ، والثانى أن يكون المعنى الذي وضع له اللفظ غير مقصود في الكلام ، والأول الكناية ، والثانى المجاز ، فالكناية في البيان ، لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز ارادة المعنى الأصلى في الوضع ، كلفظ طويل النجاد ، المراد به طويل القامة ، فأنه يجوز أن يراد به أيضا طويل النجاد ، ولكن طويل القامة أهم ، فكذلك في التضمين ، المعنى الطارىء للكناية أو الذي يناسب حرف الجر هو الأهم ، وأن قيل : المعنيان متساويان فى الأهمية ، قيل : ما كان علة فى التضمين ، كان أهم عقلا ، وألا لم يكن للتضمين معنى ، وباقى المجاز لا يراد به المعنى الأصلى في الوضع ، لوجود القرنية الصارفة عن أرادته ، وقد يكون من الأسباب

في انطباق التضمين على الكناية ، أن من الكناية ، ما يراد به النسبة ، وقد وردت عن العرب جمل فعلية كثيرة ، يراد بها الكناية ، من ذلك ما يقال للملحد : (قد عبر) ، أى جسر الايمان ، ولمن يكثر الاسفار : (لا يضع العصا عن عاتقه) ، وللمغتاب : (يأكل لحم أخيه) ، ولمن عادى : (لبس جلد النمر أو جلد الأرقم) ، ولمن تغيرت مودته : (قلب ظهر المجن) ، ويقال في الشيب : (عرض لفلان ما يمحو ذنوبه ، وأقمر ليله ونور غصن شبابه ، وفضض الزمان آبنوسه ، وقرع ناجذ الحلم ، وارتاض بلجام الدهر ، وأدرك زمان الحنكة ، ورفض غرة الصبا ، ولبى داعى الحجا) ، ويقولون في الموت : (استأثر الله به ، وأسعده الله بجواره ، ونقله الى دار رضوانه ، واختاره للنقلة من دار البوار الى دار الأبرار) ، ويقولون لمن قتل : (ركب الأغر الأشقر) ، والأغر الأشقر الدم ، ومثل ذلك كثيرا جدا وهو كناية .

ما ورد على الكناية والرد عليه

ومع أن الكناية أوفق أنواع المجاز ، بالنسبة للتضمين ، فقد قال السيد ما مؤداه : أن طريق الكناية فيه ضعف ، لأن المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد الى كل من المعنيين ، ورد عليه بأن عدم قصده أصلا غير مسلم ، وقلة قصده أو كثرته لا تثبت المطلوب ، لأن عدم ارادته في بعض المواضع ، لا ينافى ارادته في بعض آخر ، وبأنه لا معنى لتساوى المعنيين فى القصد ، الا عند الترادف بلا مرجح لأحد المعنيين ، وهذا قليل جدا في التضمين ، لأنه دائما يرجح فيه المعنى الطارئ .

وأن قيل : المشروط في الكناية جواز ارادة المعنى اللازم ، والوجوب ينافيه ، قيل : أن المراد بالجواز ، الامكان العام ، لاخراج المجاز ،

لا الجواز بمعنى الامكان الخاص ، الذى يدخل المجاز مع الكناية في هذا الامكان ، حتى لو وجبت أرادته في الكناية ، لخرج المجاز ، ورد أيضا بأنه ، لما استعمل التضمين استعمال الكناية ، لم ترد مواردها الأكثر ، في عدم ارادة المعنى الاصلى ، لأن ورود التضمين على طريق الكناية رخصة ، والرخص أذا اشتهرت قيس عليها في الأصول ، كقياس المكره على المضطر ، وخائف المرض أو زيادته على المريض في التيمم ، وقياس كل صلب على الحجر ، والرمل على التراب ، على أن وجوب قصد المعنى الأصلى ، فى التضمين ، مع المعنى المجازي غير مسلم ، لأننا أذا تتبعنا أمثلة التضمين ، رأيناها واردة على نهج الكناية ، فالأيمان من الأمان ، وقد تضمن التصديق ، ولا يقصد معناه الأصلى ، ولا يخطر على بال كثير ، وهيجه معناه أثاره وحركه ، ولم يرد منه ألا التذكير ، وأرأيتك لم يرد به ألا أخبرنى .

فصل

فى حقيقة التضمين

التضمين النحوي : هو أجراء أحكام فعل أو ما يشبهه ، على آخر ليدل على معناه ، وقيل : أشراب فعل معنى فعل ، ليعطى حكمه ، وزاد بعضهم : ويدل على المتروك بذكر شيء من متعلقاته ، وقال الزمخشرى ما معناه : والأحسن أن يقال : ويدل على المتروك بذكر شىء من متعلقاته ، أو حذف شيء من متعلقات المذكور ، والتعريف الأول كاف ، لأن الأحكام أعم من ذكر الصلة أو حذفها ، ومن التعدى واللزوم وغيرها ، ولأن المضمون قد يكون متعديا بنفسه ، فلا تذكر

صلة لاحدهما ، لأن ذكر صلة المذكور ينافي التضمين ، عندما يضمن اللازم معنى المتعدى .

والبيانى هو أن يستعمل الفعل في المجاز قصدا كما صرحوا به ، وهو الحق الذى يشهد له كلامهم ، مثل الرفث الذى عدى بألى ، إيذانا بأنه بمعنى الأفضاء الذى يعدى بها ، مع أن الرفث يعدى بالباء كما سبق ، وقيل أن في هذا المثال ضعفا ، لأنه كناية عن مفرد ، ولا يصح التجوز في المفرد ، بل يجوز في النسبة ، وقيل التجوز فى النسبة غير التامة (وهى النسبة التى أفضى بها المذكور ألى صلة المضمون) ، جائز لأنها معمول له ، أما التجوز في النسبة التامة ، وهى النسبة التى بين الفعل مع المتعلق وبين الفاعل ، فهو المقبول ، ولا كلام فيه ، وهذا معنى قولهم : أنما يكون التضمين مجازا أذا استعمل في المجاز قصدا ، لأنهم قالوا : لا مجاز قطعا بمجرد تغير الصلة ، فأذا كان التضمين في مفرد كالرفث فقط ، فلا مجاز ، وأذا كان في جملة خبرية أو إنشائية ، مثل : (يؤمنون بالغيب) ، بمعنى يعترفون ، وأرأيتك بمعنى أخبرنى ، فهو جائز ، وأقول (المؤلف) : « أن الرفث غير مفرد لأنه مصدر ومعناه رفثكم والتقدير أن ترفثوا ألى نسائكم ففيه معنى الفعل والفاعل » .

التجوز فى النسبة غير التامة

وبهذا يعلم أن حقيقة التضمين البلاغى ، استعمال فعل مذكور بمعنى فعل متروك ، مع جواز أرادة معنى الفعل المذكور ، وهذا هو الكناية ، التى لا تتحقق ألا بنسبة الفعل ألى الفاعل ، وهو كما سبق أعم من النحوي ، أذا استعمل قصدا في الكناية عن نسبة ، سواء أكانت هناك صلة أم لا .

والتضمين نوع ظريف من الأيجاز الذي هو البلاغة ، فالبيانى

أهل كل تضمين

يستعمله للأغراض البلاغيــة ، والنحوى يستعمله لدلالة الصــلة على الفعل المضمون ، وهــذا إيجاز أيضا ، لا يقدر عليــه ألا عظيم الدراية في باب الصلات ، وأحد التضمينين ليس بأقل خطرا عن الآخر ، ألا بالاستعداد الفطري ، فمن رزق الأغراض البلاغيــة ، وعرف دلالة الأفعــال على أفعال تؤدي معناها ، بعبارة رائعة ، كان أقل تعبا ممن يتتبع الأفعال ، فيعرف الصلات التى تتفق وكل فعل .

فصــــــــل

فى بحوث التضمــــين على ما سبق من دراستـــــه

قال الحفيــد الهروي ، في كتاب الدر النضيــد ، عنــد البحث في علوم البلاغة : نكتة التضمين أن يقصد بلفظ فعلٍ معناه الحقيقى ، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ، ويُدل عليــه بذكر ما يتعلق بالآخــر ، وهناك أبحــاث ثلاثة :

الأول : أ المضمَّن أصــل أم المضمون أصل ؟

الثــاني : أيدل الفعــل المضمَّن على المضمون بلفظــه ، أم بالصــلة ، أم بالكناية ، أم بالتبعيــه ؟

الثالث : في قياس التضمــين .

البحث الأول : أنه قــد يجعــل المــذكور أصــلا فى الكلام ، والمحذوف قيدا له ، كما فى قوله تعالى : (لتــكبروا الله على ما هداكم) . أي لتكبروا الله حامدين على هدايتكم .

وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلا ، والمذكور حالا ، كما في قوله تعالى : (يؤمنون بالغيب) فقد قال صاحب الكشاف : أى يعترفون مؤمنين ، أو مفعولا كما فى قولهم : أحمد أليك الله أى أنهى حمده أليك . . .

ثم الأصل جعل المتروك حالا ، على ما صرح به الزمخشرى ، فى تفسير قوله تعالى : (وأذا خلوا ألى شياطينهم) . أى خلوا مفضين ألى شياطينهم . (المؤلف) .

وقيل : جعل المتروك أصلا والمذكور حالا أشيع طرق التضمين ، وقال السيد فى حاشية شرح المفتاح : أنه الأصل الأقيس . فيكون قوله تعالى : (لتكبروا الله على ما هداكم) ، مؤلا بمعنى تحمدونه على ما هداكم مكبرين . (المؤلف) .

ثم قال الحفيد : وهنا وجه آخر لم يذكره القوم ، وهو عطف المتروك على المذكور ، أو جعل المذكور كناية عن المتروك ، كما فى قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث ألي نسائكم) .

أى الرفث والأفضاء ، فأنه لا معنى لتقييد الرفث بالأفضاء ، ولا لتقييد الأفضاء بالرفث ، أذا جعل أحدهما حالا من الآخر .

أصل معنى الرفث

وأقول أذا جعل الرفث كناية ، دل على الكلام المتضمن لما يستقبح ذكره بلفظه ، وعلى لازم معناه ، وهو الجماع بالكناية .

قال الراغب الاصبهانى : الرفث كلام متضمن لما يستقبح ذكره ، من ذكر الجماع ودواعيه ، وجعل الرفث كناية عن الجماع ، في قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث ألى نسائكم) ، تنبيها على جواز دعائهن

ألى ذلك ، ومكالتهن فيه ، وعدى بألى لتضمنه معنى الأفضاء ، وقوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، يحتمل أن يكون نهيا عن تعاطى الجماع ، وأن يكون نهيا عن الحديث في ذلك ، أذ هو من دواعيه ، والأول أصح . . .

البحث الثاني : أنهم اختلفوا ، فذهب بعضهم ألى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقى ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف ، يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته ، ولما كانت مناسبتُه للمذكور ، بمعونة صلته قرينةً على اعتباره ، جُعل كأنه في ضمن المذكور .

وذهب الأكثرون ألى أن كلا المعنيين مراد بلفظ واحد ، على طريقة الكناية ، واعترض عليه ، بأن المعنى المكنى به في الكناية لا يقصد ثبوته ، وفى التضمين يجب القصد ألى ثبوت كل من المضمَّن والمضمون ، وقد رد الحفيد على هذا الاعتراض ، بأنه ليس هناك أمر لفظى ولا معنوى ، يقتضى ألاَّ يكون المكنى به مقصود الثبوت فى الجملة على الاستمرار ، في بعض الأمثلة ، فلا قصور فى جعل التضمين من جملة ذلك البعض ، (ولا يفوتنا أن المذكور قد يكون أصلا والمتروك حالا وقد يعكس كما سبق) . (المؤلف) .

وقد اختار السيد : أن الفعل مستعمل في المعنى الأصلي أصالة ، ومعنى الفعل المضمون مقصود تبعا ، من غير استعمال أو تقدير أصلا ، وهنا قال الحفيد ردا على هذا : قد يقصد المتروك أصالة ، فأنه قد يجعل أصلا والمذكور حالا ، وقد يعكس ، مع أنه قد ينصب المفعول به بفعل قاصر ، لتضمنه معنى فعل متعد ، فلا بد من استعمال اللفظ فيه أو تقديره ، ثم قال : والحق أن تلك الطرق والوجوه المذكورة ، لا تطرد في جميع المواد ، بل تختلف بحسب القرائن والمواد .

البحث الثالث : أن المفهوم من الرضى ، في بحث أفعال القلوب أن التضمين قياسي ، ويؤيد ذلك ، أن القوم يعتبرون التضمين فيما يحتاجون أليه على الأطلاق ، لكن صاحب المغنى ، نقل عن بعضهم أنه ليس بقياسي ، من غير أن يرد كلامه . ا هـ بزيادة واختصار .

فصل

(فى اقوال السابقين فى قياس التضمين)

قد كان فيما مضى مقنع ، لمن يخالف فى قياس التضمين ، وتقرير مجمع اللغة العربية الملكى ، قياس التضمين حجة بالغة ، لأن المجمع كون من علماء العرب والمستعربين ، ولكن المباحث العلمية أذا كررت لزيادة تفهم حلت ، كلما جلت حقيقة علمية ، وخلصتها من الأدران والشكوك ، وقد بين أستاذنا العظيم ، (الشيخ أحمد الأسكندرى) ، أغراض القرار ، وطبقه على العلم تطبيقا ، لا يجعل مجالا لأحد فى القول ، فأظهر صحة القرار ، وأرشد ألى حسن استعمال التضمين ، وعدم قصده لغير فائدة بلاغية ، فأصبح هذا القرار أجماعا للعالم العربى ، لا يُخالَف بحال من الأحوال ، كما أصبح التكلم فى قياس التضمين ، بعد هذا القرار تاريخيا ، يراد به حقائق علمية ، سبق التكلم فيها ، وبهذا المعنى أذكر ما قيل فيه ، وهو بعون الله سبحانه وتعالى ، لا يزيد القياس ألا وضوحا ، والقرار ألا رفعة على ما سبقه من الخلاف .

وأنى قبل ذكر ما قيل ، أصرح وأنا متأكد مطمئن ، مرتاح الفؤاد ، بأن هذا القرار صير كل تضمين سابق أو لاحق ، قياسيا

بلا مراء ، (لأنه صدر من أهل المعرفة) ، وبأن هذا القرار قد حال بين تضميننا وبين الاعتراض عليه ، ما دام لغرض ، وهذا خير ما يرام .

قال من اشتبه فى قياس التضمين : أن طريقه لم يبين اللهم ألا قولهم : أن المضمن ، أما مرادف ، وأما جزء ، وأما لازم للمضمون ، على أن هذه الدلالات ليست بمطردة ولا منعكسة ، لأن كل تضمين ليس بهذه الدلالات ، وليس كل ما يدل بها يجرى فيه التضمين ، وليس كل فعلين ليسا بهذه الدلالات ، يمتنع فيهما التضمين ، والرد على هذا : أن الطريق هو أنابة الصلة ، أو قصد المجاز ولا ثالث لها .

وقال : أن الدفع أذا تعدى بألى ، اقتضي معنى الأنالة والتقريب ، وأذا تعدى بعن ، اقتضي البعد ، فالتضمين في الفعل ، يجمع بين الضدين ، والرد على هذا : أن في اللغة العربية كلمات كثيرة ، تدل على الضدين بالوضع العربى ، فكيف يكون ذلك سببا ، مع أنه لم يخرج الكلام عن سنن العرب .

وقال : أن السمع لا يستلزم الأجابة في قولنا : سمع الله لمن حمده ، والعجلة لا تستلزم السبق ، فى قوله تعالى : (أعجلتم أمر ربكم) .

وقال : لو كان التضمين مختصا بالمرادف والجزء واللازم ، لكان هذا مفهوما بفهم الفعل ، فلا يحتاج ألى تضمين ، ويرد على هذا ، بأن هذا الفهم جاء من طريق الصلة أو الكناية ، لا من طريق الوضع ، فلولاها لفهم الفعل المذكور ، على ما وضع له فى الأصل .

وقال : أذا كان التعدى بالحرف فيه نوع من التضمين ، وتضمين معانى الحروف ليس بقياس ، فكيف يدعى القياس في التضمين ، ويرد على هذا بأننا لو تأملنا تعدية الفعل بحرف ما ، وجدناه بتضمين الفعل معنى فعل يعدى بذلك الحرف ، فالتضمين هو المصحح لاستعمال فعل مكان آخر ، وليس استعمال حرف مكان آخر هو المجيز للتضمين ، لأنه قد اعترض على عبارات خرجت فيها الحروف عن معانيها ، ولم يصح فيها التضمين ، أما ما صح فيه التضمين فلا اعتراض عليه .

وقال : أن الافعال أذا كانت تتعدى على سبيل التضمين ، ومعانيها ليست بلازمة ، فكيف يدعى أن التضمين يحتاج اللزوم ، ويرد على هذا بأن اللزوم ضرورى في التضمين ، وأنما المعقول أهمية أحد المعنيين ، وهو الطارىء غالبا ، وهذا اللزوم مستفاد من الصلة أو الكناية .

وقال : أنه لو جوز التضمين قياسا ، لجوز للكملة ، وهم في غنى عنه بفهمهم واجتهادهم ، ويرد على هذا بأن ما جاز للكملة ، جاز لمحب التكمل ، ومريد الفضل ، وبأن التضمين ليس بخصوصية للرسل حتى لا يقربه سواهم .

ومن قاس التضمين قال : أنه لما كان بعض الأفعال لا يقبل بعض الحروف بنفسه ، لأنه لم يُتعارف تعديته به وضعا وعرفا ، ضمن هذا الفعل معنى فعل آخر ، يقبل ذلك الحرف ، وهذا الأمر يصلح أن يكون مقياسا ، ولأن القياس في اللغة وحده ليس بمستقيم ، بل هو ضابط يستأنس به عند الاستعمال ، لزم أن يعزز هذا الضابط بالسماع أو أجماع أهل الرأى .

وقد ورد السماع ، وقد أجمع أهل الرأى ، الذين يعتد بكلامهم من

المتقدمين ، فاعتبر هذا القياس أصلا من أصول اللغة ، ولا يقال : أن هناك خلاف في القياس ، وهذا ينافى الأجماع ، لأن الأجماع حق للمجتهدين ، الذين يعتد برأيهم فقط ، ولو كانوا ثلاثة أو اثنين ، وليس للمقلد ومن يلحق به حق في الأجماع ، لأنهما ليسا من أهله ، فمن يشبه المازني ، وأبا حيان ، وابن جني ، والرضى ، والأمير ، وكل من قاس التضمين ؟ ومن هو المخالف فى القياس ، حتى يعلم مقدار رأيه ويرد عليه ؟

والمفهوم من الرضي في بحث أفعال القلوب ، أن التضمين قياسى ، ويؤيد ذلك أن القوم يعتبرون التضمين فيما يحتاجون أليه على الأطلاق ، لكن صاحب المغنى ، نقل عن بعضهم : أنه ليس بقياسي ، من غير أن يرد كلامه .

والحمد لله قد أجمع الآن علماء مجمع اللغة العربية الملكي ، على قياس التضمين ، وجواز استعماله ، بالنسبة لمن يعرف الأغراض .

ولا يقال : أن أقوال السابقين لم تمت بموت قائليها ، فأن الأجماع قد أمات هذه الأقوال ، كما هو ثابت ، لأنه كان يصح أجماعهم بعد اختلافهم ، لو عرفوا الحق ، كما عرفه علماء مجمع اللغة العربية الملكى .

على أن التضمين النحوي مجمع على قياسه ، أذا قدرت الأقوال حق قدرها ، فهو من باب الحذف لدليل ، والبيانى لا خلاف في قياسه مطلقا ، ومن قال بعدم القياس من النحاة ، أنما نظر ألى استعمال الحروف بمناسبة وغير مناسبة ، وسماع وغير سماع ، كابن عقيل ، وهذا ما نهى عنه المجمع في قراره ، وفى توضيح هذا القرار ، وفي أشارته ألى معرفة الغرض البلاغى قبل الاستعمال ، فلا فوضى أذا عرف الفعل

المضمون ، وُدلَّ عليه بصلة تلاءمه ، لغرض بلاغى ، أذا كان التضمين من باب الصلات النحوية ، أو استعمل الفعل بمعني فعل آخر قصدا ، لغرض بلاغى مع مراعاة النسبة بين الفعل والفاعل ، أذا كان التضمين بيانيا بالكناية ، فالتضمين النحوى قائم على الحذف لدليل ، وهذا قياسي ، والكناية عن النسبة في الأفعال مسموعة مقبولة ، ولا تتوقف على عدم سماع التضمين ، فالتضمين بقسميه قياسي .

حكومتناالرشيدة

ويشبه القول فى التضمين الآن ، القول في الوقف الأهلى ، الذى عُزّزت صحته ، بعمل الحكومة ، بناء على أقوال فقهية صحيحة ، مع وجود أقوال أخرى بعدم صحته ، ولكن الصواب ما أخذت به حكومتنا الرشيدة .

ولقد كانت الأقوال كثيرة في التضمين ، وأن كان أصحاب الرأى في الأصول العربية ، وفي العالم العربي ، هم القائلون بقياسه ، فأخذت حكومة جلالة مولانا الملك المعظم الرشيدة ، وفقها الله لنفع البلاد ، بأحسن الأقوال ، وأكثرها انطباقا على العمل ، وقرر المجمع قياس التضمين ، لترقية التعليم وأحياء معالم اللغة وسهولة التعبير .



(فائدتان)

(١) ذهب الظاهرية ألى نفى وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف لأنه كذب ، ورُدّ عليهم ، بأن المجاز يمتاز عن الكذب بأمرين : أحدهما التأويل ، وهو جعل المشبه فردا من أفراد المشبه به ، ولا تأويل في الكذب ، وثانيهما القرينة الصارفة ، عن أرادة المعنى الموضوع له بخلاف الكذب ، فأن صاحبه لا ينصب قرينة على خلاف الظاهر ، بل يبذل جهده في ترويج ظاهره . اهـ

(٢) قد بقى من أقسام التضمين : التضمين العروضي ، والتضمين البديعى ، وهما ليسا من باب الصلات .

فصــــــل

(فى الأنابة والتضمــين)

في الدرر اللوامع أن قول الشاعر :

أذا رضيت على بنو قشــير   لعمر الله أعجبنى رضــاها

استُشهد به على أن على بمعنى عن ، وفي الدمامينى : ويحتمل أن يكون رضيتْ ضمن معنى عَطفتْ . اهـ

فقولهم أن على بمعنى عن ، دليل على مقارضة الحروف ، ومقارضة

الحروف شيء سهل ، ألا أنها لا تدل على شيء من المجاز ، الذى هو أبلغ من الحقيقة .

فالأنابة على هـذا قسمان : أنابة فعل عن فعـل ، وهى التضمين ، وفيه ما علم من البلاغـة ، وأنابة حرف عن حرف ، وتخف كلمـا اقترب معنى أحدهما من معنى الآخر .

ويؤيد الأنابة ما نقـل عن الراغب عن أبى محمـد البصرى : أن عن تستعمل أعم من على ، لأن عن تستعمل للجهـات الست ، ولذا صح : أذا رضيت على بنو قشير ...

يحمل على النقيض في التعدى بالحرف

ويؤيد التضمـين ما نقله صـاحب الدرر اللوامع ، وشارح شواهد المغنى عن الكسائى : أن رضيت حمل على نقيضه ، وهو سخطت ، وقول ابن جِنى في الخصائص : وكان أبو علي يستحسن قول الكسائى : لمَّا كان رضيت ضد سخطت ، عـدى رضيت بعلى ، حمـلا للشيء على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ، (وأقول : أن هذا الحمـل هو تضمين رضيت علىّ معـنى لم تسخط علىّ) ، وهذا تضمـين فعل مثبت ، معنى ضده المنفى ، فلا يتغير المعنى .

ولقد نشأ عن النيابة في الأفعـال الموصولة أمور :

١ — أن الكوفيـين والجمهور ، يقولون بنيـابة بعض الحروف مطلقا عن بعض ، لقـلة التعسف ، ولقد شاعت هـذه النيابة وذاعت ، وأن لم تكن من البـلاغة في شيء ، ولقـد زيفهـا ابن هشـام كما سبق ، وقال ابن يعيش : أن اللغة قوانين ثابتة ، ولـكل حرف استعمالا خاصـاً ، وأن البصريين وحذاق النحاة ، يضمنون الفعل معنى الفعل .

٢ — أن التضمين على ما قاله كثيرون ، جائز في النسبة الناقصة ، وهى التى بين الفعل ومتعلقه ، وبين فعل آخر ، بدون نظر ألى الفاعل .

٣ — لا يذهب عن الذهن دائما ، أن الحرف ليس له معنى ، ألا مع الفعل ، وأن الفعل له معنى في نفسه ، فأول ما يظهر خروج الفعل عن معناه ، ألى معنى فعل قريب منه في المعنى ، وبهذه الطريقة حلت مشاكل ، وخرجت أمثلة لا حصر لها على التضمين .

فلو نظر ألى كل فعل متقلقل مع حرف الجر فى موضعه ، فضمن معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ، وألى كل حرف جر متخلخل فى موضعه مع الفعل ، فضمن هذا الفعل معنى فعل يتعدى بهذا الحرف لما فرضنا للحرف معنى ، يدعو ألى نيابته عن آخر ، ولما خولفت القاعدة المشهورة ، وهى ليس للحرف معنى في نفسه ، بل لما تناطح عنزان فى قياس التضمين ، فسبحان من جبل الانسان على النسيان ، وسبحان من لا يختلف كلامه .



الباب الخامس

في الفعل الموصول والظرف المستقر

فصل

﴿ في الفعل الموصول ﴾

جر محمد وخالد والمنزل في قولنا ، عجبت من محمد وذهبت ألى خالد وخرجت من المنزل ، لأن الأفعال قبلها ضعيفة عن وصولها وأفضائها ألى الأسماء بعدها ، كما تفضى غيرها من الأفعال القوية الواصلة ألى المفعول ، وألى المفعولين بلا صلة ، ألا ترى أنه يقال : فتح محمد الباب ، فيفضي الفعل بعد رفع محمد ألى نصب المفعول وهو الباب ، وأنه يقال : أعطيت السائل درهما ، فيفضى الفعل ألى نصب مفعولين بعد رفع الفاعل ، لأنه في الفعل قوة ، أفضت ألى مباشرة الاسم ونصبه ، وأنه من الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل ألى المفعول ، فاحتاجت ألى حروف تستعين بها على تناوله ، والوصول أليه ، نحو عجبت من محمد ، وذهبت ألى خالد ، وخرجت من المنزل ، فسميت هذه الأفعال بالأفعال الموصولة ، ولو قلنا عجبت محمدا ، وذهبت خالدا ، وخرجت منزلا ، أو مررت جعفرا ، لم يجز ذلك ، لضعف هذه الأفعال ، في العرف والاستعمال ،

عن أفضائها ألى هذه الاسماء بنفسها ، على أن ابن الاعرابي قد حكى : مررت زيدا ، فكأنه أعمله بحسب الاقتضاء ، (التضمين) ، ولم ينظر ألى الضعف ، وقيل : هذا شاذ .

وقد رفدت هذه الأفعال الضعيفة ، بحروف الأضافة ، التي وصلتها ألى الأسماء كما تقدم ، وخص كل قبيل من الأفعال الموصولة ، بقبيل من الحروف الموصلة أيضا ، وقد تتداخل هذه الأفعال فيشارك بعضها بعضا ، في الحروف الموصلة كما سبق ، وقد تقدم أن حرف الجر مع الاسم المجرور في موضع نصب بالفعل ، ويستدل على ذلك بأمرين :

موضع الصلة

الأول معنوي وهو : أن عبرة الفعل المتعدى بحرف الجر ، عبرة ما يتعدى بنفسه ، أذا كان في معناه ، ألا ترى أن قولنا : مررت بزيد ، معناه كمعنى جزت زيدا ، وانصرفت عن خالد ، معناه كمعنى جاوزت خالدا ، فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بنفسها منصوب ، فكذلك ما كان في معناها ، مما يتعدى بحرف الجر ، لأن الاقتضاء واحد ، ألا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال ، فافتقرت ألى مقو ، وكان جر ما بعدها فارقا ، بين الواصل بنفسه والواصل بصلة .

الثاني لفظي وهو : أنك تنصب ما عطفته على الجار والمجرور ، نحو مررت بزيد وعمرو ، وأن شئت فقل وعمرا ، فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع ، وكذلك الصفة نحو مررت بمحمد الظريف بالخفض والنصب ، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب ، ولذا قال سيبويه : أنك لو قلت مررت بزيد ، فكأنك قلت مررت زيدا ، يريد أنه لو كان مما يجوز فيه أن يستعمل بغير حرف جر ، لكان منصوبا .

فحرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم ، من حيث أنه كان وما بعده في موضع نصب ، ويتنزل منزلة جزء من الفعل ، من حيث أنه تعدى به ، فصار بمنزلة الهمزة أو التضعيف ، من نحو أذهبت زيدا وفرّحته .

فصل

(فى شروط الفعل الموصول)

فحواء عبارات النحاة : أنه لا يتعلق حرف الجر ألاّ بفعل تام متصرف ، ولكن ما ورد في كلام العرب يخالف ذلك .

وقد قال الدماميني : أن أصل المتوافقين معنى ، أن يتوافقا حكما ، وقد أرجع النحاة ألى هذا الأصل أمورا كثيرة ، منها :

١ — نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بلو المشربة معنى ليت ، نحو قوله تعالى : (فلو أن لنا كرة فنكونَ من المؤمنين) .

٢ — فهم النفى من الاستفهام ، نحو هل يفعل هذا ألا حكيم ؟

٣ — أعطاء المنسوب حكم المشتق .(نحو أقرشى جدُّه) ؟

٤ — أعطاء المعرفة حكم النكرة ، فتقع حالا . (آمنتُ بالله وحدَه) .

٥ — تعلق الظرف وشبهه ، بالاسم الجـامد المتضمن معنى الفعل ، كقول الشـاعر :

أسد على وفي الحروب نعـامة ربداء تجفـل من صفير الصافر

أسد عليّ ، بمعنى أتتشجع عليّ ، أو أشجـاع عليّ ؟

٦ — تعلق الظرف أو شبهه ، بالحرف المضمن معنى الفعل كقوله :

فـكأنه في الحسن صورة يوسف وكأنني في الحزن قلب أبيه

وقال ابن هشام في أحكام ما يشبه الجمـلة (وهو الجـار والمجرور والظرف) : لا بد من تعلقها بالفعل ، أو ما يشبه الفعل ، أو ما أول بما يشبه الفعـل ، أو ما يشـير الى معنى الفعل ، فأن لم يكن شيء من هذه الأربعـة موجودا قدّر .

فمثال ما تعلق بالفعل ، قوله تعـالى : (أنعمت عليهم) ، ومثـال ما تعلق بما يشبه الفعل ، قوله تعـالى : (غـير المغضوب عليهم) ، وقول ابن دريد :

واشتعل المبيض في مسودّه مثل اشتعال النار في جزل الغضا

أى حيث علق في الثانية باشتعال .

ومثال التعلق بالاسم المؤول بمايشبه الفعل ، قوله تعالي : (وهو الذى في السماء أ آله وفي الأرض أ آله) . أي وهو الذي هو أ آله في السماء ، وهو أ آله في الأرض ، فلا يجـوز أن يقدر ، أ آله مبتدأ ، وفي السماء خبر ، لخلو الصلة من العائد ، وأ آله اسم ، بدليل أنه يوصف ، مثل أ آله واحـد ، ولا يوصف به ، ومنه قول الشاعر :

وأن لساني شهدة يشتفى بها وهـو على من صبّه الله علقم

أى وهو علقم على من صبه الله عليه ، لتأول علقم بشديد .

ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل ، قولهم : فلان حاتم في قومه ، لتأول حاتم بكريم .

وقد أجيز في قوله تعالى : (وهو الله في السموات وفي الأرض) ، أن يتعلق الجار والمجرور بالله ، لما فيه من معنى المعبود ، أو المسمى بهذا الاسم .

ومثال التعلق بالمحذوف ، قوله تعالى : (وألى ثمود أخاهم صالحا) .

أى وأرسلنا ألى ثمود أخاهم صالحا ، ومنه باء البسملة ، وهو كثير في القرآن الكريم ، ومع ما سبق من تعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد ، مثل أسد وحاتم لتأولها بالمشتق ، وما سبق من تعلقها بحرف المعنى ، مثل كأن لأنه بمعنى الفعل (أشبه) ، نرى بعض النحاة يختلفون في تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص والجامد ، مع أن الفعل أولى مهما كان حاله .

(التعلق بالناقص)

أما الأفعال الناقصة ، فقد احتج المبرد ، والفارسى ، وابن جنى ، والجرجانى ، وابن برهان ، والشلوبين ، أنها لا تدل على الحدث ، والذي يسمع هذا القول ، يوافق هذه الشخصيات النحوية على ذلك ، مع أن هذه الأفعال تدل على الحدث ، وألا كان قولنا كان زيد غنيا ، هو عين صار زيد غنيا ، مع أن بينهما فرقا ، لكن بقى ، أن بطلان الحجة لا يكفى في نفى المدعى به ، ولا شاهد لمن يدعى

التعلق بها ألا القيـــاس ، وهو وأن كان عدلا ، فاننـا لا ندرى أستعمله أهل اللسان أم لا ؟

ولقد تحفظ القوم من التعلق بالناقص ، فقالوا : أن الأفعال الناقصه روابط للأخبار ، وقيود ، فأن كانت الأخبـــار مشتقة كان التعلق بالأخبـــار ، وأن كانت جامدة وتضمنت معنى المشتق فهى أليـق بذلك أيضا ، ألا أن يمنع مانع في الصورتين الماضيتـين ، وأن كانت جامدة ولا تتضمن معنى المشتق ، فالتعلق بالأفعال النـاقصة أليق ، وقد زادوا فى هـذا التحفظ ، فقـــالوا : أن كان ولا بد من التعلق بالأفعال الناقصة ، فلا يعلق بها من الحـروف المعدية ، ألا فى ، ومن ، واللام ، نحو كان الجير حجرا من قبل أحراقه ، وقد صـار دقيقا من بعد أحراقه ، أو لأحراقه .

وأذا تأملنـــا هذه الأمثلة ، الواردة من هـذا ، وجدناها خاصة بالظرف ، وليس العمل فى الظرف مما يـكاد ينكر ، لما فيه رائحة الفعل ، فضلا عن الفعل .

وفى شرح التسهيل : ومن مبطلات القول بأن هذه الافعال لا تدل على الحدث ، أن الاصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان ، لأن الدال على الحدث وحده المصـــدر ، وعلى الزمان وحـــده اسم الزمان ، ولا يخرج الفعل عن أصـله ألا بدليل ، ومنها أنه قد صرح بمصدر كان معملا كقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى   وكونك أياه عليك يســير

أقول : وهذا ينـــافى عدم دلالة كان على الحدث ، الذى ظهـر في المصدر ، وظهر أثره وهو العمل نيابة عن الفعل .

والذي يظهر من أقوالهم : أن المتصرف من هذه الأفعال دال على الحدث ، فيتعلق به الجار والمجرور ، وغير المتصرف يتعلق الجار والمجرور بمعناه ، مثل أنفى في ليس .

وجملة القول : أن القياس تعلق الجار والمجرور بالأفعال الناقصة ، وأن كان الاستعمال يأباه ، ولم يظفر له بمثال هو نص فيه ، لأنه لا يكون الفعل أقل من حرف المعنى . (كأنّ مثلا) .

(الأفعال الجامدة)

وأما الأفعال الجامدة ، فقد منعوا التعلق بها ، لأنها لا تدل على الحدث أيضا ، فهذا الباب مرتبط بما قبله .

وفي الرضي : أنّ ليس تدل على الحدث وهو الانتفاء ، وفى شرح الأجرومية للشيخ خالد : أن الذى يقول بعدم دلالتها على الحدث ، يريد أنها لا تدل على الحدث التام ، الذى يفيد مجرد أسناد الفعل ألى فاعله ، فلا ينافي ذلك أنها تدل على حدث ناقص ، لا تتم فائدته ألا بالمنصوب .

صلات التفضيل والتعجب

أما النص في تعلق الجار والمجرور بالأفعال الجامدة ، فهو ما نقله الأشمونى رحمه الله ، عن شرح الكافية في آخر أفعل التفضيل ، وهو : وجملة القول في ذلك ، أن أفعل التفضيل أذا كان من فعل متعد بنفسه ، دال على حب أو بغض ، عدى باللام ألى ما هو مفعول في المعنى ، نحو المؤمن أحب لله من نفسه ، وعدى بألى ، ألى ماهو فاعل فى المعنى ، نحو المؤمن أحب ألى الله من غيره ، وأذا كان من فعل متعد بنفسه ، دال على علم عدى بالباء ، مثل زيد أعرف بى ،

وأنا أدرى به ، وأذا كان من فعل متعمد بنفسه ، دال على غير ما تقدم ، عدى باللام ، نحو هو أطلب للثار ، وأنفع للجار ، وأن كان من متعد بحرف جر خاص ، عدى أفعل التفضيل بهذا الحرف الخاص ، لا بغيره ، نحو هو أزهد في الدنيا ، وأسرع ألى الخير ، وأبعد من الشر ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأحيد عن الخنا ، ثم قال : ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ، ما لأفعل التفضيل ، نحو ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه ألى الله من غيره ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضه لطرفه ، وأزهده في الدنيا ، وأسرعه ألى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به ، ومن غضون هذا يظهر : أن باب التعلق بالجامد مفتوح على مصراعيه ، لأن فعلى التعجب من الجامد ، وأن سبب المنع هو السهو عن أقوال العلماء ، وما ورد من الامثلة ، وأنه لو كان القرآن من عند غير الله ، لوجد فيه اختلاف كثير .

(احرف المعانى)

وأما التعلق بأحرف المعانى ، فقد قال قوم : بجوازه مطلقا ، ومنعه آخرون مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : أن كان الحرف نائبا عن فعل حذف جاز ، على طريق النيابة لا الأصالة ، وألاً فلا ، وهو قول أبى على الفارسي ، وابن جنى ، فأنهما زعما ، أن اللام متعلقة بيا ، في نحو يالزيد .

والمجيزون مطلقا قالوا : أن النفى عمل في الظرف (غداة) ، في قول كعب بن زهير :

وماسعاد غداة البين أذ رحلوا ألا أغن غضيض الطرف مكحول

وقالوا : أذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال ، فعمله في الظرف أجدر ، ومثال عمل حرف التشبيه في الحال البيت المشهور :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا   لدى وكرها العناب والحشف البالى

وكل ما سبق أشارة ألى أن القياس لا يمنع تعلق الجار والمجرور بأحرف المعانى ، وأذا صح التمثيل بالبيت :

فكأنه في الحسن صورة يوسف   وكأننى في الحزن قلب أبيه

كان تعلق الصلات بحروف المعانى أهون من أن يحتج له بما سبق .

(ما لا يتعلق بشيء من حروف الجر عند ابن هشام)

معلوم أن الذي لا يتعلق بشيء من حروف الجر ، ليس بصلة ، وأنما أتى به تتميما للفائدة ، والحروف التى لا تكون صلة كما قال ابن هشام ستة :—

١ — الزائد من الباء ، ومن ، نحو : (وكفى بالله شهيدا . وما ربك بغافل . ما لكم من أله غيره . هل من خالق غير الله) .

٢ — لولا فى قول بعضهم : لولاى ، ولولاك ، ولولاه ، فمذهب سيبويه أنها جارة ولا تتعلق بشيء ، والأحسن أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) .

٣ — لعل في لغة من يجر بها ، وهم عقيل ، نحو :

. . . .   لعل أبي المغوار منك قريب

٤ — كاف التشبيه ، نحو محمد كالبدر ، فزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء ، وفيه بحث ، لأنها أذا كانت اسما فسلم ، وأذا كانت حرفا فلا بد لها من متعلق ، كما سبق في الكاف .

٥ — رب ، نحو رب رجل صالح لقيته ، لأن الفعل صفة ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، ولأن لرب الصدارة ، وكأن ابن هشام نظر ألى قول سيبويه ، الذى أبطله ابن يعيش ، كما سبق في رب ، مع أنه قال في المغنى : ويجوز حذف معدّاها ، وقال : موضعها هى ومجرورها نصب ، في نحو رب رجل صالح لقيت .

٦ — خلا وعدا وحاشا ، أذا خفضن بهن ، لأنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه ، مثل ألاَّ ، وهذا عكس معنى التعدية ، التى هي أيصال معنى الفعل ألى الاسم ، وهذا مخالف لما تقدم ، في هذه الكلمات الثلاث ، أذا اعتبرت حروف جر ، لأنها توصل عدم دخول ما بعدها فيما قبلها في الحكم ، فهى على هذا حروف جر ولها متعلق ، كما سبق فى خلا وعدا وحاشا .

والصحيح الذى يعول عليه : أن الذى لا يتعلق بشيء من حروف الجر هو الزائد ، وهو الذى يكون ذكره وحذفه على حد سواء ، فلا يخل حذفه بالمعنى ، كما سبق فى موضعه ، وأن كاف

التشبيه ، ورب ، وخلا ، وعـدا ، وحاشا ، جاءت لمعان لا تتحقق أذا حذفت ، وأما قولهم : أذا لم تقـدر الـكاف زائدة ، فى قوله تعـالى : (ليس كمثله شيء) ، لم يحصل التوحيـد ، فضعيف ، لأن المعنى ، ليس كنفسه ، أو صفته ، أو ذاته شيء .

فصـــــل

(فى الظـــرف المستقـر)

بقى أن يقال : حروف الجر أتى بها ، لأيصال معـاني الأفعال ألى الأسماء ، فما بالهم يقولون : محمد في الدار ، والمـال لصالح ، فجيء بهذين الحرفـين ، ولا فعـل قبلهما ، والجواب أنه ليس في كلام العرب حرف جر غير متعلق بفعل ، أو ما هو فى معنى الفعل ، سواء أكان ذلك الفعل ملفوظا به كما تقدم ، أم مقدرا ، أما الملفوظ به فـكقولنا : انصرفت عن القبيح ، وذهبت ألى المسجـد ، فالحـرف متعلق بالفعل الذى قبله ، وأما المقدر فنحو قولنا الخير لصالح . تقديره الخـير حاصل لصـالح ، ونحو أبى في الدار . تقـديره أبى مستقر في الدار أو استقر في الدار ، فثبت بما ذكر ، أن هـذه الحروف أتى بها في الأصل مقوية ، وموصلة ، لما قبلها من الأفعـال ، ألى ما بعـدها من الأسماء ، وأنه قد لا يذكر الفعل أو شبهه ، لدلالة المعنى عليـه ، وفي هذه الحـالة ، يسمى الجـار والمجرور ظرفا مستقرا بفتح القـاف ، وشبه جملة ، ويعطى حكم الجملة ، فيقع خـبرا كما تقدم ، ويقع صفة بعد النـكرة ، وحالا بعد المعرفة ، وأنما سمى حذاق النحاة هذا الجار والمجرور بالظرف المستقر ،

لقول الزمخشرى : وقولك في الدار معناه استقر .

تقدير المحذوف

وهـذا الموصول المحـذوف ، يقدر تقـديرا يتفق وأصول اللغـة وقواعدها ، فلا خلاف في وجوب تقدير المحذوف فعلا ، فى بابى القسم ، والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان ألا جملتين ، وأنا لم يجز في الصلة أن يقـال : أن نحو جاء الذى في الدار بتقـدير مستقر ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، على حد قراءة بعضهم : (تماما على الذى أحسنُ) ، برفع أحسن ، لقلة الرفع ، وأطـراد أحسنَ ، على أنه فعل ماض .

وكذلك يجب تقدير الفعل في الصفـة ، أذا كانت مثـل رجل في الدار فله درهم ، أى ثبت فى الدار ، لأنه مثل رجل يأتينى فله درهم ، وهذا في معنى الشرط ، والصفـة كالشرط ، أما الخـبر والحـال والصفة التى ليست فى معـنى الشرط ، فيجوز تقدير المحـذوف فيهـا بالفعل أو الوصف ، ولـكن من قدر الفعل أكثر ، لأنه الأصل في العمل ، ومن قدر الوصف قال : أن الأصل في الخـبر والحال والنعت الأفراد ، والفعل يتحمل ضمـيرا ، وتقليل المقدر أولى ، وليس هذا القول بشىء ، لأن الضمير لم يحذف ، بل نقل ألى الجار والمجرور قبل حذف الفعل أو الوصف ، فالمحـذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفـرد لخـلوه من الضمير ، ويجوز تقدير متعلّق الجـار والمجرور مؤخرا ومقدما ، ألا أن باب المبتدأ قد يرجح التأخير ، وقد يوجبه ، أذا كان المقدر فعلا ، لوجوب تأخير الجملة الفعلية عن المبتدأ ، أذا وقعت خبرا عنه ، نحو محمد فى الدار ، أذا قدر جلس في الدار .

رتبة المقدر

نقل الضمير

ولما سبق من نقل الضمير من الفعل أو الوصف ، ألى الجار والمجرور ، وحذف الفعل أو الوصف بعـد ذلك ، وتسمية هذا الجـار والمجرور ظرفا مستقرا ، لا يسمى هذا الجـار صلة ، ولا يكون الجار والمجرور من

باب التعدية بالصلة ، لأنها تحملا ضميرا ، وصلة الفعل لا تتحمل ضميرا ، لأن الفعل وحده هو الذى يتحمل الضمير ، أذا كان الجار والمجرور بعده صلة ، فدل هذا على أن الجار والمجرور قد صارا نائبين عن الفعل ، وبمعنى الفعل ، وفيهما ضميره ، فلا يسمى المحذوف فعلا موصولا ، لأنه ليس فيه ضمير ، ولا يسمى الجار والمجرور فعلا موصولا ، لأنهما نابا عنه بعد حذفه ، ولا يصح ذكره معهما كما سيجيء ولا يسمى الجار والمجرور صلة لتحملها ضمير المحذوف ، ولذا كان الأليق بهما عند الحذاق ، أن يسميا بالظرف المستقر .

الظرف المستقر نائب عن الفعل أو ما في معناه

وقد اختلف في الباء فقيل : لا تقع الباء المعدية ولا المكملة مع مجرورها ظرفا مستقرا مطلقا ، وأجاز الأسفرائيني كونها مستقرة في الخبر ، نحو الذي به ضعف ، (أى حضر مثلا) ، وقال القالى : وفيه نظر ، لأنه أذا جاز به ضعف والظرف مستقر ، فكذلك يجوز هل به ضعف ؟ وأن أراد : ألا تكون الباء مستقرة ، ألا أن تكون خبرا للمبتدأ ، فقوله : ألا أن يكون الكلام خبرا يأباه .

أى لأنه يفهم من كلامه ، أنه أراد بالخبر ما ليس بأنشاء . (المؤلف) .

وقد ظهر من هذا : أن الباء تكون مع مجرورها ظرفا مستقرا ، أذا كانا خبراً لمبتدأ .



(فائدة)

الفرق بين البـاء المعدية والبـاء المكملة : أن الفعل أن اقتضى بنفسه متعلقا فالباء مـكملة ، كالقسم ، والابتـداء ، والمرور ، لاقتضائها مقسما به ، ومبتدأ به ، وممرورا به ، وأن لم يقتض متعلقـا بنفسه ، بل بأرادة أيصال أثره ألى شيء آخر ، لم يحصل قبل ، فالبـاء معدية ، نحو خرجت ، فأنه دل على خروجـك ، ولم يقتض مُخْـرَجا ، فأذا أردت النقل أتيت بالباء ، لفائدة لا يقتضيها الفعل نفسه ، فتقول خرجت به .

فصـــــل

(فى مواضع الظـــرف المستقر)

قد علم أن الجـار والمجرور نابا عن الفعل أو الوصف بعـد حذفه ، وأن الضمـير انتقل أليهما ، وأنهما يسميان ظرفا مستقرا ، كما يسميان شبه جملة ، وأن الجمل بعد النكرات صفـات ، وبعد المعـارف أحوال ، وهذا يساعد على معرفة المواضع ، التى لا يخرج عنها الظرف المستقر ، فمواضعه هى التى يلزم فيها الربط بالضمير ، مثل الخبر والصفة ، والحال ، والصلة ، من حيث أنه شبه جملة ، ويتحمل الضمير ، فيقع خبرا ، وصفة وحالا ، وصلة ، فمثال الخبر محمد في الدار ، ومثال الصفة رأيت طائرا على غصن ، ومثال الحال رأيت الهلال فى السماء ، ومثـال الصلة رأيت ما في يدك ، ويحتمل الظرف المستقر الصفة والحال ، في نحو يعجبنى الزهر فى أكمامه ،

لأن المعرّف الجنسي كالنكرة ، وفي نحو هذه ثمرة يانعة على غصن ، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة .

اعراب الظرف المستقر

أما كون الظرف المستقر مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فهو معلوم لأن الخبر مرفوع حتما ، والحال منصوب حتما ، والصفة تابعة لمرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

فصل

(فى حكم المرفوع بعد الظرف المستقر)

أذا اعتمد الظرف المستقر على نفى أو استفهام ، نحو ما في الدار أحد ، ونحو أفي الدار أحد ؟ ففى المرفوع (وهو هنا أحد) وجهان :

الأول : أن يقدر فاعلا للظرف المستقر ، وهو الراجح عندالحذاق .

والثانى : أن يقدر مبتدأ مؤخرا ، وهو المشهور ، وكذا الحكم أن تقدمها موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر ، أو حال ، ولم يتقدمها نفى أو استفهام ، مثل مررت برجل فى يده صقر ، وجاء الذى في الدار أبوه ، ومحمد فى المدرسة أخوه ، ورأيت محمدا عليه جبة .

الأخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد

ونحو في الدار محمد ، يوجب فيه الجمهور ، أن يكون محمد مبتدأ ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين : الابتداء ، والرفع على الفاعلية للظرف المستقر ، لأن الاعتماد عندهم على النفى والاستفهام ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى مثل قائم محمد ، أن يكون قائم مبتدأ ، ومحمد فاعل سد مسد الخبر .

وقد اختلف في رافع الفاعل بعد الظرف المستقر ، فقيل الفعل المحذوف ، وقيل الجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل ، والثانى المختار بدليلين :

رفع الفاعل بعد الظرف المستقر

أحدهما : أن تقديم الحال التى عمل فيها الجار والمجرور نادر ، ولو كان العامل فعلا لجاز على غير قلة . تقول رأيت زيدا جالسا وجالسا رأيت زيدا ، على حد سواء . وتقول زيد في الدار جالسا ، ولا تقول زيد جالسا فى الدار ألا نادرا ، فالعامل في الحال الجار والمجرور ، اللذان نابا عن الفعل ، ولو كان الفعل هو العامل لصح تقديم الحال عليه بلا نُدْرَة . قال ابن مالك :

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن وندر ... نحو سعيد مستقرا في هجر

الثانى : أن الضمير المستتر فى الظرف ، قد أكّد فى قول الشاعر :

فأن يك جثماني بأرض سواكم ... فأن فؤادى عندك الدهرَ أجمعُ

والضمير لا يستتر ألا في عامله ، فثبت أن عندك نائب عن الفعل ، لتحمله الضمير ، ولا يصح أن يكون أجمعُ توكيدا لفؤاد على الرفع ، قبل الناسخ ، لأن الطالب للرفع وهو الابتداء قد زال .

(فائدة)

ظرف المكان كالجار والمجرور في باب الظرف المستقر ، ويعطى حكمه بالضبط ، فيقع خبرا نحو : (والركب أسفلَ منكم) ، وصفة نحو رأيت

طائرا فوق غصن ، وحالا نحو رأيت الهلال بين السحاب ، ومحتملا للصفة والحال ،نحو يعجبنى الزهر فوق الأغصان ، ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن ، لما تقدم ، وصلة نحو : (ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته) ، ويجوز أن يرفع الفاعلَ نحو عليٌّ عنده مالٌ ، على تقدير عليٌّ استقر عنده مالٌ ، ويجوز أن يكون مالٌ مبتدأ وهو المشهور .

فصل

﴿ فى ظرف الزمان الذى يصلح أن يكون ظرفا مستقرا ﴾

قد تساهل بعض النحاة فقال : وحكم الظرف حكم الجار والمجرور ، والحقيقة أن الذى ينطبق عليه حكم الجار والمجرور بالضبط ، هو ظرف المكان ، أما ظرف الزمان ، فسيظهر الفرق بينه وبين ظرف المكان ، في باب الظرف المستقر .

فحقيقة الظرف ما كان وعاء ، وسمى المكان والزمان ظرفين ، لوقوع الحدث فيها .

وقد يقع كل منها خبرا عن المبتدأ ، نحو زيد يمينك ، والقتال اليوم ، وأنما كل مكان يصلح أن يكون خبرا ، وليس كل زمان يصلح أن يكون خبرا ، لأن الظرف على ضربين كما مثل ، والمبتدأ على ضربين أيضا : جثة نحو الجبل ومحمد وطائر ، وحدث وهو المصدر نحو القتال والقدرة .

فأذا كان المبتدأ جثة وأخبرت عنه بالظرف ، فلم يكن ذلك الظرف ألاّ من ظروف المكان ، نحو زيدٌ عندكَ وعمرو يمينك ،

ولا يجوز الأخبار عن الجثة بظرف الزمان ، قال ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وأن يفد فأخبرا

وأذا كان المبتدأ حدثا نحو السفر والقتال ، جاز الأخبار عنه بالزمان والمكان ، نحو العفو لدى المقدرة ، والصبر عند الصدمة الأولى ، والسفر اليوم ، والقتال غدا ، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان ، نحو زيد أمامك ، فالأخبار عنها بمكان مخصوص مفيد ، وكذلك الحدث يقع فى مكان دون مكان ، فأذا خصصته بمكان استفاد المخاطب ما لم يكن عنده ، وكذلك أذا أخبرت عنه بالزمان أفاد ، لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل زمان ، نحو الخطابة اليوم ، والسفر غدا ، فأن المخاطب يعلم بذلك ما لم يكن عنده .

وأما الجثث فهى أشخاص ثابتة موجودة فى الأزمان كلها ، ولا معنى لاختصاصها بالحلول في زمان دون زمان ، فأذا كانت موجودة في جميع الأزمنة ، وقلت اليوم زيد ، أو الساعة خالد ، لم تفد المخاطب شيئا ليس عنده ، لأن التقدير زيد حال أو مستقر في اليوم أو الساعة ، وهذا أمر معلوم ، ولا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم أو الساعة ، لأن الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد من الناس ، فأن قيل : أنهم يقولون : الليلة الهلال ، بنصب الليلة ، وقد قال أمرؤ القيس: اليوم خمر ، فالجواب : أنما جاز مثل هذا ، لأن الكلام على تقدير مضاف محذوف ، والأصل حدوث الهلال الليلة ، أى ظهوره ، واليوم شرب خمر ، وغدا نظر في أمر ، وألى هذا أشار ابن مالك في البيت السابق بقوله : (وأن يفد فأخبرا) ، والفائدة تأتى من وجود قرينة تدل على الحدوث ، وهى ترقب طلوع الهلال ، وقول أمرئ القيس

وهو يشرب : اليــوم خمر ، يدل على الشرب ، فأذا لم توجد قرينـة لم يجز الأخبـــار بالزمان ، ولو قلت : زيد اليــوم ، لمن يتوقــع وصوله لصح .

فالزمان يخـالف المكان ، في أنه لا يخـبر به عن الجثه ، وبهذا ظهر أن أحكام الجـار والمجرور ، تجرى على ظرف المكان باطـراد ، ولا تجرى على ظرف الزمان ، ألا أذا كان خبرا عن اسم معنى .

فصـــــــل

فى حذف الكون العام والكون الخاص مع الظرف المستقر

قال التفتازانى في حاشيـة الكشاف : أذا قيل زيد على الدابة نظر ، فأن لوحظ مطلق الكون ثم صرف ألى الركوب بالقرينـة ، فالتقدير مستقر ، وأن لوحظ خصوص الركوب ابتـداء فلغو اهـ . أي فالظرف لغو ولا محل له من الأعراب . (المؤلف) .

معنى مستقر

ومعنى هـذا أنه لا يقـدر مستقِر ، أذا أريد خصوص شيء مثل الركوب ، بل يقدر الكون خاصـا ، مثل زيد ركب على الدابة ، أو زيد راكب على الدابة ، لأن مستقِرا عندهم علامة الكون العام ، الذى يجب حذفه ، أذا تعلق به الجـار والمجرور أو الظـرف ، وحينئذ يكون كلا الجـار والمجرور ، والظرف ، مستقَرا فيه بفتح القـاف ، لاستقرار الضمير في كليهما بعد حذف المتعلَّق به ، والضمير مستقِر بكسر القاف .

ذكر الكون الخاص وحذفه

وقيل الاستقرار معنى العامل العام في الجار والمجرور أو الظرف ، بحيث يفهم بداهة عند سماعه ، ولذا وجب حذفه لأن ذكره عبث ، والظرف مع الاستقرار لغو ولا يتحمل الضمير ، بخلاف الكون الخاص ، فأن الظرف معه لا يتحمل ضميرا ولذا يجب ذكره ، ولا يحذف ألاّ لدليل ، فأذا قيل : زيد في المنزل ، ولم يرد أنه يقرأ ، أو يكتب ، أو يصلى مثلا ، بل أريد كونه في المنزل كونا عاما ، بلا نظر ألى القراءة والكتابة والصلاة ، وجب حذف الكون وكان عاما ، وأن أريد أنه يكتب ، أو يقرأ ، أو يصلى ، وجب الذكر ، لأن الكون خاص . هذا أذا لم يوجد دليل على الكتابة ، أو القراءة ، أو الصلاة ، فأن وجد دليل للحذف جاز ، كما أذا قيل محمد في متجره ، والتلميذ فى مكتبه ، والصانع فى مصنعه ، والماء في نهره مثلا ، فأن الكلام على معنى محمد يبيع في متجره ، والتلميذ يتعلم في مكتبه ، والصانع يعمل فى مصنعه ، والماء يجرى في نهره ، والدليل قائم على المحذوف ، ويجوز ذكره .

وقد يجب حذف الكون الخاص في الامثال ، والتفسير والقسم .

وقد زعم ابن عطيه ، أن مستقرا قد ظهر في قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده) ، وأنه في الآية هو الذى يقدر بالكون العام ، ولكن الصواب ما قاله أبو البقاء وغيره ، من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود ، فهو كون خاص ، والخاص يجوز ظهوره ، ويجوز حذفه لدليل .

وقال ابن يعيش : « أن الظرف الواقع خبرا ، يجوز أظهار متعلقه عند ابن جنى ، وعندى أنه أذا نقل ضميره ألى الظرف ، وحذف (أى الكون العام) ، لم يجز أظهاره ، لأنه قد صار أصلا مرفوضا ،

أمّا أذا ذكرته أولا ، فقلت زيد مستقر عندك ، فلا يمنع مانع منه » اهـ كلام ابن يعيش .

وهذا ليس بغريب ، كما استغربه ابن هشام ، لأن الضمير لم ينقل .

مواضع الكون العام الذى يجب حذفه

ويجب التعلق بمحذوف وجوبا ، في كل مواضع الكون العام ، وهو يتحقق في خمسة مواضع :

١ — أن يقع الظرف صفة نحو : (أو كصيّب من السماء) .

٢ — أن يقع الظرف حالا نحو : (فخرج على قومه فى زينته) .

٣ — أن يقع الظرف صلة لموصول نحو : (وله من في السموات والأرض) .

٤ — أن يقع الظرف خبرا ، نحو : زيد في الدار أو عندك .

٥ — أن يرفع الظرف الاسم الظاهر نحو : (أفي الله شك) .

ظهور الكون العام

وربما ظهر الكون العام في الضرورة كقوله :

لك العز أن مولاك عز وأن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وقيل أن كائنا في هذا البيت ، بمعنى ثابت مع الاستمرار ، فالكون خاص .

حذف الكون الخاص وجوبا

وأما الكون الخاص ، فقد سبق أنه يجب ذكره ، أذا لم يدل عليه دليل ، ويجوز حذفه لدليل ، وقد يجب حذفه ، وهذا فى ثلاثة مواضع :

١ — أن يستعمل المتعلق به محذوفا في مثل ، أو شبهه ، فالمثل كقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده : حينئذ الآن ، أى

كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ، وشبه المثل كقولهم للمعرّس : بالرّفاء والبنين ، بأضمار أعرست .

٢ — أن يتعلق بالمحذوف حرف قسم ، غير الباء ، نحو قوله تعالى : (والليل أذا يغشى) ، ونحو قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) ؛ أما الباء ، فيجوز التصريح بفعل القسم معها ، مثل أقسم بالله ، ويجوز عدم التصريح به ، مثل : بالله لا أقصر فيما ينفع الناس .

٣ — أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير ، نحو أيوم الجمعة صمت فيه ؟ ونحو بزيد مررت به ، ومن هذا قراءة بعضهم ، قوله تعالى : (وللظالمين أعد لهم عذابا أليما) ، ويقدر المفسّر على الجر بأعدّ (ماضيا) ، ليناسب المفسّر .

وهذه القراءة (بجر الظالمين) ، من توكيد الحرف بأعادته ، داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكّد . أى أعد للظالمين أعد لهم ، وهذا مثل أن زيد أنه .

ولكنه لايؤكد الجار والجرور بالجار والمجرور ، لأن المضمر أضعف من المظهر ، ولا يؤكّد بما هو أضعف .

ولا يكون المضمر بدلا من المظهر ، لعدم ورود ذلك عن العرب ، خلافا لابن عصفور ، الذي أجاز ذلك قياسا ، مستدلا بالقراءة السابقة في الآية .

والأكثرون في مثل هذا ، يوجبون أسقاط الخافض ، ويرفعون الاسم بالابتداء ، أو ينصبونه بنحو جاوز .

وبالرفع والنصب قرئت الآية السابقة ، والرفع قراءة شاذة ، والنصب قراءة الجماعة والسبعة ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية (يدخل) . قال تعالى : (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما) .

أى يدخل من يشاء في رحمته ، ويعذبُ الظالمين أو (ويجاوزُ الظالمين هذا الأدخال) ، أو (ويهينُ الظالمين) ، لأنه أعد لهم عذابا أليما .

والقراءة بالنصب ، تجعل المسألة من باب الاشتغال ، كما في نحو زيدا مررت به.

تم بعون الله قسم القواعد ويليه أن شاء الله

قسم التدريب باستعمال الصلات

وصلى الله على سيدنا محمد

النبي الأمي وعلى آله

وصحبه وسلم

آمين

م



﴿ استـــدراك على رأى ﴾

وقع في صفحة ٢٤، سطر ٢٠ من هـذا الـكتاب : أنه يجوز التعليق فيما نقل من باب علم ، ولـكنى اطلعت بعـد طبع هذه الصفحة ، على ما يجعل رأيي غـير قطعى ، ويصـــيره نظريا ، بالنسبة لمـا اطلعت عليـه ، والقـارئ صاحب الترجيح والحـكم ، وأنى أرتاح أذا عمل برأي الفضلاء من السابقين ، ونص ما عثرت عليه ، وأخال أنه نظرى مثل رأيي أيضا : (قال في شرح التسهيل : قال أبو على في التذكرة : أنبأ ونبأ ضمنا معنى أعـلم فيوافقانه ، ولا يمتنع من التعدية فيهما بالحـرف على الأصـل ، كما لا يمتنع أرأيتك بمعـنى أخـبرنى ، من نصب مفعولين ، لـكن منع عن التعليق) .

وأقول : أذا سلط : (مُنِـع عن التعليق) على أنبأ ونبأ ، سلم لى رأيي ، وأذا سلط على جميع ما سبقه ، نظر ألى ما يتفق وسنن اللغة وأصولهـا ، أو يسـتزاد من تعرف النصوص والاستعمالات ، حـتى يبطل ما أدليت به ، أن وجد نص يساعد على ذلك .

وقد بينت فى الصفحة المذكـورة ، موافقة رأيى لأصول اللغة ، على أن عبارة التسهيل في أنبـأ ونبأ ، ولم تنص على أعلم ، وأنبأ ونبأ ، أنما عديا للثـانى والثـالث بالتضمـين لأعـلم ، ولم يـكن كلامي ألا في أعــلم ، المنقـول من عــلم ، والذي لا يتنـاول الكلام فيه ألا أري .

تذييـــل

في باقي حـروف الجـــر

في الكافية : حرف الجر ما وضع للافضاء بفعـــل ، أو ما هو في معناه ألى المجرور .

وقال مُلاَّ جامي شرحا لهذا : وسميت هذه الحروف حروف الجر ، لأنها تجر معاني الأفعـــال ، ألى المجرور بها ، أو لأن أثرها فيما يليها الجر ، وسميت حروف الأضافة ، لأنها تضيف معنى الفعل ، أو ماهو في معناه ، ألى المجرور بها .

وقد اشتمل الكتاب على هذه الحروف ، وكل ما له صلة بالتعدي ، ألاّ أنه بقيت أدوات لهـــذا المعنى ، وهو الأضافة ، أو الجـــر ، أو الأيصال ، وهي :

(١) لعل في لغة عقيل . (٢) متى في لغـة هذيل . (٣) لات عند الفراء . قرىء (ولات حينِ مناص) ، بجـر حين . (٤) بله عنـد الأخفش وهي عند غيره اسم بمعنى سوى للاستثناء ، زيادة على ما نعرفه عنها . (٥) لولا عنـد سيبويه ، داخلة على ضمير متصـل ، ولولا ولوما عند الزمخشري .

وهذه الحروف لها نوع أفضاء ، بمعنى الفعل ألى الاسم المجرور بها ، وأن كان الوارد منها يكاد يكون تراكيب ، لها أحكام مخصوصـــة ، جارية مجرى المسموع ، مثل نعم ، وحبذا ، ولا سيما ، والتعجب ، وما أكثر هذه التراكيب في لغتنا .

وعلى كل حال لا يجمل ترك هذه الأدوات ، في مؤلف كهذا ، موضوعه الصلات وأفضاء الفعل ، سواء أكان الأفضاء ظاهرا أم خفيا .

(ب)

لعلَّ

قال السيوطى : أن حكم محلها ومجرورها كرب ، والأصح أنها تتعلق بالعامل ، وقيل زائدة ، ومجرورها على حسب مابعدها ، وقد أنكر الجر بها قوم منهم الفارسى ، ونقل الفراء وابن الأنبارى الجر بها . قال الفراء : وفي خبرها الرفع والنصب ، وقال ابن هشام : هى حرف جر زائد ، بمنزلة الباء من بحسبك درهم :

وبما ورد مجرورا بها ، قول كعب بن سعد الغنوي :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب

وقول شاعر بنى عقيل :

لعل اللهِ يمكننى عليها جهارا من زهير أو أسيد

متى

وهي بمعنى من ، نحو أخرجها متى كه . أى من كه ، ونحو قول شاعر بنى هذيل :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

النئيج : المرور السريع بصوت . وصف للغمام .

وتأتى بمعنى وسط ، نحو : وضعها متى كه . أى وسط كه .

وأذا كانت بمعنى وسط فهي اسم ، وأذا كانت بمعنى من فهى حرف جر للابتداء .

لولا ولوما

قال سيبويه : لولا الداخلة على الضمير المتصل حرف جر ، نحو لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، وزعم المبرد أنه تركيب فاسد ، وهـذا الزعم محجوج بقول الشاعر :

خليلي أنـ العامري لغادم ولولاه ما قلّت لدىّ الدراهم

وقول الآخر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوِ

وقول الآخر :

أتطمع فينا من يريق دمائنا ولولاك لم تعرض لأحسابنا عبس

ذماء هنا بمعنى ضعف : أى أتطمع فينا لظهور ضعفنا ، وقد عادينا عبسا ، التى تعرضت لأحسابنا ، لمدافعتنا عنك .

وللولا ولوما عند الزمخشرى معنيان :

(١) التحضيض وهما فى هذا المعنى داخلان على الفعل ، فأذا وليهما المستقبل كانا تحضيضا ، وأذا وليهما الماضى كانا لوما وتوبيخا ، وحيث كان معناها التحضيض فأنهما يجريان مجري الشرط ، نحو قوله تعـالى : (لولا أخرتنى ألى أجل قريب فأصَّدَّق وأكنْ) ، والمعنى أن أخرتنى أصدق وأكن ، ولا يقع بعدها الاسم في هذا المعنى ، فأن وقع كان في نيـة التأخير ، نحو لولا زيدا أكرمتَ ، ولولا خيرا أو خيرٌ صنعتَ ، (بالنصب بالفعل المذكور وبالرفع على تقدير وُجد مثـلا) . (٢) امتناع شيء لوجود غيره ، وهما في هذا المعني داخلان على اسم مبتـدأ ، ويكون جوابها سادا مسد خبر المبتدأ ، لطول الكلام ، وذلك نحـو لولا المشقة ساد جميع الناس ، ولوما الأمانة لتعسرت المعاملة ، فقـد امتنعت سيادة الناس لوجود المشقـة ، وامتنع تعسر المعـاملة لوجـود الأمانة ، ولولا

ولوما فى هذا المعنى ، داخلتان على جملتين : ابتدائية وفعلية ، لربط الجملة الثانية بالأولى ، فالجملة الابتدائية هى التى تلى لولا ولوما ، والجملة الفعليـة هى الجواب ، فقولهم لولا المشقة سـاد جميـع الناس ، معناه لولا المشقة مانعة لسيادة جميع الناس لسادوا جميعا ، والأصل قبل دخول لولا ولوما : المشقة مانعة لسيادة جميع الناس ، فأذا دخلت لولا أو لوما صار الـكلام جملتين ، وربطت أحداهما بالأخرى ، وصيرت الأولى شرطا والثانية جوابا.

وذهب الـكوفيون ألى أنهما يرفعان الفعل ، لنيابتهما عنه ، نحو لولا زيد لأكرمنى عمرو ، تقديره عندهم : لولا مَنَعَ زيد ، فحذف الفعل ونابت عنـه لولا ، وقد استُضعف هـذا لأنهما لا يعملان لعـدم اختصاصهما ، فهما للتحضيض مرة والامتناع أخرى .

وفي معنى الامتناع قد يلى لولا أو لوما المضمر ، فيكون مجرورا كما سبق من الأمثلة ، وقال المبرد : الجر بها لحن ، ورد بأتفاق أئمة البصريين والـكوفيين على روايته عن العرب .

موضـــع المجـــرور بلولا ولوما

قال سيبويه والجمهور : موضع الضمير المجرور بلولا جر بها واختصت لولا بجره كما اختصت حتى والـكاف ... الخ . بالظاهر ، وقالوا : ولا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه ليس بضمير رفع ، ولا يجوز أن يكون منصوبا ، وألا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتـكلم ، ولم يسمع وصلها بها ، وقالوا : كان حقها أن تجر الاسم مطلقا ، ولـكن مع ذلك شبهها بمـا اختص بالفعل : من أدوات الشرط ، (فهى من قبيل المشترك) .

وقال الأخفش والكوفيون : موضع مجرور لولا رفع على الابتداء، أنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وقالوا : لولا ، غير جارة لأنها لاتجر الظاهر وهو الأصل ، فكيف تجر المضمر وهو فرعه ؟ وما قيل : من أنها للتحضيض ممنوع ، لأنها داخلة على الجملة الابتدائية ، ويضعف هذا : أن أنابة الضمائر أنما تكون في الضمائر المنفصلة ، أللهم ألا أذا قيل : أن عساني وعساك وعساه تشعر بأنابة الضمائر المتصلة ، كما تشعر بأنابة ضمير الجر عن ضمير الرفع ، لأن الضمائر المتصلة بأفعال المقارنة السابقة أسماء لها .

ولا يعطف على مجرور لولا ألا بالرفع ، نحو لولاك وأهلُ العدل لضاعت الحقوق ، لأنها لاتجر الظاهر ، بل هى في حالة الجر تختص بالضمائر فقط .

وخرج بلولا الامتناعية لولا التحضيضية فلا يليها غير الفعل ألبتة .

﴿ منحى الكتاب فى التأليف ﴾

القواعد البتراء عرضة للنسيان مذ يوم تلقيها ، والقواعد المهد لها ، المدعمة بأسبابها وأسرارها ، تجد بيئة صالحة لحياتها بين أخواتها .

وقد فطن المربون ألى هذا فأخذوا به ، ليسهل أولا وصول المعلومات ، ويأنس ثانيا جديد المسائل بقديم ثابت ، فلا يطوّح بها النسيان .

ولهذا روعى بسط المجمل من القواعد في أبواب التدريب ، وكان هذا الكتاب على حاله الراهنة ؟

بيان مواد قسم القواعد

من

غاية المأمول فى الفعل الواصل وأسرار الموصول

صفحة	موضوع




تم

تخطىء الخطأ وتصويب الصواب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٨	٧	بأحمد وأبى الحسن	بأحمد وبأبى الحسن
٣٢	١١	وأن ولا ولام ابتدا أو قسم	وأن ولا ولام ابتداء أوقسم
٤٥	٣	فالممل ذهب	فالفعل ذهب
٤٥	٧ في	ضرب الصلات وحصرها	أضرب الصلات وحصرها
٥٤	١	واللام الداخلة على الأفعال الناصبة له	واللام الداخلة على الأفعال الناصبة لها
٨٣	٥	طن به	ظن به
١٠٩	٢	هناك خلاف	هناك خلافا
(هـ)	١٩	ولكن مع ذلك شبهها	ولكن منع ذلك شبهها
(و)	٧	بأفعال المقارنة السابقة	بأفعال المقاربة السابقة





Bibliotheca Alexandrina
03991176